مجلّة

المجمع الجزائري للّغة العربية

مجلة لغوية علمية محكمة تصدر عن المجمع الجزائري للغة العربية

العدد 23 السنة الثانية عشرة لـ رمضان 1437- هـ الموافق جوان 2016 م

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية

العدد 23 السنة الثانية عشرة: رمضان 1437- هـ الموافق جوان 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية

مجلة لغوية علمية محكمة يصدرها المجمع الجزائري للغة العربية

المدير المسؤول

د. عبد الرحمن الحاج صالح

رئيس التحرير

عثمان شبوب

اللجنة العلمية

د. محمد صاري

د. أحمد حساني **د. التواتي بن التواتي**

د. بشير إبرير **د. عبد الجليل مرتاض**

عنوان المراسلة : 06 شارع العقيد بوقرة - الأبيار - الجزائر

البريد الالكتروني : aala@wissal.dz

هاتف : 213 021.23.07.90 الفاكس : 213 021.23.07.81

* المقالات التي ترد إلى المجلة لا تعاد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر
* كل باحث مسؤول عن آرائه

محتويات العدد

1 - توهمات النحاة العرب بعد عصر الخليل وسيبويه ومحاولة تصويبها

أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح.....9

2 - معاجم فصاح العاميّة وأثرها في التجديد اللغوي

د.ممدوح محمد خسارة.....31

3 - الوظائف الصرفية والنحوية للإملاء العربي

د.محمد أحمد أبو عيد.....65

4 - حذف الفاعل في كتاب المنتخب والمختارلابن منظور دراسة في التركيب والدلالة.

د. بندر الخالدي.....85

5 - مفهوم الجملتين الكبرى والصغرى بين النحاة المتقدمين والدارسين المعاصرين.

د. محمد بن حجر.....115

6 - وقفات تأمّلية في الجوانب النّحوية للقراءات القرآنيّة

د. حورية عبيب.....149

7 - كتاب اللغة العربية للسنة الأولى من التعليم المتوسط في الجزائر قراءة نقدية.

أ.د . عبد القادر هني.....175

توهمات النحاة العرب بعد عصر الخليل وسيبويه

للأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح
رئيس المجمع الجزائري للغة العربية

إن الأجيال المتتالية من النحاة العرب الذين توارثوا كتاب سيبويه وما روى عنه وعن شيخه الخليل بن أحمد من بديع الأقوال وأصيلها قد وصل إليهم أيضا ما توهم في إدراكه بعض من جاء بعدهما مثل أبي الحسن الأخفش والمازني والجرمي وتلميذهما أبو العباس المبرد. وتبنَّت ذلك الجماعة من الذين أخذوا من أبي العباس مثل الزجاجي وابن السراج والسيرافي وغيرهم. وهو شيء قليل بالنسبة لما أصابوا في فهمه. وفضلهم كبير جدا في إدراكهم لأكثر ما جاء عن الخليل وتلميذه سيبويه. ويكفي في ذلك عنايتهم واهتمامهم الكبير بالكتاب وإيصالهم إياه بأمانة كاملة إلى الأجيال التي تلتهم وفي بعض الأحيان بأحسن الشروح وأعمقها.

وقد اخترنا من ذلك ثلاث مسائل تتعلق الأولى بما بالغ فيه المازني أو شيخه الأخفش فيما يخص التسوية بين المسند والمسند إليه من جهة والفعل والفاعل والمبتدأ والخبر من جهة أخرى. والثانية تتعلق بعدم فهم الأخفش لعبارة سيبويه: الاسم المبتدأ (1 /409) وسيبويه يريد ههنا الاسم الذي يقوم مقام الفعل ويعمل عمله (في:"أقائم الأخوانِ"). أما المسألة الثالثة فهي عدم تدقيق الكثير من النحاة (بعد سيبويه) في تحديدهم لدلالة الفعل على الزمان مع التباس مفهومي "المنقطع" و"غير المنقطع" عليهم.

إن التوهم الأول الذي لا يزال راسخا في الأذهان إلى الآن هو في وظيفة الإسناد أي في جعل المسند إليه هو المحدَّث عنه أو المخبر عنه في جميع الأحوال على الإطلاق وأن يكون هو دومًا اسما. وجعل المسند هو غالبا المحدَّث به (أو المخبر به بالإسناد). ومن أقدم من قال هذا القول المازني كما سيأتي (وقد يكون شيخه أبو الحسن الأخفش) [1].

أما سيبويه فإنه قال:"المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه...ومثل ذلك: يذهب عبد الله. فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء" (الكتاب،1 /3).

ينبغي أن نلاحظ أن سيبويه لم يبيّن عند كلامه عن الإسناد ما هو دور كل من المسند والمسند إليه ولم يفصّل الكلام عنهما أبدا. فلم يقل إن المسند إليه هو المحدّث عنه ولا أن المسند هو المخبر به أو الحديث كما سيقوله كل من جاء بعده. إلا أنه جاء في كتابه في مكان آخر غير مناسب من حيث الموضوع ومرة واحدة أن "الأسماء هي المحدّث عنها" كما سيأتي.

فقد اكتفى سيبويه ههنا بالتأكيد على أن لا كلام إلا بإسناد عنصر إلى آخر ومثّل لهما باسم +اسم وفعل +اسم. وأكَّد أنه لا استغناء أحدهما عن الآخر. فأقل ما يكون عليه الكلام هذان العنصران مسندا أحدهما إلى الآخر وكذلك هما المبتدأ والخبر أو المبني عليه والفعل والفاعل. أما عدم الاستغناء لأحدهما عن الآخر فلم يقصره على العلاقة بين الاسم والفعل بل شمل أيضا الاسم مع الاسم.

1- وقال الزجاجي بأن الأخفش كان يحدد الاسم بأنه ما جاز الإخبار عنه (الإيضاح، 49).

وقال المبرد بهذا الصدد: "فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء[1] والخبر إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة: القائم زيد" (المقتضب، 1 /8). وقال في مكان آخر من كتابه هذا: "وقال قوم: لما كانت الأسماء هي التي يُخبر عنها. إنما الأفعال آلة لها. جعلت لها على الأفعال فضيلة تُبيَّن بها حال تَمكُّنها. وكل الأقاويل جميل وهذا قول المازني" (نفس المرجع 257). فقد نسب المبرد هذا القول إلى صاحبه كما مرّ وأهم ما جاء فيه أن الأسماء هي التي يُخبر عنها وحدها دون الأفعال فلا تكون الأفعال إلا أداة للخبر. وقال مثل ذلك تلميذه أبو بكر بن السرّاج: "فالاسم يخصه أشياء يُعتبر بها منها أن يُقال: إن الاسم ما جاز أن يُخبر عنه نحو قولك: عمرو منطلق وقام بكر" (الأصول، 1 /37). وقال الزجاجي: "المبتدأ يُبتدأ فيه بالاسم المحدّث عنه قبل الحديث وكذلك حكم كل مُخبر عنه. والفرق بينه وبين الفاعل أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله"[2] (الإيضاح، 38).

ومثل هذا قاله تلميذ آخر لابن السرّاج وهو أبو سعيد السيرافي: "فالفعل حديث عن الفاعل والخبر حديث عن المبتدأ" (شرح سيبويه، 1 /39). وذكر في مكان آخر كلام أحد معاصريه من العلماء أضاف إلى ذلك تحفظا مُهمّا على ما قالوه وهو الفرق بين البنيتين في امتناع تقديم الفاعل إطلاقا: "واحتج لقولهم مع ذلك بأن الفاعل مضارع للمبتدأ لأنه مُخْبَر عنه بفعله الذي قبله...إلا في التقديم والتأخير" (2 /266).

وقد جاء هذا القول في الكتاب كما في موضع غير ملائم يتطرق فيه إلى الفعل غير المتعدى ثم خرج فجأة إلى موضوع آخر وهو القول المذكور. "فالأسماء المحدَّث عنها والأمثلة دليلة على ما مضى وما لم يمض من

1- هذا منطلق التوهم.

2-ولم ينتبه إلى أهمية هذا الابتداء.

المحدّث به عن الأسماء" (الكتاب، 1 /14). ورجع بعد هذه الفقرة (وقد اختصرناها) إلى الموضوع الأول بدون أي وصل وأي تنبيه. وما جاء في الفقرة لم يتكرّر في أي مكان من الكتاب. ثم إنه لم تأت عبارة "المخبر به" إلا هنا. فشككنا لكل هذا، أن يكون وقع إقحام هذا النص مع عدم إعادة ذكر الفكرة إطلاقا في جهات أخرى من الكتاب (مع تكرر ذكر ما قاله عن الإسناد هو نفسه).

فالتسوية بين المسند والمسند إليه من جهة والفعل والفاعل والمبتدأ والخبر من جهة أخرى وهو قول صحيح[1] أدّاهم إلى تعميم التسوية في كل شيء مما تتصف به الجملة الاسمية والجملة الفعلية. مع أنهما بِنْيتان مختلفتان. فالفعل لا يفارقه فاعله أبدًا ولا يتقدم عليه أبدا وليس كذلك المبتدأ والخبر. والأمر الثالث أن الفاعل يمكن أن يكون نكرة وليس المبتدأ كذلك غالبا. ثم كيف يكون الفاعل عندهم مخبرا عنه وهو نكرة؟ فهذه فروق منهما جدا فلا يمكن أن يكون تطابق بين البنيتين بل لا تطابق بينهما إلاّ في كون كل واحدة منها مُسند ومسند إليه. وهو في الحقيقة شرط تحوّل المجموع من الكلم إلى كلام أو جملة مفيدة. وهذا لا يترتّب عليه بالضرورة أن يكون الفعل حديثًا عن فاعله في جميع الأحوال كما يكون خبر المبتدأ حديثًا عنه دائما وبالتمام.

ودليل قوي يدل على ما قلناه هو الامتناع المطلق من تقدّم الفاعل على فعله. ولماذا يا ترى؟ فالجواب هو لئلا تنقلب البنية إلى ما يخالفها وهي بنية الجملة الاسمية: لا يمكن أن تنقلب الجملة الفعلية إلى جملة اسمية مع بقاء نفس الغرض من كل واحدة من البنيتين. فالاسمية يكون المبتدأ فيها

1- وقوله أيضا بأن الفعل لا يستغني عن الاسم (وكذلك قوله بأن الاسم كمبتدأ لا يستغني عن الاسم كخبر).

هو المقدّم لأنه هو المحدّث عنه المهتم به وضعًا واستعمالاً. ولا يكون المبني عليه إلا خبرًا. أما الفعلية (التي يتصدرها الفعل) فالحديث هو فيها في الواقع عن وقوع حدث في حين وقوعه إيجابًا أو نفيًا وما يترتب على ذلك من ضرورة ذكر فاعله (ليكون كلاما مفيدا). فالذي يهم المتكلم ههنا هو الإخبار عما حصل أو ما يحصل في وقت حصوله بمجيء الفعل في موضع الابتداء. فإن انقلبت البنية بتقديم الفاعل صار الفاعل مبتدأ. فيكون حينئذ لزومًا هو المحدّث عنه. فلا بد من تقديم الفعل إذا كان المراد الإخبار عن حصول الحدث وإلا صار الاسم المحدث عنه (المبتدأ الذي له خبر). فالفعل دليل على الحدث في حين حدوثه (وهو كلام سيبويه)[1]. فهذا لا يدل عليه الاسم كخبر المبتدأ إلاّ ما كان مشتقا من الاسم الدال على الحدث (المصدر). ولا يكون ذكر الفعل إخبارًا إلا مع ذكر فاعله ونعني بذلك أن وجود الفاعل يقتضيه نظام اللغة والنحو خاصة فكما أن لفظ الفعل لا يأتي في موضع المبتدأ (لا يقال "خرج يزيد" إلا إذا كان يزيد اسما) فكذلك لا يأتي الفعل وحده لإفادة وقوع حدث بل لا بد أن يأتي في تركيب مماثل في الصيغة (وحدها) للمسند والمسند إليه أي بربط بين الفعل واسم يكون له علاقة به أساسية. فلا يكون الفاعل هو المحدّث عنه كما لو كان مبتدأ لأن ما يفيده الفعل والفاعل لا يطابق ما يأتي به المبتدأ والخبر لفظا ومعنىً.

فالجملة الاسمية ليست مبدؤة باسم إلا لأنها خبر وحديث قبل كل شيء عن شخص أو ذات وهو مدلول الاسم وحده. ويقابله الحدث الذي هو مدلول الفعل. فالحدث يُخبر عنه بما يفيد وقوعه في زمان حصوله ولا يكون هذا إلا بالفعل أو ما في معناه. بخلاف الذات التي يُخبر عنها بذكر

1-وهذا الوصف الأخير لسيبويه (في حين وقوعه) ضروري في تحديد مدلول الفعل وإلا خرج عن فعليته ولم يكن هناك كلام.

ما يدل على شيء من صفاتها أو أحوالها أو حتى أعمالها أو أعمال ما له علاقة به (في مثل الجملة التي في موضع الخبر) وهذا القول يبدو مناقضا مع ذلك، لما أجمع عليه النحاة من امتناع الإخبار عن الفعل واختصاص الاسم بذلك واحتياج الفعل المطلق إليه. فقد قال الرضى: "مدلول الفعل إذا كان تحت لفظ الفعل لا يُخبر عنه" (شرح الكافية، 1 /29). وصّرح بذلك سيبويه نفسه ومثّل له بـ*إن يضرب ياتينا" (1 /3). والإجابة عن ذلك تكمن في قول الرضى السابق: "مدلول الفعل إذا كان تحت لفظ الفعل". ويعني بذلك لفظ الفعل في البنية النحوية فلا يعني الحدث في الواقع بل في صورة الفعل قسيم المفهوم النحوي الذي هو الاسم. ولهذا أيضا لا يشترط أن يكون الفاعل معرفة. فهذا دليل آخر على أنه ليس الفاعل هو المحدّث عنه بدون قيد مثل المبتدأ. وذلك لأن الفعل يدل على حدوث حادث له بداية ونهاية ويحتاج لذلك إلى لفظ خاص مغاير تماما للاسم المحض والحرف.

وذكر سيبويه الفرق بينهما من جانب آخر: بكون المبتدأ والخبر لشيء واحد (أو يكون الخبر ظرفًا أو جارا ومجرورا) بخلاف الفاعل والمفعول به، وقد يكون الفاعل نكرة ويخبر عنه لأنه ليس هو المقصود بعينه بالخبر في الجملة الفعلية. والواقع أن له علاقة بالحدث إذ هو صاحب الحدث الفاعل أو المنفعل فذكره هو تخصيص لازم للحدث فلا يجب أن يكون معرفة.

وآخر دليل سنذكره فيما يخص هذا التوهم هو في وجود علاقة قوية بين الجار والمجرور أو الظرف وبين الفعل. وهذا قد ذكره كل النحاة القدماء. وقويت هذه العلاقة حتى ذهب الأخفش إلى أن العامل في الرجل في مثل "في

الدار رجل" هو الجار والمجرور وهذا قد نفاه سيبويه في أول الكتاب بقول صريح. ومع ذلك فإنه يعترف أن للجار والمجرور أو الظرف معنى الفعل وقدّر فعل "استقر" بالنسبة إلى المثال السابق ويؤيد هذا ما لاحظوه من أن الاسم النكرة يجوز أن يكون مبتدأ إذا كان خبره جارا ومجرورًا وعندئذ يُقدّم عليه في مثل "في الدار رجل". فكما لا يقال": *رجل قام" لا يقال": *رجل في الدار"[1]. وللجار والمجرور معنى الفعل كـ "استقر" أو "يكون" أو "يوجد" وغير ذلك. وليس هناك سبب آخر لضرورة تقديم الجار والمجرور على "رجل" إلا الالتباس بأن يكون قام أو في الدار صفة لرجل.

وقد انفرد أحد النحاة من تلاميذ ابن السراج المتميّزين وهو أبو الحسن الرماني (المتوفى في 384) بالملاحظة الدقيقة حول الدور الذي يقوم به الفعل في الكلام. قال: إنما دلالته (الفعل) دلالة الإفادة كدلالة الجملة" وقال: "فليس دلالته دلالة الإشارة أصلا أي دلالة وضعية (شرح الكتاب، 1 /175)[2] ويُسمي الرماني هذه الدلالة دلالة التصريح أيضا في مقابل دلالة التضمين التي هي نوع من الدلالة العقلية.

فبما أن الفعل لا يدل إلا دلالة إفادة فذكره (لزومًا مع فاعله) وهو إخبار على الدوام. فالمحدّث عنه الحقيقي عند ذكر الفعل مع فاعله هو "الحدث في حين وقوعه" كما قلنا وكما حرّره سيبويه هو وشيخه، وليس الحدث كشيء بعينه أيضا فهذا يدل عليه الاسم كمصدر (فيجرّد عن دلالته على الزمان).

1- هكذا منفردا.

2- ومع ذلك فمدلول الفعل المعجمي (وهو "صنف الحدث" كما قال سيبويه) موضوع مثل مدلول الاسم إلا أنه يصير في الاستعمال إفاديا لأنه لا يدل أساسا على حدث.

ونؤكد أن سيبويه لم يتردد في جعل الفعل كحدث هو المحدّث عنه ولا يريد بالفعل ههنا الفعل كمصطلح نحوي أي اللفظ الدال. فالإخبار كيف ما كان يخص الحدث الحقيقي والمسمّى الحقيقي لا الأفعال ولا الأسماء. ولهذا لا يوجد أي تناقض بين كلامه وما قال النحويون عن الفعل بأن الفعل "لا يخبر عنه" (قول النحاة بإجماع) وهو صحيح من حيث أن الذي يخبر عنه عند المتوهمين من النحاة هو الاسم (المبتدأ عندهم) فلا يمكن بحال أن يأتي الفعل ككلمة في التعبير اللغوي في موضع المبتدأ. لأن الموضع لا تدخل فيه إلا الأدلة اللغوية لا المدلولات التي تدل عليها كالحدث.

وقال سيبويه بالنص الصريح: "فإذا حدّثت عن فعل (=حدث) في حين وقوعه غير منقطع" (1 /82) و"فإنما تُحدِّث عن اتّصال فعل في حين وقوعه" (نفسه). فسيبويه يقول بوضوح تام أن المحدّث عنه قد يكون الفعل وهو يعني الحدث في حين وقوعه (أي الحدث الواقع لا لفظ الفعل كمصطلح نحوي).

وقال مثل هذا نحاة آخرون مثل عبد القاهر الجرجاني: كان "ضَرَبَ" و"قَتَل" خبرًا عن حدث وشيءٍ خارج من العدم إلى الوجود" (المقتصد، 260) وقال الرضى: "ضَرَبَ مُفيد في نفسه الإخبار عن وقوع ضَرْب وفي فاعله الضاربيةِ" (شرح الكافية، 1 /38). وأكّد ذلك ابن الأنباري (أبو البركات): و"ما نسمّيه فعلا من فعل يفعل إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معين" (الإنصاف، 44)[1].

1- وأما عبارة النحاة عن الفعل ما يدل على حدث أو معنى مقترن بزمن وهي مطابقة لتحديد أرسطو فليست دقيقة لأن الزمن ظرف للوقوع مثل المكان وليس ههنا مجرد اقتران.

فما يقع من الوقائع يُخبر عنها بالأفعال وللأفعال في التعبير اللغوي صيغ ومواضع خاصة في الجملة. فالاسم مدلوله هو الشخص أي الذات أو الشيء بعينه سواء كان مادّيا أو مجردا. أما الفعل فلا يدل في الأصل إلا على ما يحدث ويتجدّد وينقضي وهو الحدث وكحدث واقع لا كشيء بعينه فلا يمكن أن يُخبر عنه إلا بلفظ خاص يتضّمن الدلالة على زمان الوقوع ونسبة الحدث إلى متعلقه وهو الفاعل[1]. فالمخبر عنه، في الحقيقة، ليس هو الفاعل كما يكون المبتدأ هو المخبر عنه هو وحده.

هذا وقد يسأل السائل عن ماهية العلاقة الأساسية التي ينعقد بها الفعل مع فاعله. فإن كانت علاقة التلازم بين الفعل ومن قام به أي الفاعل في الحقيقة فالحق أن الكثير من الأفعال هي أفعال تتطلب فاعلا حقيقيًا لأنها تدلّ على فعل علاجي له تأثير في الغير مثل ضرب وكتب وصنع إلا أن الكثير منها ليست كذلك مثل مرض وسقط ومات. وأكثره يأتي على وزن فعِل وفَعُل وافتعل وانفعل وغيرها. قال ابن السراج عن هذا: كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن لأن الفعل ينقسم قسمين: منه حقيقي ومنه غير حقيقي" (الأصول، 1 /73). وذكر أنواعًا من الأفعال غير حقيقية الفاعل.

أما الفعل الحقيقي ذو الفاعل فلا إشكال فيه إذ الفاعل بفاعليته أقرب عنصر إلى الحدث وأحق الأفعال ههنا بالإسناد إلى المسند إليه الذي هو الفعل. ومع ذلك فقد جعل النحاة كل الأفعال غير الحقيقية من جنس الحقيقية في انعقاده بالإسناد مع اسم سمَّوه فاعلا. وهو ما لاحظوه في كلام العرب: يُنزّل فيه كل اسم يأتي مع الفعل ولا يفارقه منزلة الفاعل الحقيقي. فهذا إسناد نحوي يخصّ نظام اللغة اللفظي (البنية وعناصرها) لا الأحداث ولا المسميات.

1-الفعل يدل عقلا على أن له فاعلاٍ بدون تعيين وهذا معنى لازم للفعل.

إلا أن هناك اتصالاً عميقًا بين الاسم والفعل من حيث الإخبار على الرغم من الفوارق الكبيرة التي ذكرناها. وذلك راجع إلى أن الأسماء والأفعال العربية المتصرفة تُشْتَقّ بعضها من بعض وتتصرّف لكونها من جذر واحد وصيغة يصاغ عليها الجذر. فينتج من ذلك تداخل عميق بين الألفاظ ومعانيها. فمفهوم الحدث وهو مدلول الفعل في الأصل قد تدل عليه أسماء وهي المصدر والصفات المشتقة كلها منه (التي لها جِذْر واحد) بفضل التصرف إلى صيغ مختلفة ويخرج مدلول الزمان حينئذ من الفعل وقد صار مصدرًا وكذلك الصفات إلا في حالات معينة فيما يخصّ اسمي الفاعل والمفعول. وهناك أيضا دَرَجات بين الأفعال من حيث قربها أو بعدها عن الاسمية أو مفهوم الذات. فالحقيقية منها تحمل شيئا من مفهوم الاسم مثل الأفعال التي على وزن فعِل وفَعُل وأفعال المطاوعة والانفعال. فكل هذه الأفعال تندمج فيها ما يخصّ الذات مع الحدث.

وكذلك هو الأمر فيما يخص الفاعل والمبتدأ من حيث كونهما مسندًا إليه. فكل الأفعال يكون المحدث عنه فيها، بلا نزاع، الحدث أساسًا حتى ولو كان انفعالا وما يُشبهه لأن الإخبار يتم بالفعل ههنا والفاعل محدّث عنه بالدرجة الثانية (بالفاعلية فقط) إذ الأهم عند المتكلم هو الحدث باختياره للفعل وذكره لفاعله هو تخصيص وإحالة الحدث إليه. أما الصفات والمصدر فعلى الرغم من عملها عمل الفعل فكونها أسماء وإمكانية بناء جمل اسمية منها كزيد ضاربٌ عمرًا فيجعل المحدّث عنه معها مقصورًا على المبتدأ فهو وَحْده المحدث عنه وبدون أي دلالة أخرى أو إفادة أخرى إلا ما يوجد في ضارب من معنى الفعل وما يترتب على ذلك من عمل[1] وغير ذلك.

1-إلا الأفعال التي تقوم مقام الحروف مثل الناسخة وغيرها مما لا يحتاج إلى فاعل.

ونستخلص من هذا أن هناك إخبارًا عن ذات أي عن شيء بعينه ويكون معرفة في التعبير اللغوي لزوما، كالثوب والرجل والعلم والكرم. فيخصه هو وحده ويتحقق بذكر شيء من صفاته أو أحواله أو أفعاله. فهو المخبر عنه وحده. وهناك إخبار عن وقوع حدث ويتحقق بذكر لفظ خاص يُسمّى في النحو فعلا المفيد لهذا الوقوع في حينه. فهذا يقتضي كإخبار كامل أن يُنسب الحدث إلى صاحبه وهو ذات ويسمونه الفاعل. وليس إخبارًا مطابقا إطلاقا للإخبار عن المبتدأ. ويقتضي الوقوع بداية ونهاية لأنه يحصل في زمان معين فسيدل عليه اللفظ الخاص بالفعل. وهذا الوقوع لا يدل عليه خبر المبتدأ إلا إذا كان اسما فيصير الفعل مصدرًا أو صفة مشتقة منه. أما قولهم بأن الفعل لا يخبر عنه فالذي لا يخبر عنه هو لفظ الفعل بمعناه الاصطلاحي إذ له موضع خاص في بنية الكلام وفي نظام اللغة وهو موضع الابتداء في الأصل ولا يأتي أبدًا في موضع المبتدأ الذي هو دائما محدث عنه، ولا شك أن سبب الالتباس هو ما تصوره من التناظر في الإسناد في ظاهر الجملتين كما قلنا وتغليبهم الاسم الدال (على الشيء بعينه) على الفعل بقصر معنى المخبر عنه على الاسم بإهمال أو تجاهل الإخبار عن الأحداث بلفظ الفعل.

وأثرنا قضية التداخل العميق بين الحدث والذات أي بين الحَدثية والذاتية بسبب اشتراك الوحدات في الجذر الواحد ووجود تصرف واسع لها بالانتقال من صيغة إلى أخرى أي من معنى الفعل إلى معنى الاسم والعكس مع بقاء شيء من أحدهما في الآخر. ففي مثل: "زيد ضارب عمرًا" الجملة اسمية فالمحدث عنه هو لزوما المبتدأ إلا أن ضاربا يعمل فيها عمل فعله فالحدث والذات مندمجان بنسبة مّا هنا لفظًا ومعنى.

ويتحقق ذلك في الاستعمال على درجات أما الأفعال فتكون حقيقية وغير حقيقية. فنُزِّلت هذه الأخيرة منزلة الأولى فيما لاحظه النحاة في كلام العرب.

المسألة 2: هذا وقد اشتهر عند النحاة منذ القديم أن الصفة العاملة في "أقائم الأخوانِ" هي مبتدأ وأن خبره وهو غير موجود قد سدّ مسدَّه فاعلُه وهو "الأخوانِ". وأول من قال بهذا هو أبو الحسن الأخفش تلميذ سيبويه. روى ابن السرّاج عنه أنه قال: "أقول أذاهب أخواك" فأرفع "أذاهب" بالابتداء و"أخواك" بفعلهما (=باسم الفاعل وهو العامل عمل فعله) وأستغنى بهما عن خبر الابتداء" وذهب إلى ما أبعد من هذا حيث قال: "أقول: إن في الدار جالسًا أخواك" فأنصب جالسا بـ إنّ وأرفع الأخوين بفعلهما وأستغني بهما عن خبر إن" (الأصول، 1/287-286). فاتّبعه في ذلك ابن السراج وكل من جاء بعده. قال: "حَسُن عندهم: أقائم أبواك فقائم يرتفع بالابتداء وأبواك رفع بفعلهما وهما قد سدّ مسدّ الخبر" (1/33-32). فيبدو أنه أول من استبدل عبارة الأخفش (أستغنى) بعبارة "قد سد مسدّ الخبر" وما زالت جارية في الاستعمال لتفسير هذا النحو من الكلام.

أما النحاة الذين تلوا ابن السراج فكلهم تبنوا هذا التفسير مثل أبي على الفارسي وزملائه وأتباعهم وغيرهم إلى يومنا هذا.

والنحوي الوحيد الذي تفطن إلى توهم الأخفش في هذا التأويل –فيما علمناه- هو الرضى الأستراباذي قال: "هذا ليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدأ أصل من خبر حتى يحذف ويسدّ غيره مسدّه ولو تكلفت تقدير خبر لم يتأتّ إذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له" (شرح الكافية، 1/86). وأتى الرضى بعد ذلك بأدلة مقنعة. قال: فمن ثم يتمّ بفاعله كلاما [فلا

يمكن أن يتم كلاما بالفاعل وبتقدير خبر في نفس الوقت ولا يحتاج الكلام التام إلى أن يسدّ شيء مسدّ شيء في مجموعة قد اكتملت]. ولهذا لا يُصغّر ولا يوصف ولا يُعرّف ولا يُثنّى ولا يُجمع إلا على لغة "أكلوني البراغيث" (نفس المرجع). وقال أيضا: "ويجوز عند الأخفش والفراء: "إن قائما الزيدان" وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في "ظن" أيضا نحو: "ظننت قائما الزيدان". وكلاهما بعيد عن القياس لأن الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل إلا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام أو دخول مَا لا بد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة. أما إنّ وظن فليسا من ذلك في ذلك من شيء بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما" (نفس المرجع 87) فالذي يجب أن يدخل على الصفة حتى تعمل عمل فعلها هما همزة الاستفهام أو ما النافية وأمثالهما فبهما يجوز "أقائم الأخوان" أو "ما قائم الأخوان" فيما يسميه سيبويه "الفعل المبتدأ" أي الفعل غير المحمول على ما قبله كما في الأمثلة السابقة. وأما مع الصفة المحمولة على ما قبلها فيجوز عملها بدون قيد[1].

أما الذي أوهم الأخفش فعبارة سيبويه "في موضع اسم مبتدأ" (1/409). وهو بصدد الكلام عن سبب رفع الفعل المضارع ثم ما مثّل به لما يقع في موضع "اسم مبتدأ". قال: فأما في موضع المبتدأ فقولك: "يقول زيد ذاك". فالذي فهمه الأخفش هو أن هذا المبتدأ هو الذي له خبر وقد حمله على

1- وقد أكّد على ذلك الخليل. قال سيبويه إن+ يستقبح أن يقول: قائم زيد وذلك إذا لم تجعل قائما مقدما...فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يعدوه فعلا كقوله يقوم زيد...قبح لأنه اسم. وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف [نعت] أو جرى على اسم قد عمل فيه كما لا يكون مفعولا في ضارب حتى يكون محمولا على غيره فتقول: "هذا ضاربٌ زيدًا" (الكتاب، 1 /278).

ذلك فيما نرجّحه ما جاء بعد هذا الكلام أي بعد "في موضع اسم مبتدأ" وهو: "أو موضع اسم بُني على مبتدأ" (نفس المرجع). فقد جاء بعد العبارة الأولى الخاصة بالاسم المبتدأ عبارة ثانية تدل بدون أي شك على الخبر لأنه هو الذي يُبنى على المبتدأ. فاستنتج الأخفش وغيره أن الاسم المبتدأ ههنا هو الذي يُبنى عليه الخبر ولم يكن هذا هو المقصود عند سيبويه.

والدليل على ذلك هو في المثال الذي مثّل به هذا "الاسم المبتدأ" وهو، كما رأينا، "يقول زيد ذاك". فقد جاء بمثال آخر في قوله:"ومن ذلك أيضا: "هلا يقول زيدٌ ذاك" و"هلا" لا تعمل في اسم ولا فعل. فكأنك قلت "يقول زيدٌ ذاك". "فيقول" في موضع ابتداء" (1 /409).

فالمقصود الحقيقي من "موضع الاسم المبتدأ" هو "موضع الابتداء" وقد يسمى النحاة المبتدأ الذي له خبر (مع خبره أو وحده) بالابتداء. إلا أن السياق يقتضي أن يكون موضع الابتداء ههنا غير موضع المبتدأ الذي له خبر لأن المثال يبين أن الفعل "يقول" مستأنف وليس محمولا على شيء قبله. فلا يؤثر فيه شيء فهو في موضع غير المبتدأ الذي له خبر لأن موضع الابتداء هو موضع العامل وحده والمبتدأ هو المعمول الأول له.

فمفهوم الموضع كما تصوره النحاة الأولون هو المقياس الصحيح والذي يتبين من ذلك أن سيبويه (وأصحابه) يسمى كل وحدة تأتي وجوبًا أو جوازًا غير محمولة على ما سبقها (غير مبنية على غيرها أو غير صفة لموصوف وغير ذلك) فيُسمّيها كلها "مبتدأة. فقد سمى "الفعل المبتدأ" الذي جاء في المثال السابق. وسمى الاسم الذي يقوم مقامه الفعل المضارع المرفوع (والعكس أيضا) "الاسم المبتدأ" بل وقد يختصره فيقول عنه أنه المبتدأ كما سبق. إلا أن الموضع هو موضع العامل بنفسه فلا تدخل فيه

من الأسماء إلا العاملة ولا يكون الاسم عاملا إلا إذا اشتق مما اشتق منه الفعل وهو مجموع الصفات العاملة عمل فعلها والمصدر. فالموضع الذي تدخل فيه وهي مبتدأة بهذا المعنى هو موضع لكل العوامل: التجرد من العامل الملفوظ الذي هو الابتداء والفعل والأسماء والحروف العاملة مثل إن وأخواتها وكل النواسخ إلخ.

وها هو ذا الرسم الذي يبين ما يوجبه القياس من قسمة المواضع

موضع الابتداء	المبتدأ / الفاعل	الخبر / المفعول به
	(أو ما يقوم مقامهما)	
أقائل	زيدٌ	ذاك
يقول	زيدٌ	ذاك
Ø	القائل	زيدٌ
كان	القائل	زيدًا
أمجروحٌ	أخواك	—

فاسم الفاعل (قائل) وكذلك اسم المفعول (مجروح) يقع كل واحد في موضع العامل (موضع الفعل والابتداء وسائر العوامل الأخرى) ولا يمكن أن يكون مرفوعا بالابتداء لأنه هو بنفسه عامل فلا يدخل إلا على معمول وهو فاعله (المصدر والصفات المشتقة منه كاسم الفاعل تعمل عمل الفعل لأنها منه وهو منها لفظا ومعنى). أما كونه مرفوعًا ومُنونًا فكاسم لا عامل له لأنه هو بنفسه عامل بوقوعه موضع العامل ولهذا وصفه سيبويه بأنه اسم مبتدأ. فجاء مرفوعا على الأصل.

المسألة 3: أجمع النحاة على أن الفعل يدل على الزمن بلفظه إلاّ أن أكثر النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه لم يتوسّعوا في دراسة هذه الدلالة والدلائل الأخرى الخاصة بالفعل. وقد توهّم بعضهم أن ما وصفه سيبويه

"بالمنقطع" من الفعل هو وصف يخصّ الزمان الماضي في جميع الأحوال وكذلك هو الأول بالنسبة إلى دلالة المضارع على الحال والمستقبل.

سنبدأ بعرض ما قاله سيبويه. قال: في أول الكتاب: "أما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع". أما بناء ما لم يقع... ومخبرًا: يقتل ويذهب...وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن (1 /2). وقال عن عمل اسم الفاعل: "وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدًا غدا فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب غدا فإذا حدّثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعة فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب زيدًا الساعة وكان زيد ضاربًا أباك فإنما تحدّث أيضا عن اتصال فعل في حين وقوعه فمعناه وعمله: كان يضرب أباك..." (1 /82). وقال: "فإذا أخبرت أن الفعل قد وقع وانقطع" (1 /87).

وقال أيضا: "الفعل يتعدّى إلى اسم الحدثان (المصدر) الذي أخذ منه الاسم إنما يُذكر ليدل على الحدث...وإذا قلت ضرب عبد الله لم يستبنْ أن المفعول زيد أو عمرو ولا يدل على صنف [على مفعول معين] كما أن ذهب دلّ على صنف وهو الذهاب...ويتعدى إلى الزمان فإذا قال ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان وإذا قال: سيذهب فإنه دليل على أنه يكون فيما ليستقبل من الزمان" (ص15).

وقال السيرافي شارح هذا الكلام: "لقبّوا بالفعل كل ما دل لفظه على حدث مقترن بزمان" (شرح الكتاب 1 /54). وقال أيضا: "اعلم أن سيبويه... يقسم الفعل على ثلاثة أزمنة: ماضٍ ومستقبل وكائن في وقت النطق وهو الزمان الذي يقال عليه الآن بين ما مضى ويمضي...والحال والمستقبل... يختصانِ بناءً واحدًا إلا أن يدخل عليه حرف يخلص له الاستقبال وهو سوف والسين وأنْ الحقيقية" (1 /57 - 58).

وستشيع عبارة السيرافي عن حدّ الفعل: "ما دلّ على حدث مقترن بزمان" وهي مأخوذة من ترجمة كلام أرسطو عن حدّ الفعل (Vox significant com tempore)[1] إلا أن السيرافي حوّل العبارة فاستبدل العطف بكلمة "المقترن [بزمان]".

أما الرماني الشارح الثاني للكتاب فقد قال عن الفعل بأنه "كلمة تدلّ على حدث مختص بزمان.

قال ابن السرّاج: "الفعل ما دلّ على معنى وزمان وذلك الزمان إما ماضٍ وإما حاضر وإما مستقبل" (الأصول، 1/39) ويُسمى هذا المعنى حدثا كما فعل سيبويه في قوله: "وإنما لقب النحويون هذه الأحداث مصادر لأن الأفعال كأنها صدرت عنها" (ص 40). وقال أيضا...والأفعال...المضارعة... تصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يُستقبل ولا دليل في لفظه على أي الزمانين تريد...حتى تبينه بشيء آخر. إذا قلت سيفعل أو سوف يفعل دل على أنك تريد المستقبل (39).

وقد سمّى ابن جني دلالة الحروف الأصول باللفظية في مقابل الدلالة الصناعية (أنظر الخصائص، 3/98). قال: "فأقواهن الدلالة اللفظية ثم تليها الدلالة الصناعية[2] ثم تليها المعنوية (أي العقلية)...ألا ترى إلى "قام" ودلالة مصدره ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله" (نفسه).

فسيبويه هو أول من أثبت أن دلالة بناء الفعل تخص الزمان. أما صنف الحدث كما قال فهو مدلول مجموع حروفه الأصلية المرتبة أي الجذر.

1- وعبارة سيبويه أدق كما سبق أن لاحظناه: "ما يدل على فعل (= حدث) في حين وقوعه".

2-أي الصورية الخاصة بالصياغة أو الصَّنعة.

وللسيرافي ملاحظات عميقة حول أزمنة الفعل. يقول بعد هذا كإجابة لمتسائل: "الماضي هو الذي أتى عليه زمانانِ أحدهما: الزمان الذي وُجد فيه (لفعل أي الحدث) وزمان ثان يُخبر أنه قد وُجد وحدث وكان ونحو ذلك. فالزمان الذي يُقال: وُجد الفعل فيه وحدث غير زمان وجوده. فكل فعل صحّ الإخبار عن حدوثه في زمان بعد زمان حدوثه فهو فعل ماضٍ. والفعل المستقبل هو الذي يُحدَّث عن وجوده في زمان لم يكن فيه ولا قبله.

...وبقي قسم ثالث وهو الفعل الذي يكون زمان الإخبار عن وجوده هو زمان وجوده وهو الذي قال سيبويه عنه: "وما هو كائن لم ينقطع" (شرح، 1 /58).

إن النحاة العرب قد أجمعوا على القول بأن دلالة الزمان حاصلة في الفعل بالصيغة ودلالة صنف الحدث بالجذر. وإذا استثنينا سيبويه وأصحابه والسيرافي شارح كتابه فإن أغلب النحاة المتبقين لم يذهبوا إلى أبعد من هذا القول. وسنرى فيما يلي أن الدلالة الفعلية على الزمان ليست على هذه البساطة بل هي أكثر تعقيدا من ذلك. ومما عرضناه فيما سلف وسنرى أن أهم شيء التفت إليه سيبويه –أحيانا بشيء من الغموض في التعبير- والسيرافي في شرحه- هو أن الزمان المقصود فيما أثبتوه أو افترضوه ليس بمطلق بل هو هذا الزمان اللغوي الذي تدل عليه الأفعال (والظروف كذلك لكن بوجهة نظر مخالفة للفعل). فهذا الزمان له وجود نسبي لأنه محدود بإحالته على زمان التلفظ من قِبَل المتكلم. فالأزمنة الثلاثة الخاصة التي بُنيت الأفعال للدلالة على كل واحد منها هي غير الأزمنة الحقيقية غير اللغوية. وكل اللغات في علمنا تحتوي لزوما على هذا النوع من الزمان لأن مرجعه الحقيقي هو "وقت النطق" أي زمان

المتكلم في حين التكلّم فالحاضر هو حاضره في أثناء كلامه. والماضي هو كل الوقت الذي سبق ذلك. ولذلك كانت كلمة مثل أَمْسِ تدلّ على اليوم السابق لليوم الذي يتلفظ المتكلم بكلام والغد هو اليوم التالي لهذا التلفظ المتكرر أو غير المتكرر منه.

فعندما يقول السيرافي بأن الماضي المقصود في الكلام هو ما أتى عليه زمانان: زمان حدوثه وزمان آخر بعده هو زمان الإخبار بحدوثه. والمستقبل هو الذي يحّدث عن حدوثه في زمان لم يحدث الفعل بعد فالذي يبين من هذا أن الزمان اللغوي عند النحوي يتعين بالإحالة إلى زمان آخر موضوعي وهو زمان التحدث والإخبار. وهو صحيح.

هذا ولو تأملنا كلام سيبويه فإننا نلاحظ أنه يستعمل مصطلحين وهما المنقطع وغير المنقطع. ويصف بالأول، على ما يبدو، مدلول الفعل الماضي ويصف بالثاني مدلول الفعل المضارع. وربما فهم الكثير من النحاة أن الأول هو الحدث فيما مضى لأنه انقطع. والثاني الحدث في الحال لأنه لم ينقطع (في زمان تلفظ المتكلم عنه).

فصحيح أن يكون هذا هو الواقع في بعض الأحيان (لا دائما). فمتى يحصل هذا يا تُرى وما يكون على خلاف ذلك؟ ففي مثل: "رجع زيد من سفره" و"يكتب زيد رسالة". فالرجوع بصيغة الماضي تدل على انقضاء هذا الحدث وكتابة زيد لا تدل هذه الجملة إلا على عدم الانقطاع مع بقاء الإبهام بالنسبة لمعرفة الزمان. وهذا حاصل لأن الجملتين ليس فيهما أي دليل زائد على ما هو موجود فيهما يدل على معنى زائد غير هذا. فالجملتان جاءتا على الأصل أي بدون زيادة فلا يكون لهما إلا ما تدل أدلتها في الأصل: الماضي والحال.

أما في حالة زيادة أو دخول عنصر من الخارج أو مما يختص به الفعل مثل: "إذا رجع زيد...أو إنْ رجع زيد...أو سيكتب رسالة أو " لن يكتب رسالة". فقد تغير ههنا المعنى بتغير الزمان ففي الأول دخلت إذا وإنْ. فصار الزمان المستقبل مع معنى الشرط. وفي الثاني تعيّن المستقبل بمجرد زيادة السين ولن مع النفي. والزوائد كثيرة ومتنوعة وكلها تدل على شيء خاص يغير الزمان أو يكيفه. وهذا قد يخص ما يدخل على الفعل هو وحده من الزوائد. وهناك دلائل أخرى تخصص الدلالة أو ترفع إبهامها وهي القرائن اللفظية كالظروف مثل: يرجع اليوم أو غدا من السفر.

نستنتج من هذا أن الصيغة لا تدل هي وحدها على الزمان بل تدل على الزمان المحصّل مع دخول الحروف وسائر الأدوات المخصصة لذلك وكذلك القرائن اللفظية بما في ذلك عدم الدخول (وهو الأصل حيث تنحصر الدلالة الزمانية في الصيغة).

أما مفهوما الانقطاع والاتصال[1] فهما مدلولا الصيغة هي وحدها ولا يدل عليهما غير الصيغة. ففي الأصل (في حالة عدم الزيادة وعدم القرائن) تدل الصيغة على الأزمنة الثلاثة (بشيء من الإبهام وإبهام تام مع المضارع) وحينئذ يتفق الانقطاع مع مدلول الماضي وعدمه مع مدلول المضارع.

أما مع دخول الزوائد ومع القرائن فيفارق المفهومان مفهوم الزمان. ويحصل حينئذ ما لم يتفطن إليه الكثير من النحاة. وهو الدلالة على انقطاع الحدث في الحال أو المستقبل والدلالة على اتصاله واستمراره في الماضي. وهذا دليل على افتراق تام في الدلالة –بدخول الحروف الزوائد- بين مدلولي الانقطاع والاتصال وبين الزمان. فالأولان لا يدل عليهما إلا بناء

1-يقابله في اللغات الأجنبية الـ ASPECT وفي الاصطلاح العربي القديم: "حالة الحدث".

الفعل لا غير. والآخر أي الزمان فيدل على خصوصيته وتحصّلُه الأدوات وحدها. وذلك مثّل له سيبويه:

هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعة = هذا يضرب عبد الله الساعة (غير منقطع الآن)

وكان زيد ضاربا أباك = كان زيد يضرب أباك (غير منقطع فيما مضى)

فدخول كان جعل عدم الانقطاع يحصل في الزمان الماضي.

وهذا دليل على انفراد الصيغة بالدلالة على الانقطاع والاتصال (يقول سيبويه: فإنما تحدث أيضا عن اتصال فعل في حين وقوعه" (1/82) يعني أن الاتصال للحدث مستقلٌ عن الزمان (=في حين وقوعه أي في زمان من الأزمنة وهو ههنا الزمان الماضي).

ويمكن أن نقول باستعمال مضارع كان:

أكون قد وصلت إلى المدينة عند خروجك منها

فدخول مضارع كان، قد جعل الانقطاع للوصول إلى المدينة في المستقبل. فالزيادة هي وحدها سبب تحديد الزمان. وانقطاع الحدث لا دخل له في تغيير الزمان بل قد يحصل انقطاع الحدث في زمان آخر غير الماضي وهو هنا المستقبل. (بخلاف الأصل الذي يكون بعدم دخول الأدوات).

معاجم فصاح العاميّة وأثرها في التجديد اللغوي

د.ممدوح محمد خسارة
جامعة دمشق - سوريا-

مقدمة: العامية في تراثنا اللغوي

العامية أو لغة العامة عند القدماء هي التَّغيير الذي أَدْخَلَتْه العامَّة من العرب على اللغة العربية الفصحى، من لَحْن في الإعراب أو تغيير في بنية الكلمة الصرفية أو الصوتية، أو في دلالتها، أو في بناء الجملة كأن يقال (سِتِّي) بدل سَيِّدتي، و(تُخْمَة) بسكون الخاء بدل تُخَمَة بفتحها، و(مالِح) بدل مِلْح لما يغلب عليه طعم المِلح، و(هَمْ فَعَلْتُ). بمعنى فَعَلْتُ أيضًا[1]. وأن يقال (فصل الربيع) بدل فصل الصَّيف، وأن يقال (فصل الصيف) بدل فصل القيظ[2] ، وهي لا تختلف كثيراً عما يعدُّه المحدثون عاميَّةً، أو لهجة عاميَّة. ولكن إذا كان القدماء قد خلطوا بين العامّي والمولَّد وجمعوهما في سلّة واحدة، فإننا ننأى بأنفسنا عن ذلك، فَنَعُدُّ كلاً من المولد والعامي نوعاً قائماً برأسه.

وبهذا المفهوم الذي قدمنا للعامية أي التغيير الذي يُدْخَلُ على ما تعارف أهل اللغة على فصاحته، فإن جذور العامية قديمة في تراثنا اللغوي وتمتد إلى ما قبل عصر المولَّدين. ومن أبرز مظاهرها وتجلياتها عند القدماء:

1- السيوطي - المزهر في علوم اللغة1: 309 - 315
2- ابن منظور - لسان العرب: ربع.

-ذاك الذي لحن في حضرة الرسول صلى الله عليه وسلم، فقال لأصحابه: «أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ»[1].

-وذاك الذي جاء إلى زياد والي البصرة يشكو أخاه قائلاً: «أصلح الله الأمير، تُوفِّي أبانا وترك بنونا ... فقال زياد: توفي أبانا وترك بنونا !!! ادعُ لي أبا الأسود، فقال: ضع للناس الذي كنت قد نهيتك عنه»"[2]. وكان زياد- في بعض- نهى أبا الأسود على أن يضع علم النحو.

- ومن مظاهرها ما اصطلح اللغويون على تسميته (شذوذاً أو لغة رديئة أو لغة قبيلة بعينها)، فقد كانت لغات بعض القبائل أي طريقتها في أداء بعض الألفاظ، نوعاً من عاميَّة ذالك العصر، ما دام مفهوم العاميّ عندهم هو التغيير[3]. أليست لغة قيس في يا أبي: (يابَ ويابةَ) ولغة ربيعة في تأنيث (فَعْلان) بالتاء، نحو (فَرْحانة)، هي مما نعدُّه اليوم عاميّاً؟

-بل إن بعض علماء اللغة كانوا يتوكّؤون على العاميَّة في بعض عبارتهم –حتى العلميَّة منها – من ذلك ما جاء في تهذيب اللغة: «قال أبو العباس [عن كتاب العين للخليل]: (ذاك كتابٌ مَلاَ غُدَد)، وحقُّه عند النحويين (مّلآنُ غُدَداً)، ويعني بذلك أن فيه فساداً «كفسادِ الغُدَدِ وضَرِّ آكلها »[4].

وقد أورد صاحب لسان العرب نحو سبع وثمانين كلمة نسبها إلى العاميَّة صراحة مثل قولهم مِعْوَجَّة بدل مُعْوجَّة، والقارص –للبارد- بدل القارس[5].

1- ابن جني – الخصائص 2: 8 و 3: 246.
2- ابن قتيبة– عيون الأخبار 2: 159.
3- السيوطي – المزهر 1: 310 - 311.
4- الأزهري – تهذيب اللغة 1: 29.
5- ابن جني – الخصائص 2: 8 و 3: 246 ولسان العرب: عوج.

فإذا أضفنا إلى هذهَ الكلمات التي وُصِفت صراحة بأنها عاميَّة، الكلماتِ التي وُصفت بأنها مولَّدة، والمولَّد عندهم من العاميّ – وليس هو كذلك عندنا- كدنا أن نقول بشَيْءٍ من التعميم: إن جذور العامية بعيدة في تراثنا اللغوي، وإنْ على اختلاف في الدرجة، لأن العرب لم تكن قد ساحت في الأرض بَعْدُ واحتكّت بألسنة مغايرة أثَّرت فيها وتأثّرت. ولكن ما إن جاء القرن الهجري الثالث حتى كان للعامة مستوى من الخطاب اليومي الشفاهي ينصح الجاحظ بالتزامه في بعض السَّرْد الأدبي حيث يقول:

«إذا سَمِعْتَ نادرة من نوادر العوامّ ومُلْحة من ملح الحشوة والطَّغام فإياك أن تستعمل فيها الإعراب، أو تتخيَّر لها لفظاً حسناً، أو تجعل من فيك مخرجاً سَرِيّاً، فإن ذلك يُفْسد الإمتاع، ويخرجها عن صورتها وعن الذي أُريدت له»[1]..

1) -حركة التأليف في تصحيح العامّي وتفصيحه في القديم:

إن انتشار اللهجات العامية منذ القرن الهجري الثاني، وتخوُّف اللغويين من أن تنال من مكانة الفصحى، وأن تزاحمها، وهي لغة التنزيل الكريم، والجامعة للأمَّة، دفع أولئك اللغويين إلى التصدِّي لتلك الظاهرة في محاولة للحدِّ من ذيوعها وانتشارها. ومن أهم تلك المؤلفات:

1 - كتاب ما تلحن فيه العوامّ للكسائي (189 هـ).

يضم هذا الكتاب عدداً من الظواهر اللغوية الشائعة عند العوام في طريقة نطق الكلمات وضَبْطها. وهو يسرد الألفاظ العامية لعصره في الكتاب سَرْداً كيفما اتُّفق ودون ترتيب أو تقسيم. ومن أمثلة ذلك قوله: «ولا تقول تحرَصُ، قال تعالى: "إن تَحْرِصْ على هُداهم»2... وتقول: نَفِدَ

1- الجاحظ – البيان والتبيين: 111.

2- النحل /37

المال والطعام بكسر الفاء»، وكأن العامَّة كانت تقول (نَفَد) بفتح الفاء، وغالباً ما يبدأ بالصواب ثم يثني بالكلمة المَلْحونة[1].»»

2 - إصلاح المنطق لابن السِّكّيت (244 هـ).

وما يعنيه بالمنطق هو النطق واللفظ. وقد حظِي الكتاب بتقدير واهتمام كثير من اللغويين. وهو جار على طريقة (قُلْ ولا تَقُل)، نحو: « تقول: مَآلهُ دارٌ ولا عَقارٌ، ولا تَقُلْ عِقار... وتقول: هو خَصْمي، ولا تَقُلْ خِصْمي... وهو عِرْقُ النَّسا ولا تَقُلْ النِّسا »[2].

3 - كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة _276 هـ).

وقد جاء الكتاب في اربعة أقسام، خصَّ القسم الثالث منه بتقويم لسان العامَّة: "ويضم الكتاب –بالإضافة إلى ما سَجَّلَتْه كتب الفصيح واللحن-ما شاع في عصره من ألفاظ ملحونة على ألسنة الكتاب وأقلامهم، كخلطهم مثلاً بين النُّصُب والنَّصَب، فالأولى هي الشَّرُّ، والثانية هي التَّعب[3].

4 - لحن العوامّ للزبيدي (379 هـ).

يمثل هذا الكتاب أول إسهام للأندلسيين في حركة التصحيح اللغوي وإصلاح لحن عامة الأندلس لعصره. وهو يبدأ بذكر اللحن ثم يُتْبعه بالصواب، ولكن دون التزام الترتيب الألفبائي مما يُصَعِّب الإفادة منه. ومن تصويباته: « يقال للشجر في الجبال عَرْعار، وهو عَرْعَر... ويقولون لما بيع من المتاع سَلْعة، وهي سِلْعَة بكسر أوله، ويقولون: الآذان، والصواب

1- د. محمد حسن عبد العزيز –مصادر البحث اللغوي: 272.

2- المصدر السابق: 274.

3- ابن قتيبة –أدب الكاتب: 207 - 211

الأذان»[1]. ويقولون بين الأمرين فِرقٌ والصواب فَرْقٌ»[2] «ويقولون رَجُلٌ لَغَويٌ والصواب لُغَويّ»[3].

وعلى الإجمال فقد أُلِّف في إصلاح لغة العامَّة ورَدِّ اللحن حتى عام (1087 هـ) نحو تسعة وأربعين كتاباً بحسب قائمةٍ أعدها الدكتور رمضان عبد التواب[4] ، علماً بأن ثمة قوائم أخرى لكتب التصحيح اللغوي يصل فيها العدد إلى نحو الستين[5] .

2 - معاجم فصاح العامية في القديم:

إن المغالاة في تتبُّع العامّي وتخطئته على حقٍّ أو باطل، حمل بعض اللغويّين على اتخاذ منحًى جديد في التأليف اللغوي يرمي إلى إنصاف بعض الكلم العامّي الذي نُبِز باللحن أو الخَطأ دون وَجْه حقّ. وهكذا بدأت تظهر مؤلفات جديدة تَنْتَصِفُ لذلك الكلم المظلوم لتصحيحهِ وإعادة الاعتبار إليه. وبالطبع فقد جاء هذا المنحى من التأليف متأخِّراً عن المنحى الأول أعني منحى التصويب والتخطئة، بنحو ثلاثة قرون، بعد أن لاحظ لغويون أن بعض مُصَنَّفات التصحيح اللغوي تجاوزَتْ حدود ما هو مقبول من التصحيح إلى ما هو غير مقبول من التشدُّد والإعنات. ومن أهم هذه المؤلفات في المنحى الإنصافي الجديد:

1 - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلّي (501 هـ):

يعد هذا الكتاب من أوائل المؤلفات التي حاولت الدفاع عن فصاح

1- الزبيدي – لحن العوامّ: 48 - 49.
2- الزبيدي – لحن العوامّ: 285.
3- المصدر السابق: 292.
4- د. رمضان عبد التواب – لحن العامة والتطور اللغوي: 97 - 100.
5- د. محمد ضاري حمادي – حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: 16 - 18.

العامية، فقد ضم كتابه خمسين باباً صغيراً، أفرد منها بابين للدفاع عن كلام العامة:

الأول: باب ما جاء فيه لغتان استعمل العامة أفصحها بخلاف الخاصة. وفيه: «يضُمُّ المتفصِّحون السين من السَّم والفَتح أفصح. ويقولون ما دِلالتك بكسر الدال، والدَّلالة بفتح الدال كما تقول العامة أفصح» [1].

والثاني: باب ما فيه العامة على صواب والخاصة على خطأ: ومما جاء فيه: « يقول المتفصِّحون العَسْل واللَّبَنْ بالإسكان، والصواب العَسَل واللِّبَن... وكذا قولهم عَرِفْتُ مُرادَك وصَبِرْتُ لأمر الله، والصواب عَرَفْتُ وصَبَرْتُ كما تقول العامَّة»[2]. وإذا صحَّت هذه الأقوال عن خاصة عصره، فيبدوا أنهم كانوا إلى الضَّعْف والركاكة ما هم. ولكن الذي يهُمنا في هذه الأقوال أن ابن مكّي الصقلّي كان أول من أشار إلى فصاح العامية في تراثنا اللغوي القديم. ويلحظ استعمال المؤلف كلمة: (المتفصِّحون)، وكأنها تعريض بمن يُخطِّئ الناس بلا ثَبَت ولا دليل كاف.

2 -المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان لابن هشام اللخمي (577هـ):

وهو الكتاب الثاني في الانتصاف لفصاح العامَّة. وقد تضمَّن ثلاثة أبواب في هذا السياق هي[3]:

- باب في الردّ على الزُّبيدي في كتابه (لحن العامة).

- باب في الردّ على ابن مكي الصِّقلّي في كتابه تثقيف اللسان وتلقيح الجنان.

1- ابن مكي الصقلي –تثقيف اللسان: 197.

2- المصدر السابق: 198.

3- ابن هشام اللخمي –المدخل إلى تقويم اللسان. 5 مقدمة المحقق.

- باب ما جاء عن العرب فيه لغتان فأكثر واستعملت العامة منها أضعفها.

وطريقة ابن هشام اللخمي أن يَبْدَأ بِقول الزُّبيدي، بكلمة (قال) أي الزبيدي، ثم يعقِّب عليه مبتدئاً بعبارة (قال الرَّاد)، ومن ذلك:

- «قال: ويقولون للحَظير في الدار (حَيْرٌ)، والصواب حائرٌ.. قال الرَّادُ: قال الخليل بن أحمد وأكثر الناس يسمُّونه الحَيْر»1 .

-«قال. ويقولون للطين الذي يُخْتَم به (طابِع)، والصواب طابَع بالفتح. قال الرَّاد: حكى ثعلب أنه يقال للذي يُطْبَع به طابَع وطابِع بكسر الباء وفتحها»[2] .

-«قال: ويقولون (نَبْلَة) لواحد النَّبْل، وذلك خَطَأ.. قال الراد: حكى ابن جنِّي أن واحد النَّبْل نَّبْلَة»[3].

وقد تعقب ابنُ هشام اللخمي الأندلسي أبا بكر الزبيديّ في خمسة وستين موضعاً، مما خَطَّأ فيه الزبيديّ العامَّة، وردَّ عليه وجَوَّزها4. كما تعقَّب ابن مكّي الصَّقلّي فيما خطَّأ فيه العامة والخاصَّة في اثنين وستين موضعاً5. ويلحظ أن هؤلاء اللغويين الثلاثة من الأندلس.

3 - بحر العوَّام فيما أصاب فيه العوامّ لرضي الدين بن الحنبلي (971 هـ):

يعد هذا الكتاب أوسع وأدق ما كُتب في فصاح العامية. ويبدو أن هذا اللغوي الذي يعود نسبه إلى ربيعة، كان مولعًا بهذا الضرب من

1- ابن هشام اللخمي – المدخل إلى تقويم اللسان: 16

2- المصدر السابق: 20.

3- المصدر السابق: 19.

4- المصدر السابق: ص.11 إلى ص.45

5- المصدر السابق: ص.46 إلى ص.71.

الموضوعات، فله كتابان آخران يدوران في فلكها «هما (عقد الخَلاص في نقد كلام الخواصّ)، وفيه رَدٌّ على الحريري في كتابه (دُرَّة الغواص في أوهام الخواص) وكتاب (سهم الألحاظ في وَهْم الألفاظ) ويصحح فيه أوهاماً وقع الناس فيها»[1].

وبما أن ابن الحنبليّ لغويٌّ حلبيٌّ تادفيّ، فإن معظم كلماته تدور حول ما يتداوله العامة في بلاد الشام، لذا جعل بعضهم عنوان الكتاب (بحر العوّام فيما أصاب فيه العوامُ من أهل الشام).

جاء هذا الكتاب «مشتملاً على ما يعتقد الجاهل أو الناس أنَّه من أغلاط عوام الناس، وليس في شَيْءٍ من الغَلَط»[2]. ويُلْمَح من كلمة الجاهل تعريضٌ ببعض الخاصَّة من المُخَطِّئين. ومنهج المؤلف أن «يقدِّم ما يشيع على ألسنة عوامّ عصره، ثم يَنُصُّ على كونه لغة أو لهجة قبيلة بعينها، أو يفسره تفسيراً ما»[3]، على النحو التالي:

«ومن ذلك [أي مما أصاب فيه العوام]: أبٌّ وأخٌّ، بتشديد الباء والخاء في أبٍ وأخٍ»[4].

«ومن ذلك قولهم (عَطْشانَة) ومثله سَكْرانة، وهي لغة بني أَسَد»[5] أي في تأنيث الصفة المشبهة (فَعْلان) بالتاء.

- «ومن ذلك قولهم: فُلانٌ بِشْرَب وبِطْرَبُ، بكسر المُثَنَّاة التحتانية التي هي إحدى حروف المضارعة.. وهي لغة»[6].

1- ابن الحنبلي – بحر العوام: 27 (المقدمة).
2- ابن الحنبلي –بحر العوام: 95
3- المصدر السابق:27 (المقدمة)
4- المصدر السابق:96.
5- المصدر السابق:99.
6- المصدر السابق:100.

-«ومن ذلك قولهم: هُوَّ فَعَل وهيَّ فَعَلَت»[1]بتضعيف الواو الياء، وهي لغة.

-«ومن ذلك قولهم (مَحُّم) في (مَعَهم)، فقد وقع في التصريح بأن الحاء قد تبدل من الهاء بعد عين أو حاء»[2].

ويلحظ أن هذه الكلمات التي أوردنا كلها مما يشيع في لهجة عامة الشام إلى يومنا هذا.

وغالباً ما يسند المؤلف رأيه بأقوال أئمة اللغة كالخليل وابن جنّي وابن مالك.

4-دَفْع الإصْر عن كلام أهل مصر للشيخ يوسف المغربي (1015هـ)

«وذكر المؤلّف سبب تأليف الكتاب مرات متعدِّدة متشابهة، وذلك هو دَفْعُ ما يوجَّه إلى العامية المصرية من نقد، وإثباتُ أن ما ينطق به أهل مصر، صَحيحٌ عَربيَّةً، أو قريب من الصّواب»[3] لم يحقِّق مُقَدِّمُ الكتاب وناشرُه هذا الكتاب كاملاً، فما قَدَّمه نُسْخَةٌ مُصَّورة عن مخطوط الكتاب. ولكنَّه – وإن لم يحقِّق الكتاب بتمامه كما وعدنا إلا أنه استخلص الكلمات التي يَدْفع عنها المؤلفُ الإصْر ويعدُّها صحيحةً، كما رتَّبها ألفبائياً، وهي ليست كذلك في الأصل.

وقد بلغت هذه الكلمات نحو (1400) كلمة. ونحن، وإن كنا لم نقف تماماً على منهجه في البحث والتأليف لأن الكتاب لما يحقَّق كلُّه، ولكنْ من مراجَعَةِ دليلِ كلماته نخلص إلى أن المغربيَّ:

1- المصدر السابق:144.

2- المصدر السابق:163.

3- يوسف المغربي-دفع الإصر عن كلام أهل مصر: 12 (مقدمة المحقق).

- يرى جواز صيغة (اتْفَعَل) الفاشية في مصر في نحو قولهم (اتْرَسَم).

-يقبل القلب المكاني في كلمة (اسْتَنَّاني) بمعنى تَمَهَّل عليَّ أو انتظرني.

-يقبل الكلمات التي لم ترد في المعاجم مما شاع على ألسنة العامة نحو كلمة (البُرْغل).

-يقبل الإبدال اللغوي كما في كلمة (بَعْزَق) المبدلة غالباً عن بَعْثَق.

-يقبل الزيادة غير القياسية تماماً في الأفعال من نحو قولهم (شَعْلل) بمعنى أشْعَل أو اشتعل.

-يقبل ما حَرَّفته العامة كثيراً نحو (حِداية) بمعنى (بجانبي).

-يقبل الكلمات المعرَّبة من نحو (خاتون) للسيدة ذات القدر[1].

ولكن الغالب على الكتاب الكلمات الصحيحة أو التي لها وَجْهٌ مقبول في العربية.

وإذا كان كتاب المغربي (دفع الإصر عن كلام أهل مصر) لم يصل إلينا محقِّقاً، فقد وصل إلينا مختصره الذي هو (القَوْل المُقْتَضَب فيما وافق لغة أهل مصر من كلام العرب)، لمؤلفه محمد بن أبي السرور (1087 هـ). والذي حققه السيد إبراهيم سالم2.

4) معاجم فصاح العامية في العصر الحديث:

نشطت حركة التَّصنيف المعجمي في فصاح العاميَّة في العصر الحديث. وكان وراء هذه الحركة دوافع مشروعة غالباً وهي ردُّ الاعتبار إلى الفصيح من كلام العامَّة ممَّا تتحاماه الخاصَّة بتوهُّم عاميَّته، وتتواصى بالعدول عنه إلى بدائل أخرى، وهي حركة تَصُبُّ في إطار التجديد اللغوي وتيسير

1- المصدر السابق –دليل كلمات الكتاب في الفهرس.

2- محمد بن أبي السرور –المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من كلام العرب. تح السيد إبراهيم سالم – دار الفكر العربي –القاهرة- 1962م.

التواصل، لأنَّ «الكشف عن الألفاظ الفصيحة وتثبيتها لا يقلُّ أهمية عن إصلاح الألفاظ الفاسدة المحرَّفة»[1].

وأهم معاجم فصاح العامية في العصر الحديث ما يلي[2]:

1 -تهذيب الألفاظ العامية للشيخ محمد علي الدسوقي:

وقد جعله المؤلف في أقسام: قسم للعامّي الفصيح، وقسم للقريب من الفصيح، وقسم للدخيل. يقع الكتابُ في جزأين، ويعد أوفى وأدق ما كتب في موضوعه[3].

2 -معجم رَدّ العامي إلى الفصيح للشيخ أحمد رضا[4]: ويقع في نحو (600) صفحة، قدم له الشيخ سليمان ظاهر عضو المجمع العلمي العربي بدمشق.

3 -القول الفصل في رَدّ العامي إلى الأصل: لشكيب أرسلان. والغالب فيه عاميَّة لبنان[5].

4 -معجم فصاح العاميَّة لهشام النَّحاس[6]، وقد وضعه محفوزاً بما كانت قدَّمته لجنة اللهجات في مجمع دمشق إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين عام 1981، في قائمة تضم مئة كلمة من فصاح العامية، كما ذكر في مقدمته. ويقع الكتاب في نحو (600) صفحة.

1- عن د. محمد قاسم الزوكاني – مقاييس التصحيح اللغوي- 512 (رسالة دكتوراه).

2- نستعرض في هذه الفقرة أسماء المعاجم وستأتي مناقشة مضمونات بعضها في الفقرة اللاحقة.

3- صدر عن مطبعة الواعظ – القاهرة- ط.-2 1920.

4- صدر عن دار الرائد العربي – بيروت-ط.1981-2

5- صدر عن دار التقدمية – بيروت- ط.1 - 1988

6- صدر عن مكتبة لبنان– ناشرون – بيروت - 1997

5 - معجم فصيح العامية لأحمد أبو سعد: ويقع في نحو (500) صفحة[1].

6 - معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية للدكتور عبد المنعم سيد عبد العال[2]. ويقع في نحو (700) صفحة.

7 - المعجم الدَّلالي بين العامي والفصيح للدكتور عبد الله الجبوري. وتغلب فيه عاميَّةَ العراق[3]

8 - معجم العامّي الفصيح من كلام أهل الشام للدكتور رضوان الداية[4].

9 - ويمكن أن يعد من هذا القبيل مجموعة الكلمات التي نشرها المجمعي المرحوم (شفيق جبري) في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق في مقالات تحت عنوان (بقايا الفصاح)، والتي توالى نشرها متباعدة منجَّمة منذ سنة 1942 إلى سنة 1973. وهي كلمات كانت تعِنُّ له ويعرضها على القاموس المحيط أويلتقطها منه، ويقارن بها ما شاعَ لدى العامَّة منها. لكنه لم يصنِّفها ألفبائياً، إلا أنه كان يشرح الكلمة ودلالتها وتَطَوُّر هذه الدلالة بتوسَّع، وكأنه بحث في تاريخ اللكمة. ومن تلك الكلمام:(فَنَّك، جماش، دجَّ كلامَهُ – جخَّ، كَبَس، نَفَش، العَراضة، نَهْنَهَ...).

10 - ويمكن أن يعد من هذا القبيل بشيء من التسمُّح معجم المستشرق دوزي (تكملة القواميس العربية) الذي ذكر فيه الألفاظ العربية التي لم ترد سائر المعجمات.

وكثيرا من تلك الألفاظ المستدركة هي مما ورد في كلام العامة، منه ماله سند لغوي سليم، ومنه ما ليس كذلك، ولكن دوزي عدة استدراكاً على ما في المعاجم العربية.

1- صدرعن دار العلم للملايين – بيروت – 1990.

2- صدرعن دار البحوث العلمية- الكويت – 1972..

3- صدرعن مكتبة لبنان ناشرون – بيروت – 1998.

4- صدرعن دار الفكر – دمشق 2004.

ولابد من التنبُّه إلى أنه صُنِّفَتْ معاجم للهجات العامية البَحْتَة زعم أصحابها أنها ممَّا يخدم العربية الفصحى، ولا نراها كذلك[1].

5 - المآخذ على المعاجم الحديثة لفصاح العاميَّة:

لاشكَّ في أن معظم تلك المعاجم أدَّت دورًا حسناً في النهضة اللغوية وأسهمت في الحفاظ على فصاح عاميَّتنا. ولكنها لم تخل من مآخذ كان لها أثر سلبيّ في التثقيف اللغوي، وأظهر تلك المآخذ:

1 -التَّمَحُّل في تفصيح بعض الكلم أي ردّه إلى الفصيح:

عمد بعض المصنِّفين إلى إسباغ صفة الفصاحة على بعض الكلم العامي دون سند أو دليل، مما يوهم القارئ بصواب ذلك الكَلِم بخلاف الواقع. ومن ذلك:

أ-ما ذُكر من أن (الأوضة) بمعنى الغرفة، عربية مشتقَّة من (آض إلى أصله أي رجع)[2]. مع أن الكلمة من لغة مغايرة، وكذا كلمة (فَنَّش) بمعنى طَرَد من الخدمة، التي ردَّها بعضهم إلى (فنَّش إذا استرْخى في الأمر)[3]. وكلمة (البَنْك) وهي المصرف، التي ردَّها إلى (البُنْك وهو أصل الشَّيْءِ)[4].

ب-ومن هذا التمحُّل ما ذهب إليه بعضهم من ردَّ كلمة (جَقَر) العامية، وكذا ردّ كلمة (جَقِم) بمعنى مشاكس إلى (شَكِم)، بالإبدال في الكلمتين[5]، ومن المتعالم أن الجيم والقاف لا تتعاقبان في العربية. ومنها كذلك كلمة (النَّرْفَزة) التي يعيدها بعضهم إلى (رَفَز العَرَقُ إذا نبع)، مع أنها تعريب

1- منها: أصول العامية لحسن توفيق العدل، الدليل إلى معرفة العامي والدخيل لرشيد عطية، معجم الألفاظ العامية لدكتور أنيس فريحة و...

2- -د.عبد الله الجبوري –المعجم الدلالي بين العامي والفصيح:5

3- - المصدر السابق :130.

4 -المصدر السابق:13.

5 -أحمد رضا- قاموس ردالعامي إلى الفصيح:1022

الكلمة الفرنسية (nervosité) أي حالة عصبيّة[1]. ولعل من هذا أيضاً ردّ كلمة (الشَّراطيط) وهي القطع المشقوقة من القماش إلى (الشماطيط) وهي القطع المتفرقة من الخَيْل، مع أنها قد تُرَدُّ إلى ما هو أقرب متناولاً كأن تُرَدَّ إلى الشرط بمعنى الشَّقّ[2].

2 - الخروج عن النظام الصوتي العربي وخرق الهجاء العربي:

يعد هذا المأخذ أخطر ما وقعت فيه بعض معاجم فصاح العامية. ذلك أن رغبة بعض المُصَنِّفين الجامحة والخاطئة في تقريب نطق الكلمة العاميَّة إلى القارئ، وتقديمها على الصورة التي تنطقها عليها العامّة في بلده أو محيطه، أغَرتْهم بأمرين:

الأول: وَضْعُ رموز للحركات التي ليست في العربية الفصيحة، كأنْ يرمزوا إلى الضمَّة المفخَّمة بالرمز(،) نحو كلمة (رو،ضة).

والثاني: أن يدخلوا أحرفاً جديدة على الهجاء العربي، فأدخلوا ثلاثة أحرف تنويعاً على الجيم هي (ج) بثلاث نقاط، و(ج) بنقطتين و(ج) بهمزة تحتها، ليميزوا بين نطق الجيم. كما أدخلوا ثلاثة أحرف تنويعًا على القاف وهي (ق) بنقطتين تحتها، و(ق) بهمزة فوقها ليميزوا بين نطق القاف همزةً أو كافاً مجهورة كالكاف الفارسية[3].

لقد وقع هذا المُصَنِّف، في خطأين قاتلين: هما خرق النظام الصوتي العربي كما ذكرنا، ثم التَّقْعيد لكتابة العاميَّة، فكأنه يمدُّ يدًا لمن يدعو لتجذير العاميَّة لغة، لأن كتابة أي لهجة وتقعيدها يعني تحولها إلى لغة مستقلة سوف تنفصل عن أمِّها الأصليَّة طال الزمن أم قصر. إننا ننكر

1 - المصدر السابق:549

2 -المصدر السابق:288

3 -د.عبد المنعم سيد عبد العال- معجم الألفاظ العامية ذات الأصول العربي:21 - 23

أشدَّ الإنكار مثل هذا الانحراف اللغوي وندفعه بما أوتينا[1]. ولقائل أن يقول: ولكن كيف نقرّب هذه الكلمات لنطقها العامي؟ والجواب أن ذلك يكون بالاستعانة بعبارة مفسرة كأن نقول: يُعطِّش بعضهم الجيم ويُرَوِّيها آخرون. أو (قاف تنطق كالكاف المجهورة ...) وهكذا، وهذه هي طريقة العرب القدماء في تقريب النطق، كما في الإمالة أو التفخيم أو التمييز بين أنواع الهمزة المحقَّقة أو المخفَّفة أو بين بين.

ويجدر التنبُّه، إلى أن هذا التغيير في نطق بعض الأحرف كالقاف والجيم والأحرف اللثوية، ليس عامًّا في الوطن العربي، فما يُغيَّر في بلد عربي قد يُنطق على أصله في بلد أخر، فإذا كنا في دمشق نبدل الثاء (تاءً) فإن أهل الجزيرة في الشام، وأهل الخليج ينطقونها من مخرجها الصحيح، وإذا كنا في دمشق نبدل القاف همزة، فإن أهل جبل العرب القريب من دمشق ينطقونها من مخرجها الصحيح، وإذا كنا في الشام نميل كسرة الباء نحو (بيروت)، فإن أهل بيروت أنفسهم لا يميلونها.

3 -التَّرويج للعامي البحث والمرتجل والدخيل:

من المعروف أن لكل بحث مزالق قد توقع الباحث إن لم يكن دائم اليقظة والتنبُّه للغرض الأساسي من بحثه، فلا تعزيه الرغبة في تضخيم البحث وتوسيعه في الخروج عن ذلك الهدف، وقلَّما نجا باحث من هذا المحذور، لأنه، وقد تعب في جمع مادة بحثه، يصبح ضنيناً بأن يذهب بعض هذا الجهد هدراً فلا يفيد منه في مؤلَّفةِ لاسيما إن كان معجمًا. ممَّا يجرُّه إلى الخروج عن الهدف والإساءة بالتالي إلى بحثه. هذا إذا افترَضنا حسن النيَّة – ونحن نقدِّمه دائماً- ولكن قد يكون ذلك الخروج متعمَّدًا

1 -لمزيد من التفصيل ينظر: د. ممدوح خسارة- منهجية تعريب الألفاظ في القديم والحديث:44

لأغراض يخفيها الباحث عن القارئ. وقد وجدنا من هذا القبيل –أعني الزُّجَّ في الفصيحة بكلمات ليس منها بضَرْبٍ من التكثُّروادعاء الاستقصاء– الكثيرَ، ممَّا فتح باب العربية لكل ما هبَّ ودبَّ من الكلم، لإيهام القارئ أنه من فصاح العاميَّة. ومن ذلك :

أ-عدُّ كلمات عاميَّة بَحْتة في الفصيح. ونعني بالعامية البحتة ما ليس له جذر في العربية أو غَيَّرَتْهُ العامة تغييراً لا يُلْمح معه أصله، مثل كلمة (مُبَظْبَظْ) بمعنى مُتْرَف ومُتأَنِّق، ومثل (بَجَم) بمعنى هَمَل في قولهم (جماعة بَجَم)، وليست كذلك في المعجم العربي[1].

ب-إقحام المعرَّب والدَّخيل في عداد العامي الفصيح. والمعروف أن من الكلم العجمي ما عُرِّب على طريقة العرب فصار جزءاً من لغتهم، ومنه ما بقي على حاله فيقي دخيلاً، فَعَدُّ كُلٍّ من النوعين عاميّاً ليس صحيحاً، فمن الأول (بوليسة التأمين أو الشَّحْن)، وقد دخلت المصطلحات الجمركية والمالية معرَّبة. ومن الثاني كلمة (فَنَّش) بمعنى أنهى عمله أو طرده، التي مازالت دخيلة من الانكليزية. وقد يقال وما يمنع أن تكون (فنَّش) معرَّبة، وهي قد جاءت وفق النظام الصوتي العربي؟ نقول: إنما يُعَرَّب ما ليس له مقابل في العربية أوعند شياعه شياعاً مطلقاً. وليست هذه الأخيرة منها[2].

ج- ومن إدخال المرتجل في عداد العامي الفصيح قولهم: (شَوْبَش والشَّوْباش) بمعنى إعلان ما يُهْدى للعروسين وتحيَّة المُهْدي[3]. وقولهم: (تأبِشْني) وردّها إلى (تَقْبُرني) وهو دعاء تَحَبُّب[4].

---

1 - شكيب أرسلان –القول الفصل في رد العامي إلى الأصل:37.
2 - د.عبد الله الجبوري –المعجم الدلالي بين العامي والفصيح:130.
3 - د.عبد المنعم عبد العال – معجم الألفاظ العامية ذات الأصول العربية:334.
4 - هشام النحاس –معجم فصاح العامية:105.

4 -إقحام العبارات العامية الملحونة في عداد الفصيح:

من الواضح أننا عندما نبحث في فصاح العاميَّة، فإنما نعني بذلك الكلمات المفردة لا العبارات والتراكيب، لأن العبارات والتراكيب لا تشكو من تغيير طفيف في بنية الكلمة حرفاً أو حركةً، وإنما تشكو من خروجها عن النظام النحوي، إعرابًا وتركيبًا، ولكن بعضهم أدخل العبارات الملحونة في معجمه، مما يوهم القارئ أن لها وجهاً من الصحَّة يُسَوّغ استعمالها على تلك الشاكلة، ومن ذلك: قوله: (حالة فلان بِتْأسيّ... أو الأسىَ ما بِيِنْتَسَىَ)[1]، فأدخل الباء على الفعل. ومن المعروف أن النظام النحوي أَثْبَتُ أركان المنظومة اللغوية، فلا يصح المس به حتى للتمثيل. نعم وردت عبارات عند القدماء تطابق تماماً ما في عاميَّة المعاصرين، فهذه لا بأسَ في ذكرها، نحو قولهم للجائع: (نَقَّت عصافير بَطْنه) أو قولهم لمُنْكر المعروف (مِلْحُه على ذَيْله)، ذلك أنها سليمة نحوياً ودلاليَّاً.

6 - نحو معجم مقبول لفصاح العاميَّة:

إذا كانت معاجم فصاح العامية والتفصيح اللغوي ممَّا يُسهم في الحفاظ على اللغة، لأن فصاح العامية جزء مهمٌّ من اللغة، والحفاظ عليها –بالتالي- حفاظ على اللغة. فقد قامت تلك المعاجم بتلك المهمة إلى حدٍّ ما. ولكن ما شابَها أو شابَ بَعْضَها من شوائب وما أُخذ عليها من مآخذ جعلنا نَتَرسَّم شروطاً وضوابط يَحْسُن بمعاجم الفصاح والتفصيح الأخذُ بها أو مراعاتها. ومن هذه الضابط:

1 -الالتزام بالكلم الفصيح مما أوردته معاجم اللغة: فلا يجوز أن نَعُدَّ من فصاح العامية إلا الكلمات التي ورد ذكرها في المعاجم اللغوية أو في نصوص أدبية ولغوية موثقة لعلماء وأدباء. وتدليلاً على صحة الالتزام

1 - د. محمد رضوان الداية- معجم العامي الفصيح:34 .

يجب ذكر الكلمة كما وردت في المعاجم مَضْبوطة، وما ورَدَ حولها من دلالات بالنص، ثم عرض الكلمة العامية المعاصرة على الكلمة المعجمية ودلالاتها، فإذا تطابقنا لفظاً وفي بعض الدلالات كان ذلك علامة على صحتها وفصاحتها، أما أن يقول باحث: (هي كذلك في اللغة)، دون ذكر النص المعجمي أو اللغوي فذلك ما يخل بالبحث ويُلَبِّس على السَّامع. من ذلك ما ذُكر من أن «العُبَّ فراغٌ بين الثَّوْب والجسد.. وهو يصلح لأن توضع فيه بعض الأشياء»[1].

نَعَم، هذه الدلالة صحيحة وللكلمة دلالات أخرى في العامية، ولكنها ليست في لسان العرب ولا القاموس المحيط. وكذا قوله: «شَرَّش: ضَرَبَ جذوراً في الأرض أي أقام ولم يبرح... وفي المعاجم الشُّرش أعرابية سريانية»[2]. نعم هذه الدلالة صحيحة والكلمة من العامية ولكنها ليست في لسان العرب ولا القاموس أصلاً. أجل نحن لا ننكر أن الكلمتين –كما ذكرنا- شائعتان في الشام بدلالتهما الواردتين، ولكن عدهما في العامي الفصيح يوهم أنهما فصيحتان. ونحن لا ننكر أيضاً ضرورة تفصيح أمثال هذه الكلمات وإدخالها العربية، ولكن ذلك في هذا العصر هو حَقُّ المؤسسات اللغوية – على ما قد يقال فيها- وليس حقَّ الأفراد.

ثم إن عبارة (وهي في المعاجم كذا...) التي يعلِّلون بها فصاحة بعض الكلمات وصحتها عبارة غامضة، فلا ندري ما تلك المعاجم وما مَدَى موثوقيَّتها، فإذا ذكر (دوزي) مثلاً «بَخَشَ: ثَقَب»[3]، فلا يعني هذا أنها دخلت المعاجم العربية لأن (دوزي) أراد أن يستدرك على المعاجم العربية ما شاع في العاميَّة المعاصرة وفق منهج وصفيّ يرى أن اللغة هي ما يتداوله الناس

1- د. رضوان الداية –معجم العامي الفصيح: 351 .
2- المصدر السابق: 579 .
3- دوزي تكملة المعاجم العربية:1/249 .

دون النظر في سلامة الكلمة أو صحتها لغوياً. ونحن لا نقلل من جهد دوزي وعمله، ولكن كلماته تصلح لأن تكون مادة للبحث فيما يمكن قبوله في اللغة العربية المعاصرة، أو تجويزه ولكن بعد دراسة كل كلمة على حِدَة

ومن ذلك، أي النسبة إلى المعاجم دون ثَبَت قول بعضهم: « بَخَن بمعنى حَزَرَ... [1] وحَرْقَص بمعنى غَلى على النار[2]»، وهي ليست كذلك في المعاجم. وربما كنا لن نقف عند هاتين الكلمتين لولا أن المؤلف سمَّى كتابه (القول الفصل في ردُّ العامي إلى الأصل)، مما يوهم القارئ أن ذاك هو الأصل.

لكن هذا لا يُلغي حقيقة أن هناك كلمات حَرَّفتها العامَّة وأدخَلْت عليها تغييرًا في الأحرف أو الأصوات أو الدلالة. كما أن هناك كلمات شائعة في العاميَّات العربية، بعضها من اللغات الجزيرية في بلاد الشام وبعضها من اللغة القطبية في مصر، وبعضها من اللغة الأمازيغية في المغرب العربي. فهل نتجاهلها وقد صار بعضها مما لا غنى عنه ودخل لغة التعليم والإدارة أحياناً؟

نقول: في مثل هذه الحالة نرى أن يلجأ الباحث إلى واحدة من طريقتين:

الأولى: أن يقسم معجمه قسمين: يخص الأول منهما بفصاح العاميَّة التي لا تغيير فيها وتستعمل بلفظها ودلالتها أو التي فيها تغيير لا يخرجها عن الفصاحة كأنْ تكون لغة من لغات العرب. ويخصُّ القسم الثاني بما هو قريب من الفصيحة أو شبيه بها، أو مما ليس له أصل في العربية ولكنه شائع شيوعاً طاغياً، ليقف القارئ على الحقيقة. وهذا ما ذهب إليه الشيخ محمد علي الدسوقي في معجمه القَيّم (تهذيب الألفاظ العاميَّة). ففي الجزء الأول (ما هو صحيح من أقوال الناس ويُظَنُّ أنه عاميّ) ذَكَر

1- شكيب أرسلان – القول الفصل في رد العامي إلى الأصل: 41 .

2- المصدر السابق: 93

كلمات مثل: (العَرْبدة وهي سوء الخُلُق) [1]، (والشُّقْدُف: مَرْكَبٌ معروف في الحجاز) [2]، (وشَكَيْتُ لغةٌ في شَكَوْتُ) [3]. وفي الجزء الثاني (ما هو محرَّفٌ وأصلُه عربيّ)، ذكر كلمات من مثل: (تَعْبان وأصله تِعبٌ) [4] (وشَقْلَبَهُ بمعنى صَرَعه مُبْدَلة من سَقْلَبَهُ) [5] (وخرابة وأصلها خَرِبَة) [6].

والثانية: أن تُمَيَّز الكلمةُ العامية القريبة من الفصيحة أو الشبيهة بها، بوضعها بين حاصرتين [ ] تنبيهًا على أنها ليست فصيحة بَحْتَةً، وأن يُشار في الشرح إلى أن تفصيحها مَنُوط بالمؤسسات اللغوية.

أما الكلمات الشائعة من لغة جزيرية ونحوها، وليس لها أصلٌ في المعاجم، فلا تورد في المَتْن أصلاً، بل في الحاشية، إخراجًا لها من صُلْب المُعْجَم. وهذه الطريقة هي التي اعتمدناها في (معجم فصاح العامية من لسان العرب) [7]

2 - ضبط المدخل والكلمات الشَّارحة صَرْفًا وصوتًا

ينظر القارئ عامَّة إلى المعاجم على أنها مَصْدَرٌ ومَرْجِعٌ يُحْتكَم إليه، وهذا ما يُحَمّل المعجميَّ مسؤولية خطيرة تجاه لغته وتجاه القارئ. ومنعًا للَّبْس والخَلْط، لابد من ضَبْط المداخل والكلمات الشارحة بدقَّة صوتًا وصَرْفًا. ومن المعروف أن النظامين الصوتي والصرفي هما أثبت أركان منظومة اللغة العربية. ويفضل هذا الثبات اتصل حاضر اللغة بماضيها، كما

1- محمد علي دسوقي تهذيب الألفاظ العامية 1: 104 .
2- المصدر السابق 1: 97 .
3- المصدر السابق 1: 97 .
4- المصدر السابق 2: 19 .
5- المصدر السابق 2: 21 .
6- المصدر السابق 2: 17 .
7- معجم قيد التنضيد والطبع.

أن نظامها الصرفي وثيق الصلة بنظامها الدّلالي، لذا يجب على مصنّف معجم الفصاح أن يلتزم الدقّة ما أمكنه ذلك، لأن إهمال ضبط كلمة مثل (تبان) قد يجعلها تُقْرأ (تَبَّان) بفتح التاء، و(تُبَّان) بضمها، ولكل منهما دلالة مغايرة تماماً عن الأخرى. وكذا كلمة (الحراق) مثلاً، فعدم ضبطها مدعاة للتلبيس هل هي (حَرَّاقٌ أم حُرَّاق)، ولكلٍّ دلالة مختلفة.

كما لابدَّ من الإشارة إلى التغَّير الصَّوتي إن وقع في الكلمة، لا ليلتزمه القارئ، بل ليعرف النطق السليم له إن هو أراد التزام الأصل وتصحيح لغته، وهو ما نَسْعى إليه. لكن ضبط التغيير من مثل الإمالة أو التفخيم، أو تغيير المخارج كما يقع لحرفي القاف والجيم وغيرهما، لا يكون بإضافة رموز جديدة كما اقترح بعضهم للإمالة أو التفخيم، ولا بإضافة رموز لأحرفٍ جديدةٍ في العربية من نحو الفاء بثلاث نقاط وغيرهما، وإنما يكون الضَّبط بعبارات مُوَضحة على طريقة القدماء كأن نقول مثلاً بالحاء المهملة أو الشين بثلاث نقاط، أو بإمالة الفتحة في نحو (بَدِيت)، أو تفخيم الواو في نحو (الجَمَلُون). لأن إضافة رموز وأحرف إلى الهجاء العربي يشكل خَرْقًا للبنية الصوتية التي هي من أركان النظام الصوتي العربي، كما يسهم في تقعيد العاميَّة مما يمهّد لتحويلها إلى لغة، وهذا ما يجب علينا دفعه بكل حزم كما ذكرنا آنفاً8. وإذا فُتح باب الرموز للحركات والأحرف المغيَّرة في كل لهجة عربية، فسنصبح أمام أشكال من الكتابة العربية بعدد اللهجات المحلية، وفي هذا تمزيق للعربية أي مُمَزَّق.

8- لمزيد من التفصيل ينظر د. ممدوح خسارة- منهجية تعريب الألفاظ في القديم والحديث: 58-53 .

3 - عدُّ لغات العرب أي لهجاتها القديمة كلّها حُجّة والقياس عليها فيما شاع من كلام العامة.

مما يُحْسنُ بمعاجم فصاح العاميَّة أن تَعُدَّ لغات العرب أولهجاتها كلها مقبولةً، فلا تخطّئ ما جاء موافقًا لواحدة منها من الكلم العاميّ.

- فإذا أجاز الحجازيون وهذيل تسهيل الهمزة، جاز لنا أن نقيس عليها تسهيل العامة لها في نحو (راس بدل رأس، وشان بدل شأن وضوًى بدل ضَوْأ).

- وإذا أجازت تميم فك الإدغام، جاز لنا أن نَتَقَبَّل ما تَفَك العامة إدغامه من نحو قولهم: (ثوب ماحِحُ) بدل ماحّ، أي مُنْجَرد اللون.

- وإذا أجازت تميم إبدال الظاء ضادًا في كلمة (الضَّهر) بدل (الظَّهر) لم يجز لنا إنكارها على العامَّة.

- وإذا أنَّثت طَيّء وأَسَد الصفة المشبهة (فَعْلان) على (فَعْلانة) فقالت (فرحانة وحزنانة) بدل فَرْحى وحَزْنى، لم يصبح لنا إنكارها على العامة.

- وإذا أبدلت ربيعة الذال دالاً في كثير من مفرداتها فقالت (الدِّكر) بدل الذِّكر لم يجز رَدُّها عند المعاصرين.

على أن ننبّه دائمًا على أن هذه لغة قبيلة بعينها، وليست اللغة العربية العدنانية القياسية، **وأن ننبه على أننا نقبل في فصاح العامية المرجوحَ والمفضولَ للحديث اليومي الشفاهي، أما للمستوى البياني الكتابي فلا نقبل إلا الراجح والأقيس وبذلك يتفاضل الخواص.**

ومع أننا نرى أن لغات العرب كلها حجَّة، وأن المتكلم وفق واحدة منها مُصيبٌ، لكنه مُخْطِئٌ لأَجْوَدِ اللُّغَتَيْن»[1]، وأنَّه لا يمكن أن نحمل الناس كلهم على الأجود والأفصح، **إلا أننا وحفاظًا على وحدة اللسان العربي**

1- ابن جني – الخصائص 411:1.

والعمل على قياسيَّة القواعد النحوية واللغوية علينا أن ننبِّه دائماً على استعمال الأفصح إن أمكن، لأن غرضنا في معاجم فصائح العامية أن نرتفع بمستوى الخطاب اليومي الشفاهي إلى مستوى الخطاب البياني الكتابي ما أمكننا ذلك. في معاجم فصاح العامية لا يصحُّ لنا رَدُّ كلمة على أنها لغة رديئة أو لُغَيَّة ما دام العامة يستعملونها، ولكن يحق لنا أن نوجِّه إلى الصيغة الأقيس. ولا يجوز لنا أن نكون أضْيَق عطَناً ولا أَحْرَصَ من شيخ العربية الأول الخليل بن أحمد الفراهيدي عندما قال له رجلُ: «أَخْبرني عمَّا وضَعْتَ مما سَمَّيْتَ عربيَّةً، أيدخل فيه كلامُ العرب كله؟ فقال: لا، فقال: كيف تَصْنَع فيما خالفَتْك العربُ فيه وهو حُجَّة؟ فقال: أحملُ على الأكثرواسميّ ما خالفني لغات»[1].

ولكن مما يؤسف له أن التصحيح اللغوي في هذه الأيام صار – إلا في حالات قليلة – مهنةَ من لا مهنة له من المتعلمين والمثقَّفين، فهذا مدرّس يُضَعِّف مالا يحفظ، وذاك موجه في الثانويات يخطِّئ مالا يتفق ومعرفته المحدودة، وآخرُ أستاذ جامعي يبغي – بتشدُّده وتَصَعُّبه – إلى التَّميُّز سبيلا، مع أن التصحيح اللغوي إفتاء، فكما لا يجوز لأي دارس علم شرعيٍّ أن يفتي في أمور الدين، كذلك لا يجوز لأي دارس للعربية أن يفتي في أمورها، يجب أن تُترك هذه المهمة للمؤسسات اللغوية التي أدَّى تقْصيرها في واجباتها إلى أن يتصدى للتصحيح اللغوي من يعرف ومن لا يعرف. وكثيرًا ما كان يشكو طلبتنا في المقابلات الشفهية والاختبارات من أنهم باتوا في حيرة من أمرهم لتضارب فتاوى اللغويين وأشباههم.

4- عدُّ الاشتقاق اللغوي بظواهره الأربع: الإبدال والقلب والإلحاق والنحت عند المعاصرين مقبولاً في أشباه فصاح العاميَّة، كما في قول

1-سعيد الأفغاني – في أصول النحو: 73.

بعض العامة (كَبْتَل الطِّين) والأصل (كَتَّل)، وقولهم (الدَّعمَرَة) لهضم الحقوق مقلوبة من (الغَدْمَرَة)، وقولهم: (جَعْودَ الشَّعْر) بمعنى (جَعَّدَهُ) إلحاقًا للثلاثي (فَعَل) بالرباعي المجرَّد (فَعْوَل) على مثال (جَهَرَ وجَهْور). نقول أشباه الفصاح، لأن تفصيح اشتقاق المعاصرين مرهون بتقرير المؤسسات اللغوية العربية، بخلاف اشتقاق القدماء الذي يُعَدُّ فصيحًا كقولهم: (أزَّ وهزَّ، ودُهِش وشُدِهَ)، فإذا أُقِرَّت اشتقاقات المعاصرين صارت من الفصاح، واعْظِم بالاشتقاق اللغويّ منجمًا ثرًّا للتنمية اللغوية. ولكننا نرى أن إقرار اشتقاقات المعاصرين اللغوية مشروعٌ في حالتين:

أ - ضرورة الاصطلاح العلمي، فللعلميين الحق في استخدام هذه الظواهر اللغوية، فإذا أجازت الضرورة الشعرية أن يقول الشاعر (منا) ويعني بها (منازل)[1]، و(الحَمِي) ويعني بها (الحَمام)[2]، فالضرورة الاصطلاحية العلمية بالأولى[3].

ب- في حالة الشياع المطلق. ونعني بالمطلق، شُيوعَ الكلمة المشتقة لغويًّا في معظم الأقطار العربية لا في قطر واحد أو قطرين منها فقط، وهذا ما يتطلب دراسة كل كلمة على حدة.

ويلاحظ بأننا اشترطنا هاتين الحالتين لتجويز الكلمات التي يؤدي إليها الاشتقاق اللغوي بأنواعه عند المعاصرين، دون الاشتقاق الصرفي، لأن هذا الأخير قياسيٌّ ولا حاجة لإقرار ما يؤدّي إليه، كما يذهب بعض المتشدِّدين الذين لا يجيزون منه إلا ما وَرَدَ عن العرب في معاجمهم، وكأنَّ المعاجم حَوَت كُلَّ ما قالته العربُ، وكأنهم لم يسمعوا قول أبي عمرو بن

1- د. عبد الحفيظ السَّطلي – العجَّاج حياته ورجزه: 456.

2-المصدر السابق: 454.

3- د. محمد هيثم الخياط – المصطلحات ونظرية الضرورة العلمية – الموسم الثقافي الأردني السابع: 38.

العلاء: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلُّه، ولو وَصَل إليكم كلُّه لوصل إليكم علمٌ كثير»[1].

5 - قبول التطور الدلالي للكلمات:

من المعروف أن النظام الدلالي – في كل اللغات- أكثر أركان المنظومة اللغوية قابلية للتطوُّر، ويَنْدُر أن نجد كلمة واحدة باقية على دلالتها الأصلية الأوليَّة، فقد عمل المجاز في معظم الكلمات عَمَلَه فَغَيَّر معناها، دون أن تَنْبَتَّ الصلة بينها وبين دلالتها الأصلية القديمة. لقد أحدثت المصطلحات الإسلامية فتحًا جديدًا بإعطاء الكلمات العربية الجاهلية معاني لم تكن لها، كالحجِّ والجهاد والشَّهادة والعامل والحُسْبة ... مما حمل أحمد بن محمد الرازي (228 هـ) على تصنيف كتابه (الزينة في الكلمات الإسلامية). ولو وَقَفْنا في تفسير الكلمات عند دلالتها القديمة لجمَدت اللغة، (فالمعهد) عندنا غير المعهد عند القدماء، و(الإذاعة) عندنا غيرها عندهم ... وصار التطوُّر الدلالي في عداد البديهيات التي لا تحتاج إلى دليل. والمطلوب من معاجم فصاح العامية أن تفتح بابها للدلالات الجديدة، فإذا كانت الدلالة الجديدة للكلمة جليّة الصلة بالدلالة القديمة عُدَّت من الفصاح، كما في كلمات من مثل (جامعة، هيئة، نَقْد، غوَّاصة...) وإذا ابتعدت عنها عُدَّتْ من أشباه الفصاح التي يحتاج تفصيحها إلى إقرار المؤسسات اللغوية من مثل (مكُّوك) لسفينة الفضاء و(النَّصَّاب) بمعنى المُحتال.

6) أثر معاجم فصاح العامية في التجديد اللغوي:

إن المآخذ التي ذكرت على بعض معاجم فصاح العامية لا تقلل كثيرًا من الأثر الإيجابي الذي تتركه هذه المعاجم في حركة التجديد اللغوي التي ترمي إلى تيسير تعاطي العربية تواصلاً وأداءً، ومن أهم هذه الآثار:

1- ابن سلام الجمحي – طبقات فحول الشعراء 1: 17.

1 - ردُّ الاعتبار إلى الكلمات الفصيحة التي تستعملها العامة وتتحاماها الخاصة لتوهُّم خطئها.

إن ما يدعو لاستبقاء فصاح العامية أمران:

الأول: أن شيوع الكلمة من علامات فصاحتها، فمن شروط الفصيح في كتب البلاغة خلوُّهُ من الغرابة. وشيوعُ اللفظ بين القوم يجعله أهليًّاً لا غريباً. إن اللغويين يجهدون في إرساءِ وإشاعة الكلمات الفصيحة في كلام الخاصَّة وطلاَّب العلم، فهل يجوز أن نُبْعد ما قد شاع منها وانتشر؟ أليس في هذا بُعْدٌ عن الصواب وخروج عن المنطق السليم؟

الثاني: أنه إذا أبعدنا من عاميَّة العربِ فصاحها لتوهُّم خَطَئِها، فكم سنحرم لغتنا من المفردات السليمة، وكم سيبقى لنا من لغتنا؟ إننا إذا سايرنا المتشدِّدين الذين سمَّاهم ابن مكي الصَّقليّ (بالمُتفَصِّحين). فلن يبقى لنا من لغتنا إلا غريبُها ومخْبوءُ معاجمها. وإذا كنا نسعى إلى إحياء القديم غير المتداول أليس بالأحرى استبقاء المتداول السليم والباقي على قيد الحياة؟ إنه لو جمعنا ما وَرَد في معاجم فصاح العامية من كلمات لأرْبَتْ على الألفين أو ثلاثة الآلاف، ما عدا مشتقاتها، فإذا طرَدْنا هذه الكلمات من حِمَى اللغة، فكم سيبقى للعامّة؟ علمًا بأن المفردات العامة أو ما يسمَّى معجمها لا تزيد على هذا العدد. ولا يجوز أن ننسى أن العامية هي التي احتضنت الفصحى وحافظت على صلتنا بها في أوقات الشَّدائد وأعصر الانحدار، فعندما تعرضت الفصحى في الجزائر لمحنة الفَرْنسة وحُرِّم تعليمها، نهضت العامية الجزائرية بمهمَّة الحفاظ على الهوية الجزائرية، إذ العامية ما هي إلا مستوى من مستويات الخطاب اللغوي القومي.

إن الحفاظ على فصيح العامي هو حفاظٌ على ثروة لغوية لا يكلفنا نشرها شيئًا. ومما يزيد في تمسُّكنا بفصاح العاميَّة أن معظم تلك الكلمات شائع في كثير من الأقطار العربية، وأمامي الآن معجمان من قطرَيْن عربيَّيْن، وفي نظرة عَجْلى لما جاء في حرف الهمزة فيهما نجد أنهما يتفقان في نحو 80% من مادتهما. أي هذه الكلمات تمثل القاعدة الأساسية للتفاهم بين عوامّ العرب، فإذا خسرنا هذه القاعدة بمحاربة مفرداتها السليمة فسوف يضطر العامة العرب إلى ترجمان. إن الاحتفاظ بفصاح عاميتنا يعني – ببساطة – ألا نترك عربيتنا تتآكل بأن يُؤخذ الصالح منها بجريرة الطالح.

2 - رفع مستوى لغة الخطاب اليومي الشفاهي وتقريبه من مستوى لغة الخطاب البياني الكتابي:

إن الوصول إلى مستوى من الخطاب اليومي الشفاهي قريبٍ من مستوى الخطاب البياني الكتابي وردم الهوَّة بين لغة الشفة ولغة القلم – كما هي الحال في اللغات المتقدمة – يقوم على أمور:

الأول: استبقاء المفردات الفصيحة في العاميات العربية وتبرئتها مما وُصِمَتْ به من خَطَأ.

والثاني: تهذيبُ المفردات القريبة من الفصيحة في العاميَّات وفق قواعد العربية، واستعمالُها في الحديث اليومي، فما أيسر أن تشذَّب كلمة (تار أو طار) وتعاد إلى أصلها (ثأر)، أو أن تُهَذَّب عبارة (حِلْتُ الدائن على فلان) إلى (أَحَلْتُه على فلان).

والثالث: غَزْوُ العاميةِ بالمفردات الفصيحة المعجميَّة، إذ إنَّ تَطْعيم لغة الحديث اليومي بمفردات سليمة جديدة سوف يَرْفَعُ من مستوى تلك اللغة ويعمل على شيوعها. ونلاحظ –برضا وسُرور- أن مفردات فصيحة

كثيرة بدأت تغزو العامية وتصبح جزءًا منها، فليس بإمكان أي متحدث بالعامية الاستغناءُ عن مفردات فصيحة من مثل (بَريد، طَيَّارة، إسعاف، حادث، طابع، الدَّور، الجريدة...). ولعلَّ هذا ما كان يرمي إليه الشيخ عبد الله العلايلي في قوله:

« ونحن نقترح ترقية العاميَّة، على معنى غزوها بالمفردات الفصحى، وفي الواقع أرى شيئًا من هذا أتى عَرَضاً بانتشار الصَّحافة العربية، حتى بدت العاميَّةُ العربية أفصح من العربية (الجَبَرْتي) الفصحى التي استعملها لغة تأليف»1، على حدِّ عبارته.

ولعلنا واصلون بذلك إلى مستوى من الخطاب اليومي الشفاهي يرتفع عن ركاكة العامي البحت وينأى عن غرابة بعض الفصيح وتَعَسُّره.

3 - رَصْد التطور الدلالي للألفاظ العربية والتمهيد لتأصيلها:

إن الباحث في فصاح العامية ومعاجمها سوف يرى أن كثيرًا من الكلمات العامية الفصيحة قد اكتسبت معاني جديدة ودلالات تتناسب والعصر الذي نعيش، وصارت بدلالاتها الجديدة مما لا غنى عنه لحُسْن التواصل بين أبناء الأمَّة. وواجب تنمية اللغة وتطويرها يفرض علينا دراسة تلك المفردات كُلٍّ على حدة، وفي ضوء علم الدلالة وسنن العربية في التوليد والتَّسْمية. وإذا كان ليس من حقِّ واضعي معاجم الفصاح أن يقرروا قبول الدلالات الجديدة للألفاظ العربية، فإنَّ من واجبهم تسليطَ الضوء على هذه الدلالات والطلب إلى المؤسسات اللغوية دراسة تلك الألفاظ ودلالاتها المستحدثة في إطار المنظومة اللغوية العربية، وإقرارَ ما

1- عبد الله العلايلي – مقدمة لدرس لغة العرب: 98

يمكن إقرارُه وردَّ ما لا يتوافق وقوانينها. ونحن ذاكرون بعضاً من الكلمات الشائعة بدلالات في العامية لم يذكرها المعجم بها، مما لا بُدَّ من إقراره، ومن هذه الدلالات الجديدة:

جاء: «التَّعْتيمُ: السَّيْر في العَتَمة»وتطورت دلالتها فصارت بمعنى إخفاء الأمر والتَّكَتُّم عليه، وكذا بمعنى جَعْلِ الشَّيْء أسودَ قاتمًا.

جاء: «الدَّليةُ: المَنْحَنُون [الدولاب] تديره البقرة.. والدَّوالي عنب أسود غير حالك» والعامة تستعملها اليوم لشجرة العِنَب أو لما يُعَرَّش عليه العنب.

جاء:«الشَّهْرَة: ظهورُ الأمر في شُنْعة». ولكنها تطلق اليوم عند العامة والخاصة بدلالة مغايرة فهي ظهور الشَّيْء عامَّة، لاسيما فيما هو مرغوب.

جاء: «الفَرَعُ: القسْمُ» ويلحظ أن الكلمة تغيرت من حيث البنية فصارت (الفَرْع) بسكون الفاء، ومن حيث الدلالة، إذ صارت تعني عند العامة والخاصة الغُصْن من الشجرة، وهو ما لم يذكره اللسان.

وجاء: «الكُلْفَة والتَّكْلفة: المَشَقَّةُ والتَّحَمُّل» ولكنَّ لها عند العامة والخاصة من المعاصرين دلالةً أخرى لاسيما في ميدان الاقتصاد والإنتاج، فهي ما يُنْفَق على السّلعة لإعدادها للاستهلاك.

وجاء: «الزُّرْقَةُ: البَياض حيثما كان... والزُّرْقَة: خُضْرَةٌ في سواد العين... وماءٌ أزرق: صافٍ». ولكن العامة والخاصة لا تعرف الزُّرْقَةَ بياضًا، بل هي لون السماء الصافية أو لون البحر.

فهل يجوز لنا أن نترك هذه المفردات لدلالاتها القديمة فقط؟ وهل يصحُّ التواصل بتلك الدلالات بين العرب اليوم؟ لا أعتقد جازمًا أن ذلك ممكن. وإن تتبع مفردات العامة وفصاحها هو الذي وقَفنا على هذه المفارقات.

4 - معرفة الفجوات المعجمية في لغتنا واستدراكها:

في المعاجم اللغوية العربية فَجَوات، أي نقص في كلمات لا يمكن الاستغناء عنها، إذ صارت –شئنا أم أبَيْنا-من صميم اللغة.

ومعظم هذه الكلمات مما دَخَل العربية العدنانية من أخواتها اللغات الجزيرية في الشام كالآرامية والفينيقية والنبطيَّة، أو من القريبة لها كالقطبيَّة في مصر، والأمازيغية في المغرب العربي. ومن أمثلة ذلك:

- ليس في لسان العرب (فَرَم) بمعنى قَطَع.
- ليس فيه (البُرْغُل) للقَمْح المَسْلوق المجروش.
- ليس قيه (أدار) بمعنى أشرف على الأمروساسَه.
- ليس فيه (القشّ) بمعنى عيدان القمح والشعير المكسَّرة.
- ليس فيه (جَبَل) بمعنى خلط الماء بالتراب لصنع الطّين أو خلط الماء بالرمل والإسمنت ونحوه.
- ليس فيه (مَكُّوك) بمعنى البَكَرة أو أداة الحياكة.
- ليس فيه (النَّقْد) بمعنى الوَرق أو المال المنقول.
- ليس فيه (شَتَل) بمعنى غرس نَبْتَةً.

وغير ذلك كثير مما غدا ضرورة يستحيل الاستغناء عنها، حتى إنَّ بعض المعاجم اللغوية المعاصرة فتحت الباب لبعض تلك الكلمات؛ فقد أورد المعجم الوسيط (فَرَم بمعنى قطع، والنَّقد بمعنى العُمْلة الورقية، وشَتَل بمعنى غرس نَبْتَةً)، ولكنه –على جرأته الحميدة- لم يورد كلمات من مثل: (جَبَل) ومَحْبَل) على شيوعها وضرورتها، ولا كلمة (كَشَّ) بمعنى طَرَدَ وطَيّرَ كقولهم (كشَّ الذبابَ والحمامَ)، ولا كلمة (شَلْحة) للثوب الداخلي للمرأة، ولا (وَضَّب) بمعنى هَيَّأ وأَعَدَّ على شياعها الطاغي في مصر، ولا كلمة (كَحَتَ اللَّوْنُ) بمعنى جَرَد وباخ...

إن تَتَبُّعَ الكلمات الشائعة في العامية فصيحها ومغلوطها هو الذي يظهرلنا هذه الفجوات التي يجب سَدُّها، فهل بمكنة أحد اليوم الاستغناء عن الكلمات التي ذَكَرْنا أنها ليست في لسان العرب. وبالطبع –كما كَرَّرْنا- ليس من حق المعجمي الفرد أن يَعُدَّ أمثال هذه الكلمات من الفصاح، ولكن من واجبه أن يضع بين يدي المؤسسات اللغوية ما شاع، ومما تدعو ضرورة التواصل إليه، وأن يمهّد لتفصيحها وأن يدعولفتح أبواب المعاجم اللغوية المعاصرة لها ما دامت لا تتعارض وأصول المنظومة اللغوية العربية أو خصائصها.

5 -تبيُّن الصيغ الصرفية الجديدة الشائعة في عاميَّة العصر:

إن تتبُّع العامية فصاحها ومغلوطها هو الذي يقفنا على الصيغ والأبنية الشائعة في العصر الحديث، ومعرفة الوجهة التي تأخذها العامة في توظيف الأبنية الصرفية والإفادة منها. وذلك للنظر فيها وإقرار ما له وَجْهٌ في العربية ورَدِّ ما لا وجه له، ومن ذلك:

أ- يشيع الآن في العامية بناء (فَعْلان) صفة مشبَّهة كثيرًا، نحو (تَعْبان) وفصيحها تَعِبٌ ومُتْعَبٌ، و(مَرْضان) وفصيحها مَرض ومريضٌ ومارضٌ. والمعروف أن هذا البناء يكثر فيما يدلُّ على الامتلاء والخُلُوِّ وحرارة البطن مما لا يكون داءً نحو (شَبْعان وجَوْعان وظمآن) ويؤخذ من الأفعال اللازمة على وزن (فَعل).

ب- كما يشيع في العامية بناء (فِعِل) بكسر الفاء، صفة مشبهة مُغَيَّرة عن (فَعِل) بفتح الفاء. نحو (وَلَدٌ حِرِك وشاب نِشِط)، ومعروف أن هذا البناء مما يدلُّ على الخفَّة والفرح والحزن مثل (فِرِغ وقِلِق)، معروف كذلك أن كسر الحرف الأول من لغة بعض القبائل، وليس له نظير في الفصيحة إلا (إِبِد) للأتان الولود كُلَّ عام.

ج- ويكثر في العامية إلحاق الفعل الثلاثي المجرد (فَعَّل) ببناء (فَوْعل) نحو: (قَوْمَع الصَّحْنَ، وجَوْرَفَ الأَرْض) على مثال (صَوْمَع البناء: دَقَّق رَأْسَهُ)

د- ويشيع في العامية بناء (فَعْلَل أو فَعْفَل)، وذلك بتحويل بعض الأفعال الثلاثية المجردة إليه نحو (فَرْفَح من فِرح، وزَهْزَه من زها)، مع أن هذه الصيغة لم تسمع إلا في أربعة أفعال في العربية منها: دَرِب ودَرْدَبَ إذا ضَرِيَ، ودَهَع بالشِّياه ودَهْدَع إذا زَجَرها.

هـ- ويميل العامة كثيرًا إلى استخدام بناء (تَمَفْعَل) من مثل (تَمَرْجَل وتَمَرَّى) قياسًا على نحو (تَمَسْكَن وتَمَنْدَل).

وغير هذه الأبنية كثير، والذي يدلُّنا عليها هو تتبُّع فصاح العاميَّة. وهي كثير أمام اللغويين إشكالية القياس على النادر في حال شيوعه في لغة المعاصرين. إن معاجم فصاح العامية تُظهر شيوع أبنية واختفاء أخرى، وتضع اللغويين والمؤسسات اللغوية أمام مسؤولية قرار الإباحة أو المنع.

6 - التثقيف اللغوي:

تعدُّ المعاجم اللغوية القديمة كالصّحاح واللسان وتاج العروس ينابيع ثَرَّة للتثقيف اللغوي، لما انْطَوَت عليه من قواعد وفوائد متناثرة في شتَّ علوم العربية. حتى شُغِل كثير من اللغويين المعاصرين بالبحث بين متونها، فبعضهم استخرج قواعد صرفية وآخر أحكاماً نحوية، وثالث ضوابط بلاغية وهكذا... لأن المعجمي غالبًا ما كان يدلل على صحَّة ما اختاره أو ما ذهب إليه محتجَّاً بقواعد اللغة وأصولها.

وهذا ما جرت عليه معاجم فصاح العامية إذ يعمد المُصَنِّف في تسويغ بعض الكلم أو تقريبه من الفصحى، على سُنَن العربية لاسيما خاصيّة الاشتقاق اللغوي من إبدال وقلب وإلحاق ونحت. أو على لغات العرب أو على القراءات القرآنية. ومن الأمثلة على ذلك:

أ-تُسْتَحْضَر قاعدة الإبدال اللغوي لتسويغ كلمة العامية (بَعْزَق) بمعنى بَدَّد وبَذَّر ما بيده، حيث أبدلت الثاء في (بَعْثَقَ) زايا، وهي للمعنى نفسه.

ب- يشار إلى قاعدة القلب المكاني لتقريب كلمة مثل (الأَهْبَل) العامية إذ هي – على الأرجح- مقلوبة عن (الأَبْلَه) للدلالة نفسها.

ج- ولا بُدَّ من ذكر قاعدة الإلحاق لتفسير انتقال الفعل (شَمَّ) إلى صيغة (شَمْشم) وهو إلحاق الثلاثي المُضعَّف بالرباعي (فَعْلَل)، وهو مقيس عند بعضهم.

د- ولا غنى عن التعريف بقواعد المجاز في العربية لتعليل إطلاق العامة (الجُبَّ) على شجرة التين أو الرمَّان، وأن ذلك يعود لقاعدة تسمية الشَّيْءِ بمكانه أو موضعه. والأصل أن (الجُبَّ) هو الحفرة التي يغرس فيها العنب، ولكنهم سُمُّو (شجرة التين) باسم موضعها قياسيا على تسمية أهل المجلس (مَجْلسًا).

هـ- والتذكير بجواز الاشتقاق من أسماء الذوات ضروري لتقريب كلمة (مُتَلْتِل) أي مُكَوَّم ومجتمع مثل التَّل وهو الكومة. وكذا جواز الاشتقاق من المُشْتَقّ أو الاشتقاق المركَّب، لتصويب كلمة (تَمَرْجَح) المشتقة من (المَرْجوحة) التي بدورها مشتقَّة.

و- ولا يُعَلَّل كسر أول المضارع عند العامَّة في نحو (تِفْهِم وتِحسِب) إلا بالإلماعِ إلى لغة بعض القبائل التي تكسر أول المضارع والتي مازال من آثارها كلمة (إخال). وكذا لغات العرب في تخفيف الهمز وتحقيقه...

ز- والاحتجاج بالقواعد الصرفية في جواز تصحيح عين الأجوف سبيلٌ لتصحيح كلمة (مَزْيَتة) لوعاء صب الزيت والقياس (مزاتة) و(مَزْيون) حملاً على مديون.

وغير ذلك كثيرا مما يضطرُّ المعجمي للجود إليه. نعم، قد لا يصحُّ دائمًا ما يذهب إليه مُصَنِّفو المعاجم في تعريب العامي من الفصيح، ولكن الاحتكام الدائم للقواعد اللغوية الصرفية والدلالية، وتَفْعيل الأصول النحوية من قياس وتعليل واحتجاج، كل ذلك يشكل ثقافة لغوية يفيد منها قارئ معجم فصاح العامية، وهذا ما يجعلها وسيلة من وسائل التثقيف اللغويّ لغير المختصِّين بالعربية على الأقلّ.

وعلى الإجمال فإن معاجم فصاح العامية ذات أثر فَعَّال وحميد في الحفاظ على الصحيح من كَلِم العربية وألفاظها، وفي فَتْحِ الباب للمولَّد السليم من مستلزمات العصر، وفي إغناء المعاجم اللغوية بالدلالات المتطوِّرة المستجدَّة... وأهم من ذلك أنها أهم وسيلة لتقريب مستوى الخطاب اليومي الشفاهي من مستوى الخطاب البياني الكتابي.

الوظائف الصرفية والنحوية للإملاء العربي

د.محمد أحمد أبو عيد
قسم اللغة العربية التطبيقية
كلية إربد الجامعية- جامعة البلقاء التطبيقية
-المملكة الهاشمية الأردنية -

توطئة:

يتفق اللسانيون المعاصرون على أن الكتابة نظام سيميولوجي آخر غير ذلك النظام اللغوي الذي تتمحور حوله اللسانيات[1]، وعلى ذلك، فقواعد الإملاء ليست هي قواعد الصرف والنحو، ولا يفترض بها، أي قواعد الإملاء، أن تنبني على تلك القواعد، أي القواعد الصرفية والنحوية، بل يفترض بقواعد الإملاء أن تصف الحدث الكتابي كما هو، بوصفه حدثاً يسجل المنطوق تسجيلاً أميناً، لا أن تندفع لوصف وتحليل الوظائف الصرفية والنحوية للغة.

وفي الوقت الذي تقرر فيه اللسانيات المعاصرة حقيقة ذلك الانفصال بين قواعد اللغة وقواعد الإملاء، فإن اللسانيين العرب المعاصرين لا يفتأون يشيرون إلى تلك الحالة من الخلط بين الكتابة واللغة وقواعدهما في ما أنتجه علماء العربية من مكتوبات، مع التنبيه إلى ما جلبه هذا الخلط من أوهام وعدم وضوح في الأحكام والتصورات

1-محمد أبو عيد، "أثر الكتابة الأبجدية في تحليل الأصوات الصائتة عند علماء العربية القدماء"، مجلة جامعة قطر للآداب، العدد 28 (2006)، ص209.

اللغوية1(2). ولعل التقعيد للإملاء بأثر من القواعد الصرفية والنحوية من أظهر ما يؤشر على تلك الحالة من الخلط بين اللغة والكتابة، وعلى ذلك، فإن مهمة الدراسة الحالية تتمركز في الكشف عن تلك الوظائف الصرفية والنحوية للإملاء العربي.

لقد بدأ التقعيد للإملاء العربي2* في القرن الثاني الهجري3(1)، وهو تقعيد جاء متساوقاً ومرحلة التقعيد اللغوي، عامة، أو مرحلة إنتاج المؤلفات الصرفية والنحوية؛ وبطبيعة الحال، فإن الكتابة العربية عرفت الوجود قبل هذه المرحلة بمئات السنين على أقل تقدير، ومن ثم، فإن محاولة التقعيد الإملائي في تلك المرحلة كان يمكن لها أن تخضع لنواميس داخلية، أي لما هو متعلق بالنص المكتوب نفسه، وبأثر من الكتابة نفسها وقواعدها الذاتية الناظمة، فيقوم الإملائيون بوصف النظام الكتابي كما هو، وبمعزل عن اللغة وقواعدها، وهذا هو الأصل، ولكن، التقعيد الإملائي خضع لاعتبارات أخرى خارجية، كما تفترض الدراسة، تعود لطبيعة المرحلة التي جاء فيها التقعيد الإملائي، ومنها التأثر بالقواعد الصرفية والنحوية، ومن ثم، أصبح للإملاء العربي وجهان متمايزان،

1-رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، (القاهرة، مكتبة الخانجي، 1979)، ص369.

2-تفصل الدراسة بين مصطلحي "الكتابة" و"الإملاء"، باعتبار أن الكتابة سابقة للإملاء، وهي أي الكتابة محاولة ابن اللغة لتسجيل اللغة وتقييدها، أما "الإملاء" فتنظر الدراسة إليه بوصفه علماً يحاول واضعوه أن يقعدوا لما وصف من المكتوب، على أن يكون التقعيد معيارياً، يثبت أشكالاً كتابية ويستبعد أخرى؛ ولعل هذه المقابلة بين الكتابة والإملاء تناظر تلك المقابلة بين اللغة وعلم القواعد.

3-غانم قدوري الحمد، علم الكتابة العربية، (عمان، دار عمار، 2004)، ص108.

الإملاء قبل التقعيد والإملاء بعد التقعيد. أما إملاء ما قبل التقعيد فيمثل الكتابة العربية بحالتها قبل أن تخضع لقواعد الصرفيين والنحاة، وأما الإملاء بعد التقعيد فيمثل الكتابة بعد أن تدخل الصرفيون والنحاة فيها جراحياً، فوضعوا لها قواعد صارمة تأثرت بالقواعد الصرفية والنحوية.

وإذا كان الهدف من وضع الكتابة، عامة، تمثيل المستوى المنطوق من اللغة، فإن إقحام الاعتبارات الخارجية، ومنها القواعد الصرفية والنحوية في الكتابة أدى إلى قصور الأبجديات التقليدية، مما جعل الكتابة تخرج عن الغاية التي وضعت من أجلها[1]، وعليه، يمكن القول، إن الكتابة العربية وظلت على حالها تخضع لسياق التطور الطبيعي، حتى قام الصرفيون والنحويون العرب بتعديلات واسعة عليها، وأخضعوها لتقعيد صارم في ضوء ما استقر لديهم من علوم الصرف والنحو[2]. ومن ثم، ظهر إلى الوجود ما يعرف بالإملاء العربي.

ومن هنا، فإن الإشارات المتكررة عند الأقدمين، والتي ترد للربط بين الصرف والنحو من جهة، وبين الكتابة، من جهة أخرى، لا تقع إلا في باب إخضاع الكتابة لأثر القواعد الصرفية والنحوية[3]، وهي ذات الإشارات المتكررة عند أفواج المعاصرين[4]. وإذا كان ما هو متداول بين الدارسين هي تلك الحالة من الخلاف بين الصرفيين والنحاة في كثير من القضايا، فإن

1- محمد أبو عيد، الأبجدية العربية في ضوء علم اللغة الحديث، (رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 1998)، ص17.

2-غانم قدوري الحمد، المرجع المذكور، ص110.

3-جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية، (مصر، مكتبة الخانجي، 1909)، ص243.

4- غانم قدوري الحمد، المرجع المذكور، ص112.

حالة الخلاف تلك انتقلت إلى ميدان التقعيد الإملائي، فقواعد الإملاء ليست موضع اتفاق بين العلماء، قديماً وحديثاً[1]، والخلاف في الإملاء العربي لا زال قائماً بين الأقطار العربية، بل وبين أبناء القطر الواحد، بل وبين أفراد الفئة الواحدة المتجانسة من المتعلمين، وإن أحداً من المتعلمين العرب لم يشعر يوماً أن المؤسسات الأكاديمية أو المجامع اللغوية حسمت الرأي في القضايا الإملائية والكتابية[2].

وعلى سبيل التمثيل على طبيعة ذلك الخلاف، جاء في تقرير لجنة الإملاء بمجمع اللغة العربية القاهري، الدورة الرابعة عشرة: "ومن حسن حظنا أن علماء الرسم لم يتركوا قاعدة إلا وقد اختلفوا فيها"[3].

على أية حال، فإن تلك الحالة من الخلاف في القواعد الإملائية تشير إلى إمكانية النظر، وإعادة النظر، كرة بعد أخرى، بتلك القواعد، بل وبإمكانية البحث عن الأصول التي دعت إلى وضع مثل هذه القواعد الإملائية، وهو ما تحاول الدراسة أن تقوم به عن طريق الكشف عن الوظائف الصرفية والنحوية للإملاء العربي، وهو كشف يؤشر على ما سبق شرحه من حالة الخلط بين المنطوق والمكتوب وقواعدهما عند الإملائيين.

وإذا كانت الدراسة الحالية تجنح إلى البرهنة على فرضيتها الأساس بالكشف عن الوظائف الصرفية والنحوية للإملاء العربي، فإنها ستوزع النقاش في ما يأتي من صفحات على محاور متعددة، وعلى الشاكلة الآتية:

1- عبد العليم إبراهيم، الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، (القاهرة، مكتبة غريب، 1975)، ص109.

2-المرجع نفسه، ص110.

3- المرجع نفسه، ص109.

***الوظائف الصرفية والنحوية في كتابة الألف اللينة المتطرفة:**

جاءت قواعد الألف اللينة، إملائياً، على النحو الآتي[1]:

- الألف اللينة في الأفعال.

أ- تكتب الألف اللينة في الفعل الماضي الثلاثي المختوم بألف ألفاً، إذا كانت منقلبة عن أصل واوي، كما في: دنا وسما وعلا.

ب- تكتب الألف اللينة في الفعل الماضي الثلاثي المختوم بألف، ياء، إذا كانت منقلبة عن أصل يائي، كما في: هوى وبرى وسعى.

ج- تكتب الألف اللينة في الفعل الماضي غير الثلاثي المختوم بالألف ياءً، إذا كان الحرف السابق للألف ليس الياء، كما في: استولى واسترضى والتقى.

د- تكتب الألف اللينة في الفعل الماضي غير الثلاثي المختوم بألف ألفاً، إذا كان الحرف قبل الألف الياء، كما في: تَزَيَّا.

- الألف اللينة في الأسماء المعربة.

أ- إذا كانت الألف اللينة واوية الأصل تكتب ألفاً، كما في: عصا، علا، ذرا[2].

ب- إذا كانت الألف اللينة ذات أصل يائي تكتب بالياء، كما في: هدى، تقى، ورى[3].

1- المرجع نفسه، ص71.

2- فاطمة النجار، الموجه في الإملاء، دروس إملائية بتخطيط تربوي سليم، (القاهرة، دار البيان، 1983)، ص132.

3- المرجع نفسه، ص133.

ج- إذا كانت الأسماء المعربة غير الثلاثية منتهية بألف لينة ومسبوقة بياء تكتب ألفاً، كما في: السجايا، المزايا1، ويستثنى من ذلك الاسم العلم "يحيى"، فإنه قد كتب على هذا النحو "يحيى"، ليتميز عن الفعل "يحيا"2.

د- إذا كانت الأسماء المعربة فوق الثلاثية منتهية بألف، وليس قبل الألف ياء، تكتب الألف ياء، كما في: بشرى، تترى، طوبى3.

إن القواعد الخاصة بكتابة الألف اللينة، وإن بدت مستقرة، إلا أن واقع الحال يؤشر على خلاف ذلك؛ فخلافات الإملائيين في كتابة الألف المنقلبة عن ياء أوواو كبيرة جداً، ووصلت إلى حد القول بأن جميع ما يكتب بالياء يجوز أن يكتب بالألف لأنه الأصل4، وهو قول يؤشر على جملة من المعطيات، لعل أظهرها:

إن الزعم بوجود قانون صارم يقضي بكتابة الألف اللينة ياءً إذا كانت منقلبة عن ياء وكتابتها ألفاً إن كانت منقلبة عن واو؛ هو زعم يقبل التأمل والتدقيق.

إن كتابة الألف اللينة ألفاً، بصرف النظر عن أصلها الواوي واليائي، يشي بإحساس الإملائيين، بضرورة الفصل بين قواعد اللغة وإملائها، ذلك أن الإملاء وجد ليمثل المنطوق اللغوي لا أن يمثل قواعد الصرفيين والنحاة وافتراضاتهم، وعليه، فإن الألف من جهة النطق وكذا الإملاء هي ألف، بغض الطرف عن أصلها المفترض في قواعد الصرفيين.

1-المرجع نفسه، ص134.

2- المرجع نفسه، ص135.

3-عبد العليم إبراهيم، المرجع المذكور، ص70.

4- غانم قدوري الحمد، المرجع المذكور، ص142.

إن الاضطراب في القواعد الخاصة بكتابة الألف اللينة، إنما يمثل الاضطراب في كتابة ذات الألف في نصوص ما قبل التقعيد الإملائي، إذ إن الناظر في تلك النصوص يلحظ شكلين كتابيين، هما الألف القائمة /ا/، والألف المقصورة /ى/، وكل من الشكلين خُط ليمثل الألف بغض النظر عن أصلها اليائي أو الواوي.

إن تخصيص الألف القائمة في مرحلة ما بعد التقعيد الإملائي لتمثل الألف المنقلبة عن أصل واوي، وكذا تخصيص الألف المقصورة لتمثل الألف المنقلبة عن أصل يائي، إنما هو إقحام من الصرفيين لقواعدهم في قواعد الإملاء.

لو أخذ الصرفيون بمبدأ الفصل بين قواعد اللغة وقواعد الإملاء، لكانوا أمام خيارين؛ إما أن يحفظوا للألف شكلين كتابيين كما هو وارد في نصوص ما قبل التقعيد ودون الالتفات لموضوع الأصل، وإما أن يثبتوا شكل الألف القائمة ممثلاً وحيداً للألف أينما وردت وبغض الطرف عن أصلها أيضاً.

اختار الإملائيون خياراً ثالثاً، يقضي بالاحتفاظ بالشكلين الكتابين للألف، وكما وردت في نصوص ما قبل التقعيد، مع الفصل بين الشكلين، بناءً على القواعد الصرفية في فصلها بين ما هو واوي الأصل أو يائي الأصل، وذلك كله بتخصيص رسم الألف القائمة، ليمثل الألف المنقلبة عن واو، وتخصيص رسم الألف المقصورة ليمثل الألف المنقلبة عن ياء.

إنَّ التكلم على الأصل اليائي أو الواوي للألف، ليس إلا من افتراض الصرفيين، وليس له ما يعضده في واقع اللغة المنطوقة، والكلمات ذات

الأصل الواوي المفترض إنما كتبت ألفها اللينة ألفاً، تمثيلاً لما ينطق، وكما هو معروف ومتداول في كل الأروقة، فإن ما جاء على أصله، لا يسأل عن علته.

أما الكلمات المنتهية بألف لينة أصلها يائي، فكتبت ألفها مقصورة {ى} من باب تنوع الأشكال الكتابية الممثلة لصوت لغوي واحد، وهي ظاهرة مألوفة في كثير من الكتابات، ولعل هذا التعدد للأشكال الكتابية يعود إلى مرحلة لغوية معينة، كان فيها كل من الألف القائمة والألف المقصورة يمثل صوتاً لغوياً مختلفاً، ثم في مرحلة تالية حدث تطور صوتي محدد، لم يواكبه تطور في الشكل الكتابي، إذ إن اللغة المنطوقة في حالة تغير مستمر، في حين تستمر الكتابة في المحافظة على شكل ثابت مستقر، ولعل هذا التحليل يتفق مع القول بأن هذه الألف كانت تنطق ياء شبه حركة /ي/، ومن ثم، فمن الطبيعي، والحالة هذه أن يشار إلى الياء برمزهما المعروف (ى)، وذلك من باب المطابقة التامة بين المنطوق والمكتوب، عملاً بما وضعت من أجله الأبجديات والكتابة، وفي مرحلة أخرى لاحقة تطور صوت الياء في تلك المواضع، ليصبح فتحة طويلة (ألف لينة)، ولم يواكب التطور الصوتي في صوت الياء تطور في رسمها المكتوب، ومن ثم، ظهر الرمز (ى)، ليشير إلى الفتحة الطويلة في بعض السياقات الكتابية[1].

وعليه، فإن القواعد الخاصة بكتابة الألف اللينة لم تصف الكتابة العربية في أطوارها المتخالفة، بل هي حاولت تفسير التنوع في تمثيل الفتحة الطويلة كتابياً (ا) و (ى) اتكاءً على مقولات صرفية مفترضة، مع أن الوصف للظاهرة كان يمكن له أن يكتفي بالإقرار برسمين خطيين يمثلان

1- محمد أبو عيد، الأبجدية العربية في ضوء علم اللغة الحديث، ص83.

الفتحة الطويلة،وذلك قياساً على الإقرار بتمثيل الرسم الكتابي الواحد لصوتين مختلفين، كما في رسم الواو (و) والذي يمثل الواو الحركة وشبه الحركة، وكما في رسم الياء (ي) والذي يمثل الياء الحركة وشبه الحركة.

ولعل من التوظيفات الصرفية لشكلي الألف تغير شكل الكتابة في "يحيى" و"يحيا"، ليخدم وظيفة صرفية، قررها الصرفيون في قواعدهم، هي الفصل بين الصيغة الاسمية والصيغة الفعلية.

إن مثل هذا التوظيف الصرفي لتعدد الشكل الكتابي للألف إنما يقوم على غض الصرفيين نظرهم عن حالتي الكتابة العربية قبل التقعيد الإملائي وبعده، وهو، من جهة أخرى توظيف يقوم على استدعاء الاختلاف في مرحلة ما قبل التقعيد وتفسيره بقواعد صرفية ونحوية.

ومما يمثل حالة الانفصال بين الإملاء قبل التقعيد والإملاء بعد التقعيد، أن الكلمة إذا اتصل بها ضمير عادت الياء ألفاً، فتكتب هواك وفتاك في الأسماء، و"رماك" و"هداك"، في الأفعال؛ هذا بعد مرحلة التقعيد الإملائي، أما قبل التقعيد، وفي "رسم المصحف"، عياناً، فإن الألف المكتوبة ياء لا ترد إلى الألف إذا اتصل بالكلمة ضمير، بل تظل مرسومة ياء[1]، وعليه، فإن عمل الإملائيين، هنا، كان بتثبيت شكل كتابي واحد، نظر إليه على أنه القاعدة أو المعيار.

* الوظائف الصرفية والنحوية في كتابة الألف الفارقة:

- الألف الفارقة بعد واو الجماعة:

1- غانم قدوري الحمد، المرجع نفسه، ص141.

تكتب الألف الفارقة أو ألف التفريق، وفق اصطلاح الإملائيين، بعد واو الجماعة التي تتصل بالأفعال، كما في: "بذلوا، أن يعملوا، اجتهدوا"، وتسمى الألف الفارقة، لأنها تفرق بين الواو التي هي من أصل الفعل، كما في: "يدعو" و"واو" الفاعل التي هي زائدة.

إن نظرة عجلى إلى واقع الكتابة العربية قبل التقعيد الإملائي، ممثلاً برسم المصحف العثماني وبغيره من المكتوبات، ترينا أن ما قيل عن الألف الفارقة كلام يرقى إلى مرتبة الشك، فهذه الألف كانت تزاد بعد كثير من الواوات، سواء في ذلك، أكانت الواو أصلية أم زائدة[1].

وأما دورها الوظيفي بالتفريق بين الواو الأصلية والزائدة، وهو دور صرفي، فلم يسند إليها إلا بعد التقعيد الإملائي، أي بعد إقحام القواعد الصرفية في الإملاء، فأصبح للألف عمل ليس من طبيعة الكتابة، وليس من صنعها، بل هو من صنع الصرفيين.

- الوظيفة النحوية في الألف الفارقة في "مائة":

يرى الإملائيون العرب أن الألف في "مائة" هي ألف فارقة، إذ هي تفرق بين "مائة" و"منه"[2]، وعليه، فهي، تقوم بوظيفة نحوية تتمثل في الفصل بين الاسم وشبه الجملة.

والحق، كما يرى الدارس، أن الألف في هذا الموضع ليست فارقة، ولا تؤدي وظيفة نحوية في الفصل بين (مئة) و(منه)، بل هي ألف تاريخية تراثية أو هي راسب لغوي تاريخي، يشير إلى ذلك المورث الكتابي الذي ورثته

1- أحمد قبش، الإملاء العربي، نشأته وقواعده ومفرداته وتمارينه، (دمشق، 1977)، ص78.

2- حسين والي، كتاب الإملاء، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1986)، ص73.

الكتابة العربية عن شقيقتها السريانية، إذ إننا نجد السريانية احتفظت بالكلمة ذاتها "مائة" على الشاكلة نفسها التي ترد عليها في العربية[1] ، ومن ثم، فإن عدم أخذ الإملائيين العرب للكتابات السامية بعين الاعتبار عند وضع القواعد الإملائية هو ما دفع بهم إلى البحث عن تفسير للظواهر الكتابية، في ضوء القواعد النحوية، فراحوا يهبون هذه الألف في هذا الموضع تلك الوظيفة النحوية، وهو ما تنقضه الدراسة الحالية.

***الوظائف النحوية والصرفية للواو الفارقة:**

-الواو في عمرو:

تزاد الواو في كلمة "عمرو"، وفق قواعد الإملائيين، للفرق بينها وبين "عمر" الاسم الممنوع من الصرف[2]؛ وبهذا النظر، فإن للواو في "عمرو" وظيفتين:

- وظيفة صرفية تمثلت في الفصل بين صيغتين للاسم: "عَمرو" و"عُمَر".

- وظيفة نحوية تمثلت في تبيان العلامة الإعرابية التي ينبغي لها أن تظهر على أواخر الكلم.

إن هذه الواو، وفق ما ترى الدراسات المعاصرة، ليست فارقة، وإنما هي أثر لهجي آرامي نبطي دال على حالة إعرابية، ومثل كلمة "عمرو" عشرات من أسماء الشخوص البدوية لا تزال باقية إلى اليوم في بادية الشام والجزيرة العربية، وهي أسماء حية، الواو في كتابتها ذات مقابل صوتي حقيقي، وذلك من مثل: سعدو، خيرو، هبو، عبدو، زيدو، كلبو، ملكو،

1- محمد أبو عيد، الأبجدية العربية في ضوء علم اللغة الحديث، ص86.

2-أحمد قبش، المرجع المذكور، ص78.

ومثلها، أيضاً، العلم عمرو، إذ له نطقان بإظهار الواو وعدمه[1]، وأما إظهار الواو فيجعل الكلمة راسباً لغوياً نبطياً، توافق فيه المنطوق والمكتوب، وبعبارة أخرى، توافقت فيه أركيولوجيا اللغة وأركيولوجيا الكتابة؛ وأما عدم الإظهار، فنطق عربي خالص للكلمة، انفصلت فيه أركيولوجيا اللغة عن أركيولوجيا الكتابة، وبتعبير آخر، تغير النطق، وحافظت الكتابة، كعادتها، على شكلها الثابت.

وعليه، فإن الدراسة الحالية تتفق مع الرأي المسطور، أعلاه، بأن الواو في "عمرو" ليست واواً فارقة، وليس مصطلح "فارقة" هنا إلا مصطلحاً من صنيع الصرفيين والنحاة لا غير، وكان غرضهم من ذلك أن استعانوا بالكتابة للفصل بين شكلين صرفيين، هما: "عمرو" و"عمر"، وكذا بيان الممنوع من الصرف منهما من المصروف، وهو توظيف صرفي ونحوي مزدوج للإملاء.

-الواو في أولى:

تزاد الواو في "أولى" الإشارية فرقاً بينها وبين "إلى" الجارة، ولم تزد في الجارة، لأنها حرف، والاسم أولى[2]، هذا باعتبار النحاة، أي إن الواو هنا تؤدي وظيفة صرفية، هي الفصل بين الصيغة الاسمية والصيغة الحرفية، وعلى المنوال نفسه تزاد الواو في أولات حملاً على المذكر في أولى[3]، إن ما تراه الدراسة أن الواو هنا حالها كحال شقيقاتها من الواوات، فهي ليست

1-حسين لافي، نظام الكتابة العربية في ضوء علم اللغة الحديث، (رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2006)، ص62.
2-حسين والي، المرجع المذكور، ص80.
3- المرجع نفسه، ص81.

فارقة، ولا تؤدي وظيفة صرفية، ولكنها تشير إلى طور مرت به الكتابة العربية، كانت فيه تنزع إلى تمثيل الحركات في البنية الكتابية، ونتيجةً للخلط في النطق بين الضمتين القصيرة والطويلة واللتين لا يفصل بينهما إلا المدة الزمنية، ظهر الشكلان الكتابيان: "أولى" و"أولات".

* **الوظيفية النحوية في كتابة إذن (إذاً):**

استقرت القاعدة الإملائية الخاصة بـ "إذن" عند كثير من الإملائيين، على النحو الآتي:-تكتب إذن بالنون إذا كانت ناصبة للفعل المضارع، نحو: أدرس إذن تنجح، وإذا لم تكن ناصبة كتبت بـ التنوين، نحو: أخفق التلميذ في دروسه، إذا هو المسؤول عن فشله1(2).

إن القاعدة المشروحة، أعلاه، لا تصف واقع الكتابة العربية قبل التقعيد أو بعده، إذ إنها، أي القاعدة، تخترق من جهات عدة:

أ.جاء رسم المصحف السابق للتقعيد الإملائي بالألف مطلقاً "إذاً"2(3).

ب.كتبها أهل الكوفة نون مطلقاً، ليفرقوا، أولاً، بينها وبين إذا الفجائية والظرفية، ولأنها، ثانياً، أي إذن، حرف كأن ولن، والحرف لا يدخله تنوين3(1)، إن الكتابة الكوفية هذه، خرق للقاعدة، أعلاه، من جهة، وتوظيف للقواعد الصرفية والنحوية الكوفية في الإملاء، من جهة أخرى، وهو أثر وظف هذه المرة ليفرق بين "إذن" الحرفية و "إذا" الاسمية، أي للفصل بين صيغتين صرفيتين، وللفصل أيضاً بين مختلفين في العمل النحوي.

1-عبد السلام هارون، قواعد الإملاء، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993)، ص34.

2- المرجع نفسه، ص34.

3- حسين والي، المرجع المذكور، ص70-69.

ج. نقل عن المبرد، وهو من البصريين، أنه قال: "أشتهي أن أكوي يد من يكتب "إذن" بالألف، لأنها مثل أن ولن"[1].

د. يرى بعض المعاصرين أن تكتب "إذن" بالنون مطلقاً[2]، ومن أولئك إميل يعقوب، إذ رأى ذلك، تمثيلاً للمنطوق، من جهة، وفرقاً بين تنوين "إذن" وتنوين النصب اللاحق بأواخر الكلمات، من جهة أخرى[3]. وهو توظيف صرفي ونحوي آخر، للاختلاف في كتابة "إذن" و"إذاً".

إن كل أولئك الخروقات تؤشر على أن رسم "إذن" بالنون لأنها عاملة، ورسمها بالألف لأنها هاملة، إنما هو من وضع النحاة، وحدهم، وهو، "بالجملة"، يؤكد تلك الفرضية التي انطلقت منها الدراسة في الكشف عن الوظائف الصرفية والنحوية للإملاء العربي، إذ جاء توظيف الإملاء، هنا، بوهب كل من "إذن" و"إذاً" وظائف نحوية، تسعى للفصل بين ما هو عامل وما هو هامل، وفق نظرية العمل النحوي.

* الوظائف الصرفية والنحوية في كتابة التنوين[4]*

التنوين، صوتياً، نون لاحقة للعلامة الإعرابية، ولكنه لم يرسم في الإملاء العربي نوناً، وإنما رسم بتكرار حركة الإعراب، مسبوقة بالألف، في بعض الأنساق، ولو كتب التنوين في: كتبٌ، طربٌ، على نحو: "كتبُن"

1- إميل يعقوب، الخط العربي، نشأته، تطوراته، مشكلاته، دعوات إصلاحه، (طرابلس، جروس برس، 1986)، ص76.

2- المرجع نفسه، ص76.

3- المرجع نفسه، ص76.

4-* تعامل النحاة العرب مع التنوين، كتابياً، بإضافة حركة أخرى لحركة الإعراب الأصلية، مع أن التنوين، من وجهة صوتية معاصرة، ليس إلا نوناً أضيفت للكلمة، وذلك كما تكشف عنه الكتابة الصوتية:

Katibu + n = Katibun

و"طربُن"، أي: بطريقة صوتية، طابق فيها المنطوق المكتوب، لتغير الشكل الكتابي للاسم، ولم يعد شكلاً مميزاً للناظر، وعليه، فإن الكتابة على هذا النحو: "كتبُن" و"طربُن" وما شاكلهما، تخلق لبساً في الفصل بين الاسم والفعل، على المستوى المكتوب، ذلك أنك إذا ما كتبت التنوين نوناً، فإنك لن تفصل نون التنوين عن نون النسوة، وسيقرأ المرء كلمات من مثل: "كتبُن" و"طربُن"، تارة على الاسمية وتارة على الفعلية؛ إن علامة التنوين في "كتبٌ" و"طربٌ"، وإلى جانب ما تمثله من قيمة صوتية، فإنها تقوم بوظيفة صرفية نحوية مزدوجة، إذ تفصل بين الفعل والاسم، من جهة، وتفسر ملامح العمل النحوي من جهة أخرى[1]. إن هذا التحليل للتنوين من الناحية الكتابية، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار، أن علامة التنوين لم تكن متضمنة في المكتوبات العربية في مرحلة ما قبل التقعيد للإملاء، وإنما هي من صنيع النحاة، فإنه، أي: التحليل ذاته، يكشف عن التوظيفات الصرفية والنحوية لتلك العلامة.

* الوظيفة الصرفية في كتابة التاء المربوطة والمفتوحة:

يصف الإملائيون كتابة التاء المربوطة والتاء المفتوحة على النحو الآتي:

-تكتب التاء في آخر الكلمة تاء مربوطة أو تاء مفتوحة مبسوطة. -ا لتا ء المربوطة، هي تاء تلفظ هاء عند الوقف، وتكتب إما (ة) أو (ة)[2].

1-مصطفى حركات، الكتابة والقراءة وقضايا الخط العربي، (صيدا، المكتبة العصرية، 1998)، ص30 - 31.

2- عمر سليمان ومحمود صيني، الإملاء الوظيفي للمستوى المتوسط من غير الناطقين بالعربية، (الرياض، جامعة الملك سعود، 1991)، ص104.

-التاء المفتوحة، هي تاء تلفظ تاء عند الوقف وتكتب (ت)[1].

إن ما وضعه الإملائيون من قواعد تصف كتابة التاء المربوطة والمفتوحة هو ما جعل الشكل الكتابي للتاء يقوم بوظيفتين، أما الوظيفة الأولى فصوتية، وتتمثل في الفصل بين صوتي التاء والهاء عند الوقف، وأما الوظيفة الصرفية، فتتحقق في الفصل بين الاسم والفعل، إذ خصص الإملائيون التاء المفتوحة للأفعال، في حين خصصت التاء المربوطة للأسماء، ومن ثم، فإن الناظر، وفي ظل غياب التمثيل الخطي للحركات القصيرة، سَيَفْرُق بين الكلمتين "لعبة" و"لعبت"، على أن الأولى منهما اسم والثانية فعل، وذلك لم يكن إلا بسبب تغير الشكل الكتابي للتاء.

إن هذه الوظيفة الصرفية التي قام به الشكل الكتابي للتاء، إنما هي وظيفة أسندت إليها من قبل الصرفيين والنحاة في مرحلة ما بعد التقعيد، أما في مرحلة ما قبل التقعيد فلم يكن الأمر كما جاء في قواعد الإملائيين، بدليل أن النصوص العتيقة احتوت على شواهد لكلمات أسماء من مثل: "رحمت، سنت، كلمت، شجرت، امرأت"[2]، إن هذه الكلمات وأضرابها مما جاء بتاء مفتوحة إنما هي استمرار لموروث نبطي[3]، وهو يشير بالجملة إلى حالة فوضى في كتابة التاء قبل التقعيد الإملائي، وعدم انتظام كتابتها على النحو الذي وضعه الإملائيون العرب الذين أقحموا قواعدهم الصرفية والنحوية في الكتابة والإملاء.

1-فاطمة النجار، المرجع المذكور، ص49.

2- أبو عمرو الداني، المحكم في نقط المصحف، (دمشق، دار الفكر، 1986)، ص-77 79.

3-صلاح الدين المنجد، دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته إلى نهاية العصر الأموي، (بيروت، دار الكتاب، 1972)، ص19.

فالتاء لها شكل في بداية الكلمة (تـ) وفي وسطها (ـتـ)، ولها شكلان في آخرها (ـة) و(ـت)، ولكن الإملائيين فصلوا بين الشكلين الأخيرين، متجاوزين نصوص ما قبل التقعيد، لغرض صرفي[1]، كما يظهر في الفصل بين الكلمتين: "لعبة" و"لعبت"، وما شاكلهما من كلمات.

* الوظيفة اللغوية في كتابة: ثَمة وثُمَّت.

قرر الإملائيون أن (ثَمّة) الظرفية المفتوحة الأول تكتب تاؤها مربوطة، فرقاً بينها وبين حرف العطف المضموم الأول (ثُمّت)[2]، وهو قياس من الإملائيين على الحالة السابقة في الفصل بين التاء المفتوحة والتاء المربوطة، وهو فصل وظف، صرفياً، لِيَفْرُق بين الاسم والحرف.

1- مصطفى حركات، المرجع المذكور، ص30.
2- أحمد قبش، المرجع المذكور، ص12.

* **خلاصة:**

حاصل التكلم في ما دار من نقاش في محاور سلفت أن الإملائيين العرب والذين كانوا أنفسهم نحويين وصرفيين، لم يلتفتوا، عند وضعهم لقواعد الإملاء، إلى الجوانب التاريخية للكتابة العربية، ولم يصفوا، بدقة، ما هو مكتوب، ولم يفصلوا الكتابة عن اللغة، ومن هنا، فإنهم لم يفصلوا قواعد الإملاء عن قواعد اللغة، بل هم أقحموا قواعد اللغة في الكتابة والإملاء، مما جعل الإملاء العربي، في مواضع كثيرة، يشير إلى قواعد النحويين أكثر مما يصف واقعاً كتابياً ملموساً. وهو ما جعل قواعد الإملاء تتخالف، في كثير من الحالات، وواقع الكتابة، فجاء الإملاء، كما النحو العربي، معيارياً في طابعه العام، يحاول تقييس أشكال كتابية محددة على حساب أشكال أخرى، بل هو يحاول أن يفرض أشكالاً ويقصي أشكالاً، كل ذلك باعتبار أن الشكل المفروض هو المعيار، وعليه يجري القياس.

إن ما ذهب إليه الدارس في هذه الورقات لا يستهدف قواعد الإملاء المستقرة، ولا يحاول تغييرها، بل هو، أي الدارس، يحاول الكشف عن حقيقة علمية، تتمثل في الكشف عن الوظائف الصرفية والنحوية للإملاء العربي.

ثبت بمراجع البحث:

- إبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، القاهرة، مكتبة غريب، 1975.

- أبو عيد، محمد، "أثر الكتابة الأبجدية في تحليل الأصوات الصائتة عند علماء العربية القدماء"، مجلة جامعة قطر للآداب، جامعة قطر، قطر، (المجلد 28، السنة 2006).

- أبوعيد، محمد، الأبجدية العربية في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 1998.

- حركات، مصطفى، الكتابة والقراءة وقضايا الخط العربي، صيدا، المكتبة العصرية، 1998.

- الحمد، غانم قدوري، علم الكتابة العربية، عمان، دارعمار، 2004.

الداني، أبو عمرو، المحكم في نقط المصحف، دمشق، دار الفكر، 1986.

- الروسان، سليم، أساسيات في تعليم مبادئ الإملاء والترقيم، عمان، 1988.

- سليمان، عمر، وصيني، محمود، الإملاء الوظيفي للمستوى المتوسط من غير الناطقين بالعربية، الرياض، جامعة الملك سعود، 1991.

- السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية، مصر، مكتبة الخانجي، 1909.

- عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1979.

- قبش، أحمد، الإملاء العربي، نشأته وقواعده ومفرداته وتمارينه، دمشق، 1977.

- لافي، حسين، نظام الكتابة العربية في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2006.

- المنجد، صلاح الدين، دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته إلى نهاية العصر الأموي، بيروت، دار الكتاب، 1972.

- النجار، فاطمة، الموجه في الإملاء دروس إملائية بتخطيط تربوي سليم، القاهرة، دار البيان، 1983.

- هارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993.

- والي، حسين، كتاب الإملاء، بيروت، دار الكتب العلمية، 1986.

يعقوب، إميل، الخط العربي، نشأته، تطوراته، مشكلاته، دعوات إصلاحه، طرابلس، جروس برس، 1986.

حذف الفاعل في كتاب المنتخب والمختار لابن منظور
دراسة في التركيب والدلالة

د. بندر الخالدي
- الكويت -

مقدمة:

الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية، وتبدو مظاهرها في بعض اللغات أكثر وضوحاً، ونحن نرى أن ثبات هذه الظاهرة في العربية ووضوحها يفوق غيرها من اللغات لما جبلت عليه العربية في خصائصها الأصيلة من ميل إلى الإيجاز جعلها- مثلاً- تضمر فعل الكينونة في الربط بين جزأي الجملة الاسمية، ولا تذكر لفظاً للتعبير عن الكون المطلق أي مجرد الوجود، فهو واجب الحذف إذا كان خبراً للمبتدأ بعد "لولا"، أو خبراً لـ"لا" النافية للجنس، أو في غير ذلك من المواضع، وليس الأمر كذلك بالنسبة لكثير من اللغات التي تظهر أفعال الكينونة.

وينتج الحذف في اللغات عن أسباب متشابهة في أحيان كثيرة، منها ما يعرف في العربية بكثرة الاستعمال- وسنبحثه بالتفصيل في الفصل التالي- وهو ما نقف عليه فيما يعتري بعض التعبيرات الفرنسية التي يكثر استعمالها في الحديث اليومي وهي ne.... pas "ولا خطوة" ne.... rien "لا شيء" ne ... personne "ولا شخص"، صارت هذه العبارات تستعمل

استعمالاً خاصاً في الرد على كثير من الأسئلة ذات الصيغ المعينة يتمثل في حذف الجزء الأول من التعبيرات وهو كلمة ne الدالة على النفي فيكون الجواب: pas (خطوة)، أو personne (شخص) أو rien (شيء) وحدها، ولكن يفهم الفرنسيون من هذه الكلمة معنى النفي بعد حذف الكلمة الدالة أصلاً عليه، فإذا رد الفرنسي على سؤال بمعنى: (من هناك؟) وأراد أن يقول: لا أحد؛ كانت إجابته personne أي "شخص" أو "أحد".

وشبيه به في العربية ما ذكر عند القدماء على أنه من سنن العرب في كلامها حين يقولون "والله أفعل ذلك" يريدون: لا أفعل. وكذلك حذف "لا" النافية قبل "تفتأ" كما في قوله تعالى "تالله تفتأ تذكر يوسف" وقبل (أبرح) كما في قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ يَمِينَ اللهِ أَبْرَحُ قاعِداً

وذلك لجريان العرف على أن هذين الفعلين لا يستعملان إلا منفيين، ولهذا السبب أمكن الحذف اعتماداً على قرينة الاستعمال المشهور، وسنشير إلى ذلك في مواضعه من البحث.

الفاعل:

الفاعل يسمى بهذا الاسم عند جميع النحاة بصريين وكوفيين، والمسند إليه عند أهل المعاني وبعض النحاة والمحكوم عليه عند أهل المعاني والموضوع عند المناطقة.

وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه وذكُر بعده على جهة قيامه به أو وقوعه منه.

أو هو اسم أو ما في تأويله، تقدم عليه، أصلي المحل والصيغة فالاسم نحو : تبارك الله. والمؤول به، نحو قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)، وليس هناك فرق بين المنصرف والجامد نحو : قام زيد، ونعم الفتى.المؤول بالفعل وهو ما يعمل عمله، وهم:

1 - اسم الفاعل ومنه أَقائمٌ الزَّيْدان.

2 - الصفة المشبهة ومنه زَيْدٌ حَسَنٌ وجْهُهُ .

3 - اسم الفعل نحو هَيْهاتَ العَقيقُ .

4 - المصدر نحو: عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زَيدٍ عَمراً .

5 - الظرف نحو : زَيْدٌ عندَكَ أبوهُ.

6 - الجار والمجرور نحو: زيدٌ في الدارِ غُلاماه .

7 - أفعل التفضيل نحو : مَرَرْتُ بالأفضل أبوهُ .

تمهيد:

حذف الفاعل من القضايا التي نالت اهتمام النحاة ويذكر المبرّد أنه لابد لكل فعل من فاعل، لأنه لا يكون هناك فعل إلاّ فاعل له فالفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد إذا كان لا يستغني كل واحد منهما عن الآخر فهما كالمبتدأ والخبر .

ثم جاء ابن المبرّد الذي فرّق بين الحذف والإضمار بأنه يُشترط في الإضمار بقاء الأثر المقّدر في اللفظ وهذا لا يشترط في الحذف.

وتبعهم الكسائي حيث رأى جواز حذفه لدليل ورّجحه السهيلي وابن مضاء .

أما ابن هشام فقد منع حذف الفاعل لأنه كالجزء من الفعل .

وذكر النحاة المواضع التي يُطرد فيها حذف الفاعل وهي أربعة مواضع منها باب نائب الفاعل، والاستثناء المفرغ ، وأفعل بكسر العين في التعجب وفي المصدر.

ومنع الشيخ عثمان بن جني من النحاة حذف الفاعل، ونص على استحالة ذلك، والمختار هو المنع من حذفه من غير دلالة تدل عليه حاليّة أو مقالية، فأما مع القرينة، فلا يمتنع جوازُه، ويدلّ على حذفه قوله تعالى: **(كَلاَّ إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ)** فحذف فاعل بلغت والغرض النفس، وليس مضمرا لأنه لم يتقدم له ظاهر يفسره، وإنما دلت القرينة الحالية عليه، لأنه في ذكر الموت ولا يبلغ التراقي عند الموت إلا النفس..." .

وبعد الاستقصاء الشامل في عينة الدراسة لكل ما جاء في كتاب المنتخب والمختار من شواهد محمولة على حذف الفاعل وجدت أن حذف الفاعل يدور في المحاور الآتية:

المحور الأول: حذف الفاعل بعد كان الزائدة .

المحور الثاني: حذف فاعل أفعال المدح والذم وما يعمل عملها .

المحور الثالث: حذف الفاعل مع الفعل المكفوف.

المحور الرابع: حذف فاعل اسم الفعل هيهات.

المحور الخامس: حذف الفاعل في الاستثناء.

المحور السادس: حذف الفاعل مع الفعل المؤكد.

المحور السابع: حذف الفاعل في التنازع .

المحور الثامن: حذف الفاعل في باب نائب الفاعل .

المحور التاسع: حذف الفاعل إذا وُجد ما يدل عليه .

المحور العاشر: حذف الفاعل فيما أضيف المصدر إلى مفعوله.

المحور الحادي عشر: حذف الفاعل إذا لاقى ساكناً .

وفيما يلي تفصيل ذلك:

المحور الأول: حذف الفاعل بعد كان الزائدة :

ومنه قول ابن العلاف، من المنسرح:

ما كانَ أَغْناكَ عَنْ تَسَلُّقِك البُرْجَ ولَو كانَ جَنَّةَ الخُلْدِ

والشاهد هنا ما كان أغناك، فكان هي الزائدة التي تقع بين ما التعجبية وفعل التعجب، فحذف الفاعل بعد كان الزائدة لأنها لا تحتاج إليه .

ومنه أيضاً قول حامد لعلي بن عيسى ما كان ضرك لو جئت بما جاء به قاضي القضاة.

والشاهد: ما كان ضرك.

وقول ابن المعتز من مجزوء الكامل:

يا ليلةً ما كان أَطْيبَها سوى قَصرِ البقاء

والشاهد هنا: ما كان أطيبها، والقول فيهما كسابقهما.

فقد ذكر النحاة أن بعض الأفعال لا تحتاج إلى فاعل منها كان الزائدة وبناءً على الراجح عند المحققين أن كان الزائدة لا فاعل لها، نحو قول الشاعر :

للهِ دَرُّ أنو شروانَ من رَجُلٍ ما كانَ أعرفَهُ بالدونِ والسفلِ

فالمعروف أن كان الزائدة لا فاعل لها.

وتختلف كان من بين أخواتها بجواز زيادتها بشرطين:

أولها : كونها بلفظ الماضي.

وثانيهما : كونها بين شيئين متلازمين، ليسا جاراً ومجروراً ومن ذلك زيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب، ومنه قول عبد الله بن رواحة يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم :

ماكان أسْعَدَ مَنْ أَجابكِ آخِذاً بهُداك مُجْتَنِباً هوى وعناداً

المحور الثاني: حذف فاعل أفعال المدح والذم وما يعمل عملها :

ومنه في المنتخب ما جاء في العقل والتجاوب :

جعل الله جميع المخلوقات التي لا تعقل وإن عظمت جثة وقوة سخرياً للعقلاء.

الشاهد: وإن عظمت جثةً وقوة.

أي : عظمت أجسامها جثة وقوة .

فقد ذكر الحوفي أن فاعل أفعال المدح والذم وما يعمل عملها يحذف نحو قوله تعالى :] كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ [فاعل "كبر" ضمير مستتر وذكر الحوفي أن التقدير : كبُر مقتا عند الله جدالهم. على حذف الفاعل وهو عند ابن حيان من تفسير المعنى لا تفسير الإعراب ولعل ما يعزز قول أبي حيان أن النحويين لم ينسبوا إلى الحوفي هذا القول وابن عطية مما يجيزون ذلك.

المحور الثالث: حذف الفاعل مع الفعل المكفوف:

ومنه قول الرضي من الطويل:

وَإِن أَقعَدَتكَ النائِباتُ فَطالَما سَرى موقَراً مِن مَجدِكَ المَلَوانِ

الشاهد : طالماً سرى.

فطال فعل ماض وما كافة والفاعل محذوف والتقدير طال سريه إياك.

ومنه قول جعفر بن يحيى من الكامل :

راجِع أَحِبَّتكَ الَّذينَ هَجَرتَهُم إِنَّ المُتَيَّمَ قَلَّ ما يَتَجَنَّبُ

الشاهد : قلما، فعل ماض، وما كافة، والفعل محذوف والتقدير قل تجنبه فالفاعل يحذف مع الأفعال قل، وطال، وكثر المكفوفة فهي أفعال لا فاعل لها لأنها مكفوفة.

وقد ذكر ابن عقيل أن هذه الأفعال لا تحتاج إلى فاعل بناءً على ما ذهب إليه سيبويه ومن العلماء من يذهب أن (ما) في نحو طالما نهيتك مصدرية سابكة لما بعدها بمصدر هو فاعل طال والتقدير طال نهي إياك.

وجاء في إعراب الألفية أن قلما فعل لا فاعل له فهي فعل ماض لم يسم فاعله وقلما فعل جامد بصفة الماضي تستعمل للنفي المحض، ولا يرد منه المضارع، وقد تستعمل مجردة من " ما " وإذا جُردت من ما رفعت فاعلاً متلوا بصفة مطابقة : قل رجل يفعل ذلك وإذا جردت من ما كانت اسماً وتعرب مبتدأ لا خبر له ومضافاً، والجملة بعد المضاف إليه صفة له في محل جر مثل : قل رجل يفعل ذلك.

وإذا اقترنت بما كانت ما زائدة، وكافة لها عن العمل وكانت قّل فعلا لا فاعل له، ولا يلي قلمّا إلاّ فعل مثل : قلّما فعلت هذا، وقلما أفعله، وإذا جاءت قلَما والفعل بعدها قبل فاء السببية أو واو المعية نصب الفعل بعدها بأن مضمرة جوازاً مثل : قلّما يهمل الطالب فينجح أو ينجح، وقد يصح الاستثناء بعد قلّما كما يستثني من المنفي مثل قولك : قلما يفعل هذا إلاّ أحمق أي : لا يفعله إلاّ أحمق .

ومن الشواهد المذكورة في المنتخب أيضًا قول أبي نواس (من البسيط):

حَتَّى أبينُ مَا يَأتِي وَمَا يَذَرُ إنّي امْرؤٌ قَلَّمَا أُثْنِي عَلَى أحَدِ

الشاهد : قلما أُثني أي : قل ثنائي.

المحور الرابع: حذف فاعل اسم الفعل هيهات:

ومنه قول حارثة بن بدر : من البسيط:

تراك تنجو سليماً من غوائلِها هيهات لا بُدّ أنْ يَسْري بك الساري

الشاهد هيهات أي بعد الفرق، وللنحويين في هيهات ثلاثة مذاهب هي :

1 - أن يكون هيهات من أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب وهو قول الأخفش وكثير من النحويين .

2 - أن تكون في موضع نصب بفعل مضمر وهو قول المازني وذكر الأشموني أن هذين المذهبين منقولان عن سيبويه وأبي علي الفارسي .

3 - أن تكون في موضع رفع على الابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر، وفاعل هيهات يجوز أن يكون مضمراً.

وأجاز ابن عطية أن يكون فاعل هيهات محذوفا في قوله تعالى :] هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ[أي : بعد الوجود لما توعدون، وهو ليس بجيد عند أبي حيان وقيل إنّ هيهات مبتدأ خبره لما توعدون.

وقد جاء في بغية الإيضاح أنّ هيهات اسم فعل بمعنى بعد وفاعلها محذوف مستشهداً بقول أبي تمام:

هَيهاتَ لا يَأتي الزَمانُ بِمِثلِهِ إِنَّ الزَمانَ بِمِثلِهِ لَبَخيلُ

فهيهات اسم فعل بمعنى بعد وفاعله محذوف والتقدير : بعدُ إتيان الزمان بمثله بدليل ما بعده .

قال الفارسي : هيهات اسم سُمي به الفعل في الخبر ولا موضع لها من الإعراب، وقيل إن هيهات مبتدأ بمعنى البعد وهيهات اسم فعل واسم الفعل في لغة العرب مركبة من لفظين لفظ اسم ولفظ فعل ويمتاز عن الفعل بالإيجاز والمبالغة في أداء المعنى الذي يدل عليه الفعل، وأسماء الأفعال هي ما نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال، ولم تقبل علاماته، أي أن هذه الألفاظ تشبه الفعل في دلالته على الحدوث والزمان وفي العمل لزوماً وتعدياً، وتخالفه أنها لا تقبل علاماته المعروفة غالباً لأن أسماء الأفعال المفقودة عن الحروف أو الظرف تلحق بها الضمائر والغرض من استعمالها هو الإيجاز أحياناً أو المبالغة في بعض الأحيان، وهي لا تتأثر بالعوامل كما تتأثر الأسماء الأخرى التي تقوم مقام الأفعال كالمصادر، واسم الفعل كلمة تدل على ما يدل عليه الفعل .

وهيهات اسم فعل ماض، واسم الفعل الماضي قليل أو أقل استعمالاً من أسماء فعل الأمر في اللغة . وقد ورد في كلمة هيهات لغات منها هيهاتُ بالضم بلا تنوين ذكر القرطبي نقلاً عن الثعلبي أنه قال إنها قراءة نصر بن عاصم، وأبو العالية.

وهيهات بالفتح والتنوين وقد نسب أبو حيان هذه القراءة إلى هارون عن أبي عمرو .

هيهات بالفتح من غير تنوين وهي للجمهور، وقال البنا الدمياطي هي لغة أهل الحجاز.

هيهات بالكسر من غير تنوين نسبها البنا الدمياطي لشيبة وغيرها وهي لغة تميم وأسد .

وهيهات بالكسر والتنوين نسبها النحاس إلى عيسى بن عمرو.

المحور الخامس: حذف الفاعل في الاستثناء المفرّغ:

ومنه قول الببغاء من الطويل:

فلم يبق إلاّ ذكره وحديثه تنادي بليل معولات حلائله

الشاهد : فلم يبق إلاّ ذكره أي لم يبق شيء إلاّ ذكره ومنه قول سليمان بن عبد الملك : لم يبق من لذتي إلاّ صديق. أي لم يبق شيء .

ومنه أيضاً :

اعتل الفضل بن يحي فقال : ما عادني في علتي إلاّ إسماعيل بن صبيح.

أي ما عادني أحدُ، إلاّ إسماعيل بن صبيح فقد جاء في شرح التصريح على التوضيح أن الفاعل يطرد حذفه في أربعة مواضع منها الاستثناء المفرّغ نحو ما قام إلاّ هند أي : ما قام أحدُ، إلاّ هند.

فما بعد إلاّ ليس فاعلاً بل هو بدل فاعل فالبدل قام مقام الفاعل.

المحور السادس: حذف الفاعل مع الفعل المؤكد:

ومنه في المنتخب:

كان تأبط شراً يسير مع غلام فمّر بنار ليلاً فلما رآها

قال : نهشت نهشت النار النار .

فالنار فاعل لنهشت الأولى والثانية لا فاعل لها

فقد ذكر ابن عقيل أن بعض الأفعال لا تحتاج إلى فاعل منها الفعل المؤكد في نحو قول الشاعر :

أتاك أتاك اللاحقون احبِسِ احبِسِ .

فاللاحقون فاعل للأول، ولا فاعل للثاني.

لأنه إنما ذكر للتأكيد، لا يسند إليه، وقيل : إنه فاعل بهما معا وذلك لأنهما لما اتحدا لفظاً ومعنى نزلا بمنزلة الكلمة الواحدة، وقيل إنهما تنازعا قوله (اللاحقون) ولو كان كذلك لزم أن يضمر في أحدهما، فكان يقول : أتوك أتاك اللاحقون عل إعمال الثاني، وأتاك أتوك فعلى إعمال الأول وهذا البيت يكثر استشهاد النحاة به ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين والبيت بأكمله:

فـأَيْـنَ إلى أَيْـنَ الـنَّـجـاةُ بِبَغْلَتي أَتاكَ أَتاكَ اللاحِقون احبِسِ احبِسِ

المحور السابع: حذف الفاعل في التنازع:

ومنه قول البحتري : من الطويل:

ولَقَدْ ضَمّناوَشْكُ التَّلاقي ولَفَّنَا عِناقٌ على أَعْناقِنا ثم ضَيّقٌ

الشاهد : ضمّنا ولفنا عناق، أي : ضمنا عناق

فحذف فاعل الأول للخوف من الإضمار .

فقد ذكر الكسائي أنه يجب حذف الفاعل في التنازع من الأول عند إعمال الثاني خوف الإضمار قبل الذكر مع إن الحذف أشنع من الإضمار قبل الذكر.

ومنه أيضاً في المنتخب قول ابن قاضي ميلة البحري من الكامل :

ومدامة عُني الرُضاب بمزجها فأطابها وأدارها التقبيل

الشاهد : فأطابها وأدارها التقبيل أي أطابها التقبيل وأدارها التقبيل .

المحور الثامن: حذف الفاعل في باب نائب الفاعل:

أ- للتعظيم

نائب الفاعل هو الاسم المرفوع الذي لم يذكر بعد فاعله ويُسمي بالمفعول الذي لم يسم فاعله.

يحذف الفاعل في باب نائب الفاعل للتعظيم ومنه :

قال أنس : خطبنا رسول الله صلي الله عليه وسلم على ناقته الجدعاء وليست بالعضباء فقال : يا أيها الناس كأن الموت على غيرنا قد كُتب.....

الشاهد كأن الموت على غيرنا قد كُتب أي : كتبه الله فحذف الفاعل وهو لفظ الجلالة لعظمته وصونه أن يقترن بالمفعول في الذكر أي أن الذي كتب عظيماً .

فقد ذكر ابن هشام أن الفاعل يحذف في باب نائب الفاعل إذا رغب المتكلم في تعظيمه للفاعل إما بصونه للفاعل على أن يجري على لسان المتكلم، وإمّا بصونه على أن يقترن بالمفعول في الذكر نحو أن تقول، خُلق الخنزير.

وقد تغيرت صورة الفعل بعد حذف الفاعل فضم أوله وكُسر ما قبل أخره على أن الفعل لم يسم فاعله وأن المفعول به ناب منابه. والتعظيم والإعظام فيه من الإبهام لذهاب الذهن في كل مذهب أو تشوقه إلى ما هو المراد فيرجع قاصداً عن إدراكه، فعند ذلك يعظم شأنه، ويعلو في النفس مكانه ألا ترى أن المحذوف إذا ظهر في اللفظ زال ما كان يختلج في الوهم من المراد وخلص للمذكور ومنه في القرآن في قوله تعالى: [**قُضِيَ الأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ**] إذا كان الذي قضاه عظيم القدر قال الزمخشري : هذا أدل على كبرياء المنزل وجلال شأنه في قوله تعالى: [**وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ**] من القراءة الشاذة أنُزل مبنياً للمعلوم.

وهناك فرق بين التعظيم والتكثير، فالتعظيم علو الشأن، وارتفاع الدرجات، أما التكثير فبحسب الكم تحقيقاً أو تقديراً كما في المعدودات والموازنات والمكيلات.

(ب) حذف الفاعل للخوف منه :

يحذف الفاعل للخوف منه، ومنه ما جاء في المدح والثناء :

خرج خارجي على المتوكل فُحُبس ثم هرب وعاد إلى ما كان عليه فجيء به، وقُدم ليُضرب عنقه فقال المتوكل: ما حملك على ما صنعت ؟ قال الشقوة فعفا عنه.

الشاهد : قدم ليضرب عنقه أي : قدم الحراس الخارجي. ليضرب السياف عنقه فحذف الفاعل خوفاً منه.فالنفس دائما يعتريها الخوف حينما تسمع اسم الحراس وجبروتهم وكذلك السياف وقسوته.

فالفاعل يحذف لخوف المتكلم من الفاعل إذا كان جباراً ينال الناس بأذاه أو خوف المتكلم أن يؤخذ كلامه شهادة عليه.أو خوف المتكلم من الفاعل فيعرض عنه وهذا الغرض من الحذف غرض معنوي فالفاعل في مثل هذا يحذف رغم العلم به ولكن يُخشى التصريح به.

والفعل يُضرب مضارع وعند البناء للمجهول وحذف الفاعل تغيرت حركاته يضم أوله وفتح ما قبل آخره. ومن هذا الحذف قول النابغة (من الطويل):

رمَتني بَناتُ الدَهرِ مِن حَيثُ لا أَرى ... فَكَيفَ بِمَن يُرمى وَلَيسَ بِرام

الشاهد : فكيف بمن يرمى، أي يرميه الأعداء، فحذف الفاعل للخوف منه.

(ج) حذف الفاعل للإبهام :

يقال : استبهم الخبر واستغلق بمعنى أبهمتَه إبهاما إذا لم تبيّنه ويقال للمرأة التي لا يحل نكاحها لرجل هي مبهمة.

ومنه :

قول المنصور : رأيت رجلاً من ولد هشام بن عبد الملك يسأل ليتصدق عليه.

الشاهد : يسأل ليتصدق عليه : أي : ليتصدّق الناس عليه فحذف الفاعل للإبهام.

لقد رأى ابن هشام أن الفاعل يحذف في باب نائب الفاعل للإبهام نحو : تُصدق بألف دينار.

فالإبهام هنا عدم ذكر الشخص الذي تصدق بهذا المبلغ من المال ويتصل هذا الإبهام بمقام الصدقات التي يخرجها الإنسان، حيث أننا نجد من يخرج الصدقة يبهم من أمرين أولهما خاص بمن يمنع الصدقة، والآخر خاص بالمبلغ الذي يخرج لها ويمكن أن يضاف إليهما كذلك أن الشخص الذي أخرج الصدقة لا يذكر اسم من أعطاه إياها حين يتكلم مع شخص آخر فيقول مثلاً : أُعطي مبلغاً وهذا كله له صلة بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف .

(د) حذف الفاعل للجهل به :

ومنه في المنتخب :

وَلا تَحقِرَن يا حارِ شَيئاً أَصَبتَهُ فَحَظُّكَ مِن مُلكِ العِراقَينِ سُرَّقُ

الشاهد : سُرق أي : سرقه اللصوص.

ومنه ما جاء في النوادر:

سرق لص قميصاً فأعطاه ابنه ليبيعه فسُرق، فعادَ إلى أبيه فقال: بكم بعته؟ قال برأس المال

الشاهد : سُرق أي سرق لص القميص فحذف الفاعل للجهل به.

فقد ذكر النحاة أن الفاعل يحذف في باب نائب الفاعل للجهل به وهو غرض معنوي.

فالفاعل يحذف لأنه غير معروف للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطب، وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة، وذلك نحو:

سُرق متاعي، لأنك لا تعرف ذات السارق، وليس في قولك : سرق اللص متاعي فائدة زائدة في الإفهام على قولك سُرق متاعي وحيث حُذف الفاعل تقيم المفعول مقامه وتعطيه أحكامه المذكورة له في بابه فيصير مرفوعاً بعد أن كان منصوباً وعمدة بعد أن كان فضلة واجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم، ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثاً.

فالفاعل في مثل هذا يحذف، لأنه مجهول جهلاً تاماً للمتكلم، فهو لا يعرفه بل يعرف آثار فعله فقط ، وربما تعّمد المتكلم تجاهل الفاعل قصداً بهدف التعمية على المخاطب تحقيقاً لمصلحته الشخصية أو مصلحة الفاعل وسلامته.

وعلى الرغم من أن الفاعل مذكور " اللص " في قولك سرق " اللص المنزل " فإنه لا يمكن تحديد هذا اللص لذلك نقول إن التعبير بالمبني للمعلوم والمبني للمجهول متساويان دلالياً مختلفان نحوياً .

(هـ) حذف الفاعل للعلم به :

ومنه قول ابن عباس : خُيّر سليمان بن داود عليهما السلام بين العلم والمال فاختار العلم فأُعطي المال والملك معه.

الشاهد أعطي المال والملك أي : أعطاه الله المال والملك فحذف الفاعل للعلم به وهو الله سبحانه وتعالى فلا حاجة لذكر الفاعل لأنه معلوم للمخاطب .

فقد ذكر النحاة أن الفاعل يحذف في باب نائب الفاعل للعلم به أو لأنه معلوم لدى المخاطب ولا يحتاج إلى ذكر . نحو قوله تعالى :**خُلِقَ الإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ** : أي : خلق الله الإنسان فحذف لأنه معلوم أنّ الله وحده هو

الخالق فإذا كان الفاعل معلوماً تماماً فمن العبث وفضول الكلام ذكره. والفاعل المعلوم ينصرف في الأغلب الأعم إلى المعتقدات الدينية فإننا حين نقول : أُنزل المطر يدرك السامع من فوره أن الأصل المقدر هو : أنزل الله المطر.

قال ابن جني : " وضابطه إنما هو الإعلام بوقوع الفعل بالمفعول، ولا غرض من إبانة الفاعل من هو .

(و) حذف الفاعل للمحافظة على الكلام المنظوم :

ومنه قول أبي فراس من الطويل:

ولوكانَ مما يُسْتَطاع استَطَعْته ولكن ما لا يُستطاعُ شديد

الشاهد : يستطاع أي أستطيعه .

فالشاعر بنى الفعل يستطاع مرتين للمجهول فلو ذكر الفاعل في كل مرة لما استقام له وزن البيت فهو من البحر الطويل فلو بُني للمعلوم لاختلت تفعيلة البيت فإقامة وزن الشعر ضرورة لحذف الفاعل.

فقد رأى ابن عقيل أن من الأسباب التي تدعو إلى حذف الفاعل المحافظة على الكلام المنظوم وهو غرض لفظي ومن قول الأعشى :

عُلّقْتُهَا عَرَضاً وعُلّقَتْ رَجُلاً غَيْرِي وعُـلِّـقَ أُخـرَى غَـيرَهَـا الـرَّجُـلُ

فالأعشى بنى "علق" في هذا البيت ثلاث مرات للمجهول لأنه لو ذكر : الفاعل في كل مرة أو بعضها لما استقام له وزن البيت.

ومن الشواهد أيضاً في المنتخب، قول العباس بن عبد المطلب من البسيط :

يُغْضي حَياءً ويُغْضى من مَهابَتِهِ فما يُكَلَّمُ إلاّ حينَ يَبْتَسِمُ

الشاهد فيه أنه بنى كلا من الفعل يغضى في الشطر الأول والفعل يكلم في الشطر الثاني للمجهول ولو بنيت هذه الأفعال للمعلوم لاختلت تفعيلات البحر البسيط

(ز) حذف الفاعل للإيجاز :

ومنه ما جاء في الصدق والكذب:

من عُرف بالصدق جاز كذبه، ومن عُرف بالكذب لم يجز صدقه .

الشاهد عُرف بالصدق، عُرف بالكذب.

أي : عرفه الناس بالصدق، عرفه الناس بالكذب، فحذف الفاعل إيجازاً.

والإيجاز من الأغراض التي تدعو إلى حذف الفاعل وهو غرض لفظي، ومنه قوله تعالى:] فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ[.

(ح) حذف الفاعل لصيانته عن الألسنة :

ومنه ما جاء في الإذن والحجاب قيل : أُمهل فرعون مع دعواه الربوبية لسهولة إذنه وبذل عطائه.

الشاهد : أمهل فرعون.

أي : أمهل الله فرعون .فحذف الفاعل وهو لفظ ألجلاله لصيانته عن الألسنة .فالفاعل يحذف في باب نائب الفاعل إما بصونه على أن يجري على لسان المتكلم وإما بصونه على أن يقترن بالمفعول به في الذكر والمتكلم هنا حريص على عدم اقتران الفاعل وهو لفظ الجلالة مع فرعون المتكبر

المدعي الإلوهية .يقول الزركشي : قد يحذف الفاعل وذلك من مصير أن اسمه جدير أن يُصان ويرتفع عن الابتذال والامتهان . وعن الحسن قال : لولا أني مأذون لي في ذكر اسمه لربأت به عن مسلك الطعام والشراب.

ومن الشواهد أيضًا في المنتخب ما جاء في النوادر كتب رجل إلى آخر يستهدي حمارًا فقال : أبغيه متجنبًا الزلل، متوقيًا للنبل. فكتب إليه : أفق قليلا لعل القاضي أن يُمْسَخ حمارًا فأهديه إليك.

الشاهد : يمسخ حمارًا، أي: يمسخه الله حمارًا فحذف الفاعل وهو الله – تعالى – صيانة له.

(ط) حذف الفاعل للمحافظة على السجع في الكلام المنثور :

ومنه في المنتخب:

ذكر رجل رجلاً فقال : وهو أفصح خلق الله تعالى كلاماً إذا تحدث وأحسنهم إسماعاً إذا حُدّث.

الشاهد : وأحسنهم إسماعاً إذا حُدث حيث بني الفعل حُدث للمجهول فلو بني للمعلوم وذكر الفاعل لاختلّ سجع الكلام والسجع يؤثر في السامع ويُعطي الكلام نغماً موسيقياً جميلاً .

ومنه ما جاء في خطبة قُس بن ساعدة :

أرضوا بالمقام فأقاموا أم تُركوا فناموا .

الشاهد : أم تُركوا فناموا أي : تركهم الناس فناموا فلو ذكر الفاعل لطالت السجعة .

وقد جاء في القرآن الكريم بنائه للمجهول لمناسبة الفواصل في قوله تعالى :] وَمَا لأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى [ولم يقل يجزيها لتناسب الفواصل.

فالمحافظة على السجع في الكلام المنثور من الأسباب التي تدعو إلى حذف الفاعل وإنابة المفعول به مكانه للمحافظة على السجع في هذا الكلام المنثور وهو غرض لفظي ومنه من طابت سريرته حُمدت سيرته إذ لو قيل حمد الناسُ سيرته لاختلف إعراب الفاصلتين وطالت السجعة.

(ي) حذف الفاعل للخوف عليه :

ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم : " ألا أنبئكم بشراركم ؟ قالوا بلى يا رسول الله قال : من أكل وحده ومنع رِفْدَهُ وجلد عبده أفأنبئكم بشر من هذا ؟ قالوا : نعم يا رسول الله قال من لا يرجى خيره ولا يؤمن شره " .

الشاهد : لا يُرجي خيره، ولا يُؤمن شره .

أي : يرجو الناس خيره ويأمن الناس من شره .

فقد حذف الفاعل مرتين للخوف عليه من هذا الصنف الشرير من الناس فالرسول صلى الله عليه وسلم شديد الخوف على أصحابه من هذا الصنف من الناس.

ومنه قول خلف الأحمر من الطويل في وصف زُنبور :

يُخاف إذا ولّى ويؤمن مقبلا ويخفي على الأقران ما هو صانع

الشاهد : يُخاف إذا ولّى.

أي يخافه الناس إذا ولّى فحذف الفاعل للخوف عليه أن ينال بأذاه .

فالفاعل يحذف في باب نائب الفاعل لغرض معنوي وهو الخوف عليه إذا كان يتوقع أن يناله أحد بمكروه

ومن أمثلة هذا الحذف قول النابغة الذبياني :

نُبِئتُ أَنَّ أَبا قابوسَ أَوعَدَني وَلا قَرارَ عَلى زَأرٍ مِنَ الأَسَدِ

فقد حذف الفاعل خوفاً عليه .

(ك) حذف الفاعل إذا لم يتعلق بذكره غرض :

ومنه قيل: زخرف الكلام لا يثبت زلل الإقدام.

الشاهد قيل أي : قال حكيم فحذف الفاعل هنا لم يتعلق بذكره غرض لأن الهدف هو معرفة قول الحكيم وليس الحكيم نفسه .

فالفاعل يحذف إذا لم يتعلق بذكره غرض كما يرى ابن هشام مستشهداً بقوله تعالى : **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحْ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا).**

وقول الشنفرى من الطويل :

وَإِن مُدَّتِ الأَيْدِي إِلى الزَّادِ لَم أَكنُ بِأَعجَلِهِم إِذْ أَجشَعُ القَومِ أَعجَلُ

فحذفُ الفاعل سواء في الآية الكريمة أم في البيت لأنه لم يتعلق بذكره غرض.

(ل) حذف الفاعل للتحقير:

ومنه قول الشاعر : أبي إسحاق الموصلي من الطويل:

إذا سُدّذَبابٌ عنك من دونِ حاجةٍ فَدَعْها لأخرى لينُ لك بابُها

الشاهد : إذا سُد بابُ .

أي : إذا سد لئيم باباً عنك فحذف الفاعل للتحقير من شأنه فالفاعل محذوف، وناب عنه المفعول .

ومنه أيضاً: ما زالت الأشراف تُهجى وتُمدح

الشاهد : تُهجى : أي يهجوها الدنيء من الناس .

يرى النحاة أن الفاعل يُحذف في باب المبني للمجهول، ويكون حذفه في هذا الباب مطردا إذا رغب المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه على أن يجري بذكره وإذا حُذف ينوب عنه المفعول أو اسم في معناه يقول ابن مالك:

ينوب عن فاعل حذف المفعول في كل ما له كحيز المشتبه

ومن الشواهد الأخرى في المنتخب ما جاء في الأمثال في الخطأ والاختلاط: الجميل يُكدر بالمن أي : يكدره الدنيء بالمن. فحذف الفاعل لشدة تحقيره إياه قال تعالى: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالأَذَى)**.

ومن ذلك الحذف للتحقير قول النابغة:

لَئِن كُنتَ قَد بُلِّغتَ عَنّي وِشَايَةً لَمُبلِغُكَ الواشي أَغَشُّ وَأَكذَبُ

فحذف المبلغ احتقاراً له فبني الفعل للمجهول وحذف الفاعل احتقاراً له

المحور التاسع: حذف الفاعل إذا وجُد ما يدل عليه :

ومنه قول الناظم من الطويل :

وَمَن يَحمُدِ الدُنيا لِعَيشٍ يَسُرُّهُ فَسَوفَ لَعَمري عَن قَليلٍ يَلومُها

إِذا أَدبَرَت كانَت عَلى المَرءِ حَسرَةً وَإِن أَقبلَت كانَت كَثيراً هُمومُها

الشاهد فيه إذا أقبلت وإن أدبرت.

أي: إذا أدبرت الدنيا وإذا أقبلت الدنيا.

فحذف الفاعل لدلالة ذكره في الشطر الأول .

فقد جوّز الكسائي حذفه مطلقاً إذا وجد ما يدل عليه كقوله تعالى : **(كَلاَّ إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ)**.

أي: الروح وقوله تعالى:] حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ [أي:الشمس، وقوله : **(فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ)** يعني العذاب لقوله تعالى **(أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ)**.

وقوله تعالى: **(فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ)**

وتقديره: فلما جاء الرسول سليمان.

والحق أنه في الشواهد المذكورات مضمر لا محذوف .

المحور العاشر: حذف الفاعل فيما أضيف فيه المصدر إلى مفعوله:

ومنه ما جاء في التعازي ووصف النكبات :

لو خلد امرؤ لتمجد سلف أو إنصاف مظلوم أو إسعاف محروم لخُلد العالم المهذب والحاكم المدرب والحازم المجرّب .

الشاهد فيه : إنصاف مظلوم وإسعاف محروم.

أي : إنصافه مظلوماً أو إسعافه محروماً

يشيع حذف الفاعل فيما أضيف فيه المصدر إلى مفعوله ويكاد يكون أكثر المواطن شيوعاً واطرداً نحو قوله تعالى :**(يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنْ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ)** أي حذرهم الموت.

ومن شواهد هذا الحذف في المنتخب أيضاً ما جاء في الأدعية والمناجاة : الدعاء على ضربين، فالأول ذكر الله سبحانه وتعالى وتحميده وتمجيده، والثاني الرغبة إليه في الجوانح والفزع إلى رأفته عند الحوادث.

الشاهد : ذكر الله أي : ذكرهم الله .وتحميده أي : تحميدهم إياه .وتمجيده أي : تمجيدهم إياه .

ومنه في القرآن أيضاً قوله تعالى : **(لا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضاً)** وهنا جاءت (دعاء) مصدر مضاف إلى الفاعل، وعليه فإن المفعول محذوف أي : دعاء الرسول إياكم، ويجوز أن يكون مضاف إلى المفعول على أن الفاعل محذوف أي : دعاءكم الرسول .

المحور الحادي عشر: حذف الفاعل إذا لاقى ساكناً :

ومنه قول شاعر في ذم العتاب :

رويْدَك إنَّ الدَّهْرَ فيه كِفايةٌ لِتَفْرِيقِ ذاتِ البَيْنِ فَانْتظِر الدَّهر

الشاهد فانتظر الدهر. أي : فانتظر الدهر.

وذكر السيوطي في (الأشباه والنظائر) أن الفاعل إذ لاقى ساكناً كقولنا : اضربوا القوم أو اضربي القوم يُحذف.

وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة لدفع التقاء الساكنين، وإلى ذلك أشار الناظم:

وَاحذِفهُ مِن رَافِعِ هَاتَينِ وَفِي وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجانِسٌ قُفِي

الخاتمة:

فبعد هذا العرض لـ "حذف الفاعل في كتاب المنتخب والمختار لابن منظور دراسة في التركيب والدلالة " يجدر بالباحث أن يذيل هذه الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها.

تنوعت صور حذف الفاعل ووصلت إلى إحدى عشرة.

إن كتاب المنتخب والمختار يحتوي على شواهد جمة وكثيرة متنوعة ما بين آيات قرآنية، وأحاديث شريفة، وشعر، ونوادر، وأمثال، وحكم، وخطب ومن هنا تأتي أهمية الكتاب للدراسة.

فيما يتعلق بإحصاء الظواهر التركيبية المتعلقة بالحذف في كتاب المنتخب والمختار لابن منظور توصلت الدراسة إلى الآتي :

ترتبط ظاهرة الحذف بالموقف اللغوي بحيث يستطيع المخاطب أو القارئ إدراك المحذوف دون حاجة إلى معرفة بقواعد علم النحو لأن الحذف هنا مسلك لغوي يتصل باللغة تحصيلاً وتعبيراً معاً.

القرينة الدالة على المحذوف إمّا حسية أو معنوية و إن كان يكثر في القرائن كونها لفظية.

يعود الحذف إلى سببين رئيسين هما :كثرة الاستعمال، واختصار التركيب وفي الحذف لكثرة الاستعمال نوع من الاختصار.

يعتمد النحاة في توجيه النصوص وفي تقديرهم للمحذوف على أمرين هما :

أ - نظرية العامل بمفهومها المحدد في البحث النحوي التقليدي والذي يحتم وجود أطراف ثلاثة في التركيب ، وهذه الأطراف هي العامل والمعمول والصلة أو الأثر الذي تركه العامل في المعمول.

ب - فكرة النحاة عن تكوين الجملة والتي تتضمن ضرورة وجود الإسناد فيها، يقتضي عندهم بالضرورة طرفين هما المسند والمسند إليه.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

-الطراز، للعلوي، راجعه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م

-أسماء الأفعال في القرآن الكريم، د/ أحمد نجيب، مجلة كلية اللغة العربية العدد الثالث عشر، 1415 هـ 1995م.

-إعراب ألفية ابن مالك في النحو، زين الدين خالد بن عبد الله الأزهري، الطبعة الأولى، د.ت.

-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الخامسة عشرة، 1967م.

-البحر المحيط، أبو حيان، طبعة السعادة، 1328هـ

- بحوث المطابقة لمقتضى الحال، علي البدري، مطبعة السعادة، القاهرة، 1984م.

- البرهان في علوم القرآن، الزركشي: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، د.ت.

- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة لعبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة، 1999م.

- التأويل النحوي في القرآن الكريم، للدكتور: عبد الفتاح أحمد الحموز، دار الأنبار للطباعة والنشر، 1981م.

-التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الفيحاء (دمشق) - دار السلام (الرياض)، الطبعة الأولى، 1414هـ/1994م.

- تفسير أبي السعود، محمد بن محمد العمادي أبو السعود، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.ت.

-الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952م.

- الدليل اللغوي العام معجم عام شامل في الأدوات و التراكيب والمهارات الكتابية ، فياض سليمان، دار شرقيات، القاهرة، 1996م.

- السلسلة الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة ، محمد ناصر الدين الألباني ، دار المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 1412 هـ .

- شرح ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: 769هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، الطبعة: العشرون 1400 هـ - 1980م.

- شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ، 2000م.

- شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله ، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ) المحقق: عبد المنعم أحمد

هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة الطبعة الأولى، د.ت.

- شرح اللمحة البدرية في اللغة العربية لابن هشام الأنصاري، هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008م.

- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، ط2، القاهرة، دار الفكر العربي، 1997م.

- قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، حققه وشرح معانيه وإعراب شواهده: محمد خير طعمة حلبي، دار المعرفة - بيروت لبنان.

- المبني للمجهول في الدرس النحوي والتطبيق في القرآن الكريم، د/ محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة، الإسكندرية، 1989م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، شرحه وضبطه على محمد البجاوي ومحمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، مكتبة دار التراث، د.ت.

- المصباح المنير للمقري، تحقيق: د عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، 1978م.

- من الشواهد النحوية في شعر الصحابة، الدكتور/رمضان القسطاوي، العلم والإيمان للنشر والتوزيع تاريخ النشر، 2008م.

- المنتخب والمختار في النوادر والأشعار لابن منظور، دار عمار – عمان، مكتبة الذهبي – القصيم، 1415هـ / 1994م.

- الموسوعة النحوية والصرفية الميسرة، القسم الثاني، أبو بكر علي عبد العليم، مكتبة ابن سينا للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م.

- النحو المصفى، تأليف: محمد عيد، عالم الكتب، 2005م.

- نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي، علق عليه سعيد اللحام د-ط عالم الكتب- بيروت 1426هـ

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.

:

مفهوم الجملتين الكبرى والصغرى
بين النحاة المتقدمين والدارسين المعاصرين

د/محمد بن حجر
جامعة المدية- الجزائر-

مقدمة:

منذ ألف ابن هشام الأنصاري (761هـ)كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) ورسالته (الإعراب عن قواعد الإعراب) والنحاة يسيرون في فلكه ويرددون كلامه في نحو الجملة تفسيرا وتقسيما وإعرابا، ولا يخرجون عن كلامه إلا بما لا يؤثر في مسارها الذي حدده، ولا يناقشونه إلا في جزئيات لا تمس جوهر كلامه، فألفوا في ذلك الشروح والحواشي على كتابيه ونظموهما، وفي العصر الحاضر وخصوصا بعد اطلاع الناس على اللسانيات الغربية وما أتت به من جديد في تحليل الكلام وبناء الجملة شرع كثير من الدارسين العرب في الاهتمام بابن هشام وتصور الجملة عنده تعريفا وتقسيما وإعرابا.

فمنهم المحافظ الذي بقي على تقسيمات ابن هشام للجملة لم يحد عنها، ولم يزد عليها شيئا، أو زاد عليها ما لا يؤثر في صميمها، ومنهم من نقده وزعم الاستدراك عليه وعلى النحاة من قبله، تأثرا باللسانيات الغربية دون مراعاة لخصائص اللغة العربية، أو تبنيا لآراء قديمة اعتبرها النحاة شاذة، فأحياها ودعا إليها، ومنهم من رأى في عمله سبقا لما في النحو التوليدي

التحويلي من حديث عن الجملة المدمجة، وقارن بينه وبين تشومسكي في قواعد العطف والإدماج فوسع في معنى الجملة الكبرى والصغرى وادعى أن:"الجمل الكبرى تشكل نوعا من الجمل المعقدة (Complex Sentences) في حين تماثل الجمل الصغرى نوعا من الجمل المدمجة (Embedded Sentences)"[1].

ومن هذا المنطلق ارتأى الباحث النظر في مواقف هذه الأصناف من الدارسين، وعلى الخصوص موقف الصنف الثالث ممن رأوا في عمل ابن هشام عملا رائدا، سبق به النحو التوليدي التحويلي، ليتحقق من خلفيات الجميع فيما ذهبوا إليه، إن حقا وإن باطلا، وهل فعلا قصد ابن هشام فيما ارتآه من تقسيم للجملة إلى كبرى وصغرى أن:"الجمل بنوعيها تمثل الجمل المدمجة في الجملة الأصلية" ؟[2]، وهل الجملة الصغرى هي الجملة البسيطة كما يزعم بعض المعاصرين[3] ؟وهل الجملة المستقلة هي الجملة التي لا محل لها من الإعراب كما زعم غيرهم[4]؟ هذا فضلا عن النظر في عمل ابن هشام هل هو رائد فيه غير مسبوق أم هو تابع لسابقيه من النحاة لم يفضلهم إلا بالجمع والتنسيق ؟ لأن كثيرا من الدارسين يزعمون أن النحاة قبل ابن هشام لم يشتغلوا بالبحث في الجملة، واستغرقوا كل أعمالهم في المفردات وإعرابها[5].

1- الجمل الفرعية في اللغة العربية، د. معصومة عبد الصاحب، كنوز المعرفة، دون تاريخ وطبعة. ص50.

2- المرجع نفسه.

3- انظر: بناء الجملة العربية، محمد عبد اللطيف حماسة، دار غريب، 2003م. ص32.

4- انظر: المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، د. عز الدين مجدوب، دار محمد علي حامي، تونس، ط1، 1998م.ص157.

5- انظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة، ط2، 1413هـ، 1992م.ص3.

تمهيد:

وفي جواب هذا السؤال الأخير نقول: إن ابن هشام ليس أول من تكلم في الجملة واختلاف القول فيها وفي الكلام هل هما مترادفان،أم متخالفان، ولا أول من تحدث عن قسمي الجملة الاسمية والفعلية، ولا الجملتين الكبرى والصغرى، ولا حتى ذات الوجه وذات الوجهين، بل ولا هو أول من قسم الجملة إلى ذات محل وغير ذات محل، حتى زعم بعضهم أنه هو الرائد في نحو الجملة وواضع مصطلحاته.

ولسنا نريد من وراء هذا التنبيه التقليل من جهود ابن هشام العلمية، ولا الحط من قدر عمله الموسوعي في (المغني) ،وخصوصا ما قاله في الباب الثاني منه الذي خصصه للحديث عن نحو الجملة، بل إننا نريد أن نقول:إن ابن هشام ترسم خطى النحاة السابقين، حيث جمع القول في الجملة من كتبهم، فناقش ونقد، وتعقب واستدرك، ولم يخرج عن مسارهم، ولا خرق الثوابت من منهجهم، ولا اتهمهم بالقصور، أو الغفلة، أو السطحية ،كما صاريفعله كثير من دارسينا المعاصرين، ليظهروا بمظهر المجددين.

وعليه فإن الرائد الحق في بحث الجملة هو سيبويه في (الكتاب) - وإن لم يستعمل مصطلح الجملة، واستعمل مصطلح الكلام - فإنه بعد أن عرف الكلام في (هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا)[1] أعطى أمثلة عديدة للجملة في بنيتها:الخطابية والعاملية، وزاد الأمر وضوحا بما أعطاه من أمثلة للجملة لألأصولية (أي الكلام المستغني) بتعبير سيبويه من حيث النحوية (Gram-

1- الكتاب.1 /23.

maticalité) والمقبولية (Acceptabilité) في (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة)[1].

وتقسيمه الجملة إلى اسمية وفعلية،وإلى ذات محل من الإعراب وغير ذات محل تكفل ببيانه الدكتور محمد عبدو فلفل في كتابه (معالم التفكير في الجملة عند سيبويه) وخلاصة كلامه أن سيبويه لم يستعمل مصطلح الجملة الاسمية ولا مصطلح الجملة الفعلية ولكنه كان يحلل الكلام بما يدل على وعيه بهما[2]،وقال في فصل تحت عنوان (أصل الأصول في إعراب الجملة عند سيبويه):

"اللافت في كلام سيبويه على قوله تعالى{**وَمَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**}[الأعراف:186]، نصُّه على أن الأصل أن يكون الفعل لا الجملة معمولا لأداة الشرط الجازمة، ونص سيبويه على ذلك يؤنس بأمرين اثنين:يؤنس بفكرة أن الأصل في المعمول أن يكون مفردا، كما يؤنس بأن صاحب الكتاب ساهم عمليا في إرساء أصل الأصول التي أقام عليها النحاة فيما بعد ما يعرف بإعراب الجمل، وهو أن الإعراب أصل في المفرد، والجملة فرع عليه في ذلك، وأصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب، وإذا كان لها موضع من الإعراب تقدرت بالمفرد"[3].

وأما الجملة الكبرى والصغرى فقد تحدث عنهما في (باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أخروما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم) فقال:"فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت (زيد ضربته) فلزمته الهاء، وإنما

1- المرجع نفسه.1 /25 .

2- معالم التفكيرفي الجملة عند سيبويه، د.محمد عبدو فلفل، دارالعصماء،دمشق، سوريا، ط1، 1429هـ، 2009م.ص51.

3- المرجع نفسه.ص88.

تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع (منطلق) إذا قلت (عبد الله منطلق) فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به، فإنما قلت (عبد الله) فنسبته ثم بنيت عليه الفعل، ورفعته بالابتداء، ومثل ذلك قوله جل ثناؤه{وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ} [فصلت:17]،وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملا في المضمر وشغلته به، ولولا ذلك لم يحسن، لأنك لم تشغله بشيء".[1]

قال السيرافي شارحا:"إذا قال لك:"بنيت الفعل على الاسم فمعناه أنك جعلت الفعل وما يتصل به خبرا عن الاسم، وجعلت الاسم مبتدأ، كقولك (زيدٌ ضربتُه)، فـ(زيد) مبني عليه الفعل، و(ضربتُه) مبني على الفعل"[2]، ثم قال:"يعني أنك إذا جعلت (زيدا) هو الأول في الرتبة فلا بد من أن ترفعه بالابتداء، فإذا رفعته بالابتداء فلا بد من أن يكون في الجملة التي بعده ضمير يعود إليه، وتكون هذه الجملة مبنية على المبتدأ كأنك قلت (زيدٌ مضروبٌ)"[3].

أقول: بل إن أبا سعيد السيرافي (368هـ) قبل ابن هشام بثلاثة قرون قال أثناء شرحه لقول سيبويه (هذا باب يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة ويحمل مرة على اسم مبني على الفعل، أي ذلك فعلت جاز)[4]:

"ومعنى قولنا (جملة لها موضع) هو أنا متى نحينا الجملة جاز أن يقع موقعها اسم واحد، فيلحقه الإعراب، و(الجملة التي ليس لها موضع) هي

1- الكتاب.1 /81.
2- شرح كتاب سيبويه للسيرافي.1 /372.
3- المرجع نفسه.1 /373.
4- الكتاب.

التي إذا نحيناها لم يقع موقعها اسم، فأما الجملة التي لها موضع فقولك (مررت برجلٍ أبوه قائمٌ) و(رأيت رجلاً قام عمرٌو إليه)، لأنك لو نحيت (أبوه قائمٌ) أو (قام عمرٌو إليه) لقلت (مررتُ برجلٍ قائمٍ) و(رأيتُ رجلاً قائمًا) فيقع موقع الجملة اسم واحد، وقولك (مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ) هو جملة ليس لها موضع من الإعراب، لأنك لو نحيتها كما هي لم يقع موقعها اسم"[1].

وهذا الباب الذي ذكره سيبويه هو للجملة الكبرى إذا عُطف على جملتها الصغرى جملةٌ أخرى،وهو قوله:"فإن حملته على الاسم الذي بني عليه الفعل كان بمنزلته إذا بنيت عليه الفعل مبتدأ، يجوز فيه ما يجوز إذا قلت (زَيْدٌ لَقِيتُهُ)، وإن حملته على الذي بني على الفعل اختير النصب كما اختير فيما قبله، وجاز فيه ما جاز في الذي قبله،وذلك قولك (عمرٌو لقيتُه وزيدٌ كلمتُه)، إن حملت الكلام على الأول، وإن حملته على الآخر قلت (عمرٌو لقيتُه وزيدًا كلمتُه)"[2].

قال الرماني (384هـ) شارحا كلام سيبويه وكان معاصرا للسيرافي:"الذي يجوز حمله على الابتداء أوعلى الفعل على التخييرفي ذلك هوالذي يتقدمه جملتان إحداهما مبتدأ وخبروالأخرى من فعل وفاعل، وقد انعقدتا انعقاد الجملة الواحدة، فإن حملته على المبتدأ رفعت، وإن حملته على الفعل نصبت، فتشارك به تارة الجملة المبنية من مبتدأ وخبر، وتارة تشارك به الجملة المبنية من فعل وفاعل، وذلك كقولك (زيدٌ لقيتُه وعمرًا كلمتُه) ويجوز (وعمرٌو كلمتُه) على ما فسرنا، كأنك قلت (عمراً كلمتُه)"[3].

1- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تح: أحمد حسين مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م، 1429هـ 1/ 390.

2- الكتاب.1/ 91.

3- شرح كتاب سيبويه، الرماني ، مخطوط، المكتبة السليمانية رقم:1074، 1/ 33ب.

يؤكد ذلك قول ابن يعيش (643هـ) وهو من السابقين على ابن هشام:"فإذا قلت: (زيدٌ لقيتُه)، ففيه جملتان: إحداهما اسمية، وهي الجملة الكبرى التي هي المبتدأ والخبر، وهي (زيدٌ لقيتُه) بكمالها. والثانيةُ فعلية، وهي الخبر الذي هو (لقيته) وهي الجملة الصغرى، فالجملة الأولى لا موضع لها من الإعراب لأنها لم تقع موقع المفرد، والجملة الثانية لها موضع من الإعراب لأنها وقعت موقع المفرد الذي هو الخبر في (زيدٌ قائمٌ) وشبهه"[1].

وهذا لا يعني أن الرماني لا يعرف مصطلح الجملة الكبرى والجملة الصغرى، لأنه قال في موضع آخر من شرحه على الكتاب:"وتقول (قَدْ عَلِمْتُ لَعَبْدُ اللهِ خَيْرٌ مِنْكَ) فهذه لام الابتداء، وهي تنقل الجملة من معنى المهمل إلى معنى المؤكد، وإنما صح فيها أنها لام الابتداء مع كونها في حشو الكلام لأنها في موضع ابتداء الجملة الثانية، وهي الجملة الصغرى المنعقدة بالجملة الكبرى، ولولا أنها حرف ابتداء لم يجب أن يكون ههنا جملة مبتدأة"[2].

وابن جني (392هـ) يسمي الجملة الكبرى بالجملة الكبيرة، وقد قال على قراءة أبي السمال {وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا}[الرحمن:7]، بالرفع:"الرفع هنا أظهر قراءة الجماعة؛ وذلك أنه صرف إلى الابتداء؛ لأنه عطفه على الجملة الكبيرة التي هي قوله تعالى: {وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ}[الرحمن:6] ، فكما أن هذه الجملة مركبة من مبتدأ وخبر، فكذلك قوله تعالى: {وَالسَّمَاءُ

1- شرح المفصل، ابن يعيش، قدم له: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ، 2001م.1 /405.

2- شرح كتاب سيبويه، الرماني، مخطوط رقم 1074 ، 1 /74ب.

رَفَعَهَا} جملة من مبتدأ وخبر، معطوفة على قوله: {وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ}"[1].

وهذا البطليوسي المتوفى سنة (521 هـ) أي بأكثر من قرنين قبل ابن هشام يقول في إعراب قول الربيع بن ضبع الفزاري[2]:

أَصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السِّلاَحَ وَلا ـِ* أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِن ـَنَفَرَا

وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ * وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالمَطَرَا

" يجوز في (الذئب) الرفع والنصب، فالرفع على الابتداء، والنصب بإضمار فعل، كأنه قال: وأخشى الذئبَ أخشاه، والاختيارُ النصبُ، لأن البيت الذي قبله مصدر بفعل، فيختار أن يضمر للذئب فعل، ليعطف ما عمل فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل، طلبا لتشاكل الألفاظ".

ثم قال:" ويجوز أن تكون هذه الجملة معطوفة على الجملة الكبرى وهي (أصبحت لا أحمل...) ويجوز أن تكون هذه الجملة معطوفة على الجملة الصغرى وهي (لا أحمل السلاح)"[3].

وأخيرا هذا ابن مضاء (592 هـ) في معرض رده على سيبويه فيما خَيَّرَ فيه من عطف الجملة على الكبرى أو على الصغرى يقول:"فإذا قلنا في قولنا (زيدٌ ضربتُه، وعمراً أكرمتُه): إن هذه الجملة الثانية يجوز أن تعطف على المبتدأ أو خبره، ويجوز أن تعطف على الجملة من الفعل والفاعل،

1- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، الناشر: وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، طبعة 1420هـ. 1999م.2 /302

2- الجمل، الزجاجي، تح: الشيخ محمد بن أبي شنب، مطبعة بول كربونل، الجزائر، 1926م.ص52.

3- الحلل في شرح أبيات الجمل، ابن السيد البطليوسي، تح:د.يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، 1424هـ.ص44.

والجملتان مختلفتان، إحداهما خبر عن المبتدأ، والثانية ليست كذلك، والكبرى منهما ليس لها عندهم موضع من الإعراب، والصغرى لها موضع من الإعراب، فأي فائدة في أن تخيَّر في العطف عليهما، ألا ترى أنَّا إذا قلنا (زيدٌ أكرمتُه، وعمرٌو أهنتُه إعظاماً له)،فلا خلاف في أنه يجوز عطف الجملة، التي هي (عمرٌو أهنتُه إعظاماً له) على المبتدأ وخبره وهو جملة الفعل الفاعل، فإذا عطفت على الكبرى، لم يكن لها موضع من الإعراب، وإن عطفت على الصغرى كان لها موضع من الإعراب..."[1].

وهذا الذي استشكله ابن مضاء فرده على سيبويه استشكله من قبله ابن يعيش في شرح المفصل، فإنه قال على قول الزمخشري:" لأن الجملة الأولى ذات وجهين".:"يعني أنها مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية، فهي ذات وجهين لذلك، وهذا فيه إشكال"[2]، ولا يهمنا أن نعرف دفاع ابن يعيش عن سيبويه، ولكن يهمنا أنه والزمخشري استعملا مصطلح ذات وجهين في صفة الجملة الكبرى.

ونأخذ علم ذلك عن ابن مالك (672 ه) فإنه قال في (التسهيل):"وإن ولى العاطف جملة ذات وجهين- أي اسميّة الصدرفعليّة العجز- استوى الرفع والنصب مطلقا خلافا للأخفش ومَن وافقه في ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرا"[3]، وقال في شرحه:"تسمى الجملة ذات وجهين إذا ابتدئت بمبتدأ وختمت بمعمول فعل، لأنها اسمية من جهتها الأولى فعلية من جهتها الأخرى، فإذا توسط عاطف بينها وبين الاسم المشتغل

1- الرد على النحاة، ابن مضاء،

2- شرح المفصل.1 /406.

3- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تح:محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ،1387ه، 1967م.ص81.

عنه جاز رفعه ونصبه جوازا حسنا دون ترجيح، لأنه إذا رفع كان مبتدأ مخبرا عنه بجملة فعلية معطوفة على مبتدأ مخبر عنه بجملة فعلية، وإذا نصب كان معمول فعل معطوفا في اللفظ على معمول فعل، فمع كل واحد من العملين مشاكلة توجب عدم المفاضلة، ولكل منهما ضعف وقوة"[1].

ومن كل هذه النقول نستفيد أن مصطلح الجملة الكبرى والجملة الصغرى ليس من وضع ابن هشام كما قال الباحث مهند فواز هايس:" فإليه يرجع فضل السبق باصطلاحه الجملة الكبرى على المبتدأ والجملة الصغرى على خبره"[2]، ولا من وضع ابن مضاء كما قال الباحث علاء إسماعيل الحمزاوي:" وأضاف ابن مضاء مصطلحي جملة صغرى وجملة كبرى"[3].

العرض والمناقشة:

وأول ما نشرع في بيانه بعد الذي قدمناه من تمهيد وهو الذي يهمنا في بحثنا هذا هو الخلاف القائم حول الجملة الكبرى على الخصوص والصغرى تبعا لها، فهل الجملة الكبرى هي الاسمية فقط إذا كان خبرها جملة كما قال ابن هشام أم هي أعم من ذلك فيدخل فيها الجملة الشرطية والجملة القسمية وكل جملة يكون أحد عناصرها جملة، سواء كانت خبرا أو حالا أو صفة أو مفعولا به أو صلة ؟

1- شرح التسهيل، ابن مالك، تح:د.عبد الرحمن السيد.د.محمد بدوي مختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ، 1990م.2 /143.

2- الجملة الصغرى في النحو العربي مفهوما ونشأة وحكما، مهند فواز هايس، مجلة التربية والعلم، المجلد (19)، العدد(1)،السنة 2012م.ص249 .250.

3- الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه، د. علاء إسماعيل الحمزاوي، دون تاريخ أو طبعة.ص6.

بتعبيرآخرهل ما قاله ابن هشام (761ه) في تعريف الجملة الكبرى:"هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: زَيْدٌ (قَامَ أَبُوهُ) وزَيْدٌ (أَبُوهُ قَائِمٌ)"[1]، وما قاله في تعريف الجملة الصغرى:"هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين"[2]،وما نبه عليه بقوله:"ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل، نحو: ظَنَنْتُ زَيْدًا (يَقُومُ أَبُوهُ)"[3]، قصد به حصر الجملة الكبرى في هذين النوعين من الجمل أم أنه كما قالت إحدى الباحثات:"ومن الملاحظ أن ابن هشام بعد تقسيمه الجملة إلى صغرى وكبرى وتوضيحه لهما تناول الجمل التي لا محل لها والتي لها محل من الإعراب، فكأنه يشير بذلك إلى أن تلك الجمل بنوعيها تمثل الجمل المدمجة في الجملة الأصلية"[4].

أقول:بادي الرأي أن ابن هشام قصد انحصار الجملة الكبرى في ذينك النموذجين،وقد تبعه على ذلك كل من جاء بعده من النحاة ممن ألف في نحو الجمل فضلا عن شارحي (المغني) أو (قواعد الإعراب) أو محشيهما أو ناظميهما، ولم يتعقبوه ولا استدركوا عليه كبير شيء، وإنما قصارى اجتهادهم هو في زيادة شرح أو تمثيل لا غير، وليس ذلك إلا لموافقتهم له على ما قاله،لسببين، أولهما:أن ما قاله وإن لم يبين علته فهو تابع فيه أكثر النحاة السابقين كالرماني وابن جني وابن يعيش وغيرهم.

---

1 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تح:د.مازن المبارك،ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط5، 1979م.ص497.

2 المرجع نفسه.

3 المرجع نفسه.

4- الجمل الفرعية في اللغة العربية.ص50.

والسبب الثاني أن الجملة الاسمية هي الجملة الوحيدة التي قد يكون المسند فيها أي الخبر جملة، والمسند والمسند إليه هما عمدة الكلام، وهما كما قال سيبويه:" ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا"[1]، أما المسند إليه وهو المبتدأ فلا يكون إلا مفردا، وأما الجملة الفعلية التي هي قسيم الاسمية فكل من المسند والمسند إليه فيها لا يكون إلا مفردا، أعني الفعل والفاعل.

وما استدركه ابن هشام بقوله عن الجملة الكبرى:" وقد يقال:كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل، نحو: ظَنَنْتُ زَيْدًا (يَقُومُ أَبُوهُ)"، فلأن الجملة هنا سدت مسد المفعول الثاني للفعل (ظن) الذي ينصب مفعولين، وهذان المفعولان أصلهما مبتدأ وخبر أي جملة اسمية، والجملة الاسمية قد يكون الخبر فيها جملة.

قال الدسوقي:" وعلى هذا فنعرفها – أي الجملة الكبرى- بأنها ما كان الخبر فيها جملة ولو بحسب الأصل، أو نقول: هي الجملة الاسمية التي خبرها جملة والفعلية التي فعلها ناسخ والخبر بحسب الأصل جملة"[2].

وأما ما عدا هاتين الجملتين أي الجملة الاسمية وما كان أصله جملة اسمية كجملة الحال وجملة الصفة وجملة المفعول به فهي جمل تقوم مقام الفضلات، أي متممات للمسند أو للمسند إليه، فليست واحدة منها أحد ركني الجملة، والجملة الشرطية أو القسمية كلتاهما تتركب من جملتين ، وليست واحدة منهما مسندا ولا مسندا إليه وإن كانت كل واحدة منهما تتركب من مسند ومسند إليه ضرورة.

1- الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، 1 /23.

2- حاشية الدسوقي على المغني، 2 /51.

هذا إذن مذهب جمهور النحاة المتقدمين وهو الذي جرى عليه ابن هشام وتبعه عليه خالفوه ، ومن المعاصرين فاضل صالح السامرائي الذي قال:"وبهذا يتضح أن الجملة الكبرى والصغرى تختص بجملة المبتدأ والخبر، وما أصله ذلك، ولا تكون في غيره، فلا تدخل فيها جملة الحال أو جملة النعت، فلا يوصف قولك (أقبل محمدٌ غلامُه ساعٍ خلفَه) بأنه جملة كبرى، ولا توصف جملة (غلامُه ساعٍ خلفَه) بأنها جملة صغرى، فإن كلا منهما جملة مستقلة، ولا يوصف قولك (رأيتُ عاملاً يساعدُه ولدُه) بأنه جملة كبرى، ولا توصف جملة (يساعدُه ولدُه) بأنها جملة صغرى"1.

ثم قال مؤكدا انحصار الكبرى فيما سبق:"نعم قد تكون جملة الحال أو النعت أو غيرهما متألفة من جملة كبرى وصغرى، وذلك نحو قولك (أقبل محمدٌ وأخوه يسعى أمامَه) فجملة (أخوه يسعى أمامه) جملة كبرى، وجملة (يسعى أمامه) جملة صغرى، فهذه جملة مؤلفة من مبتدأ وخبر، ولا يكون ذلك في غير جملة المبتدأ والخبر، أو ما أصله ذلك، كما أوضحنا"2.

أما الدكتور فخر الدين قباوة، فوسع في معنى الجملة الكبرى فزاد على ابن هشام الجملة التي يكون المسند إليه فيها جملة، أي مبتدأ أو فاعلا، فقال كما في كتابه (إعراب الجمل وأشباه الجمل):

"الجملة الكبرى: هي المكونة من جملتين أو أكثر، إحداهما مبتدأ أو فاعل أو خبر أو مفعول ثان لفعل ناسخ، نحو: سواءٌ عليَّ (أيَّ شيءٍ فعلتَ)، سواءٌ علينا (أيَّ كتابٍ قرأتَ)، تبيَّن لي (كم صبرتم)، بدا لنا (أيُّكم صادقٌ)، الفضلُ (خيرُه واسعٌ)، {إن الله (يحب التوابين)}[البقرة:222]،

1- الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، د.فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الأردن، ط2، 2007م، 1427هـ ص168.

2- المرجع نفسه.

الجريحُ (يستغيثُ)، لسانُك (إنْ تحفظْه يحفظْك)، بات الطفلُ (يلعبُ)، ما يزال العلمُ (في طلبه خيرٌ)، كان هَرِمٌ (متى لقي زهيراً أكرمَه)، رأيتُ الغدرَ (مَنْ يقربْه يندمْ)، لا تظنَّنَ التواكلَ (يغنيك)، وقول الأخطل:

إنَّ(مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا ... يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا) وَظِبَاءَ

والشاهد فيه جملة (إنَّ) واسمها وخبرها، أما قول ذي الرمة:

وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ أَظُنُّهُ ... (سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ) وَمَذَاهِبُهْ

فالشاهد فيه هو جملة (أظنه سيودي به ترحالُه)"[1].

ثم قال:" الجملة الصغرى: هي التي تكون جزءا متمما للجملة الكبرى، أي: مبتدأ فيها أو فاعلا أو مفعولا ثانيا، ومنها الجمل الثواني في الجمل الكبرى المتقدمة الذكر"[2].

فأنت تراه مثَّل للجملة الاسمية بأمثلة ثمانية وهي:

الفضل (خيره واسع)،**{إنَّ الله (يحب التوابين)}**،الجريح (يستغيث) ، لسانُك (إنْ تحفظْه يحفظْك)،بات الطفلُ (يلعبُ)،ما يزال العلمُ (في طلبه خيرٌ)، كان هرم (متى لقي زهيرا أكرمه)،إنَّ(ه) (من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا)

ومثَّل للفعل القلبي الناصب لمفعولين ثانيهما جملة بمثالين هما:

رأيت الغدرَ (مَنْ يقربْه يندمْ)، لا تظنَّنَ التواكلَ (يُغنيك)،أظنه (سيودي به ترحالُه).

ومثَّل للجملة التي تقع مسندا إليها بأمثلة أربعة، مثالين للمبتدأ الجملة هما:

1- إعراب الجمل وأشباه الجمل.ص24.

2- المرجع نفسه.ص25.

سواءٌ عليَّ (أيَّ شيءٍ فعلتَ)،(سواءٌ علينا أيَّ كتابٍ قرأتَ)

ومثالين للفاعل الجملة هما:تبيَّن لي (كم صبرتم)،بدا لنا (أيُّكم صادقٌ).

وهذا الذي زاده قباوة يتوقف قبوله على صحة مجيء المبتدأ والفاعل جملة، فعلى رأي جمهور النحاة فإن المبتدأ والفاعل لا يكونان إلا مفردين، وبالتالي فلا يقبل هذا الاستدراك، ولكن قباوة تبع في ذلك من قال به من نحاة الكوفة،فقد استدرك ابن هشام في (المغني) على النحاة جملتين على أن لهما محلا من الإعراب،وهما الجملة المستثناة إذا كان الاستثناء منقطعا، والجملة المسند إليها، على أنها مبتدأ.

قال ابن هشام في الجملة المسند إليها على أنها مبتدأ:

"نحو{سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ}[البقرة:6] الآية، إذا أعرب (سواءٌ) خبرا، و(أنذرتهم) مبتدأ، ونحو (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) إذ المتقدر الأصل (أن تسمع)، بل يقدر (تسمع) قائما مقام (السماع)، كما أن الجملة بعد الظرف في نحو {وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ} [الكهف:47]، وفي نحو {أأنذرتهم} في تأويل المصدر، وإن لم يكن معهما حرف سابك"[1].

فقال قباوة في كتابه (إعراب الجمل وأشباه الجمل) وقد عقد فصلا للجملة الواقعة مبتدأ:

"وهي التي يسند إليها الخبر، ومحلها الرفع، وقد أغفلها جمهور النحاة، واستدركها بعضهم (يقصد:ابن هشام) وشاهدها الآية الكريمة {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ}[البقرة:6]، إذ يجوز فيها أن تكون جملة (أنذرت) في محل رفع مبتدأ مؤخرا،

1- مغني اللبيب.ص559

وخبره المقدم (سواء)، وجملتهما في محل رفع خبرا لـ(إنَّ)..."[1].

وواضح من هذا الذي قاله ابن هشام وتبعه فيه قباوة أنه على مذهب الجمهور مصدر

مؤول بمفرد، وهذا المفرد هو الذي له محل من الإعراب، وليس الجملة، ولذلك قال الرضي على قول ابن الحاجب في تعريف المبتدأ (هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه...)

:" قوله (الاسم المجرد) لا يرد عليه نحو (تسمع بالمعيدي لا أن تراه) ، وقوله تعالى {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ} عند من قال:أأنذرتهم مبتدأ، لتأويله بالاسم، أي سماعك بالمعيدي، وسواء عليهم إنذارك وتركه"[2].

وقال ابن هشام في الجملة المسند إليها على أنها فاعل:

"واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا ؟ فالمشهور المنع مطلقا، وأجازه هشام وثعلب مطلقا، نحو (يعجبني قام زيد)، وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه قالوا: إن كان الفعل قلبيا ووجد معلِّق عن العمل نحو (ظهرلي: أقام زيد) صح، وإلا فلا، وأجازهما هشام وثعلب، واحتجا بقوله:

وَمَا رَاعَنِي إلاَّ يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ"[3]

فقال قباوة – وقد عقد فصلا للجملة الواقعة فاعلا -:

"وهي التي يسند إليها فعل معلَّق، أو ما يقوم مقامه، ومحلها الرفع، قال الزمخشري في هذه الآية الكريمة:{**أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ**}[طه:128]:فاعل (لَمْ يَهْدِ) الجملة بعده، والتقدير:أفلم يهد

1- إعراب الجمل وأشباه الجمل.ض137.

2- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي،

3- مغني اللبيب.ص559.وتمام البيت : "وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَسِيرُ بِكِيرِ"، ولم يسم قائله.

لهم إهلاكنا من قبلهم"، ويحمل على ذلك أيضا قول الله تعالى {وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ} [إبراهيم:45]، إذ المعنى: وتبيَّن لكم فعلُنا بهم...الخ[1].

لكن ابن هشام قال بعد الذي نقلناه عنه:" ومنع الأكثرون ذلك كله، وأولوا ما ورد مما يوهمه، فقالوا: في (بدا) ضمير البداء، و(تسمع) و(يسير) على إضمار (أنْ)"[2].

وقال في موضع آخر من (المغني): "وبعد: فعندي أن المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصة، دون سائر المعلِّقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى[3]،

ألا ترى أن المعنى (ظهر لي: جوابُ أقام زيد)، أي: جوابُ قول القائل لذلك، وكذلك في (عُلِمَ أقعد عمرٌو)، وذلك لا بد من تقديره دفعا للتناقض، إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به"[4].

فقد:"قيد ابن هشام مذهب الفراء بشرطين هما:أن يكون المعلِّق هو الاستفهام، وأن يكون الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة:جملة الاستفهام، ولم يذهب غيره هذا المذهب فيما أعلم"[5].

1- إعراب الجمل وأشباه الجمل.ص149.

2- مغني اللبيب.ص559.

3- قال الدماميني:"أعني:أن الإسناد في التحقيق إلى مضاف محذوف، لا إلى الجملة، لكن لما حذف المضاف وأقيمت الجملة مقامه جعل الإسناد إليها، وتقدير ذلك مع كون المعلِق الاستفهام ما ذكره المصنف".نقلا عن (حاشية الشمني:2 /130).

4- مغني اللبيب.ص524.

5- الخلاف النحوي في الباب الثاني من كتاب "مغني اللبيب" لابن هشام الأنصاري، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، تخصص نحو وصرف، إعداد الطالبة حنين بنت عبد الله بن محمد الشنقيطي،إشراف:أ.د.رياض بن حسن الخوام، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1429هـ/ 1430هـ ص242.

يؤكد هذا قول الدماميني:"وما أظن أن أحدا من الكوفيين أو غيرهم ينازع في أن من خصائص الاسم كونه مسندًا إليه، فيحمل ما ذكروه من جوازوقوع الجملة فاعلا على معنى أن المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند إليه معنى،وغايته أن التأويل هنا وقع بغير وساطة حرف مصدري، فهو كما يقول الكل في نحو (قمتُ حينَ قام زيدٌ) من أن الجملة وقعت مضافا إليه، مع أن الإضافة من خصائص الاسم، كالإسناد إليه، لكن الجملة هنا مؤولة بمفرد، أي:حينَ قيامِ زيدٍ، ولا بدع في هذا، لأنه وجد مطردا في الإضافة وفي باب التسوية، نحو (سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدتَ) أي:قيامُك وقعودُك، وفي (لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ) أي: لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن، فهشام ومن قال بقوله ألحقوا مثل (يعجبني:يقومُ زيدٌ) بذلك الباب"[1].

وهذا الذي قاله الدماميني سبقه إليه الزمخشري حين قال:" فاعل (فَلَمْ يَهْدِ) الجملة بعده، يريد: ألم يهد لهم هذا، بمعناه ومضمونه"[2]، وقول الزمخشري: "بمعناه ومضمونه" تغاضى عنه قباوة فلم ينقله،وقد رد أبو حيان في (البحر المحيط) على الزمخشري بقوله:" وكون الجملة فاعلا هو مذهب كوفي"[3]، ولم ينتبه لقول الزمخشري هذا.

زد على ذلك أن اعتبار قباوة لـ(كم) في الآية الكريمة أداة تعليق غير صحيح،لأن (كم) فيها كما قال أبو حيان خبرية:"والخبرية لا تعلق العامل عنها، وإنما تعلق العامل الاستفهامية"[4].

1- شرح الدماميني على المغني، نقلا عن (حاشية الشمني:2 /131-130).

2- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.3 /96.

3- البحر المحيط.7 /396.

4- البحر المحيط.7 /397.

ومهما يكن من أمر فإن ما زاده قباوة من جملة المبتدأ وجملة الفاعل على أنهما جملتان صغريان في جملتين كبريين يسوغه أنهما قاما مقام أحد ركني الجملة، أي عمدة الكلام وهو المسند، ولكن كما تبين لنا على غير مذهب الجمهور.

قال د.محمد الأنطاكي:" إن الأصل في العربية أن يكون الإسناد بين مفردين، نحو (زَيْدٌ عَالِمٌ)،ولكن العربية تتسامح في أن يكون أحد طرفي الإسناد جملة، شريطة أن يظل الطرف الآخر مفردًا، فمن سماحتها بأن يكون الخبر وحده جملة قولك (زَيْدٌ يَنْظِمُ الشِّعْرَ)، ومن سماحتها بأن يكون المبتدأ وحده جملة قولهم (تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)، وقوله تعالى{سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ (أَأَنْذَرْتَهُمْ) أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ}، أما أن يكون كلا طرفي الإسناد جملة فهذا غير جائز، لأنه يبعد الإسناد كثيرا عن شكله الأصلي"[1].

هذا وإذا كان قباوة قد وسع شيئا من تقسيم ابن هشام للجملة الكبرى والصغرى بما أضافه من جملة المبتدأ وجملة الفاعل فإن د. محمد إبراهيم عبادة قال:"وددت لو أن النحويين عنوا بما سماه ابن هشام الجملة الصغرى، وأطلقوا هذه التسمية على الجملة الواقعة نعتا وصلة وحالا ومفعولا به ونائبا عن الفاعل ومعترضة، وأطلقوا الجملة الكبرى على الجملة المتضمنة للجملة الصغرى الواقعة في المواقع السابقة"[2].

ولكنه عوض أن يبين وجه هذا الذي وده من عمل النحاة راح يقرر تقسيما جديدا للجملة العربية، فقسمها إلى: الجملة البسيطة، والجملة

---

1 - المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها،د.محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، بيروت، ط3. 3 /340.

2- الجملة العربية:دراسة لغوية نحوية، د.محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988م.ص152.

الممتدة، والجملة المزدوجة أو المتعددة، والجملة المركبة، والجملة المتداخلة، والجملة المتشابكة، والحق أنه لم يأت بجديد سوى تلك المصطلحات، وإلا فإن كل تقسيماته قد استوفاها النحاة السابقون ولم يشذ عنهم منها شيء، وأوضح مثال على ذلك أن ما سماه بالجملة المتداخلة هو ما تناوله النحاة باسم الجملة الكبرى والجملة الصغرى.

لكن علي أبو المكارم - وهو يتحدث عن وقوع التركيب الإسنادي موقع المسند أو المسند إليه - قال:" وأما التركيب الإسنادي فنعني به هنا ما يشيع التعبير عنه في التراث النحوي بالجملة الصغرى، التي تقع في إطار جملة أكبر، تكون خبرا عنها أو حالا لما في حيزها، أو صلة له، أو وصفا، أو مضافا إليه"1، فوسع من مدلول الجملة الكبرى لتشمل كل جملة فيها أكثر من عمليتين إسناديتين.

ذلك:" أن الأساس الذي يقوم عليه هذا التصنيف –كما قال الباحث محمد الشاوش- لم يكن النظر في الجمل من حيث صورة تركيبها مطلقا، إنما كان النظر في الجملة باعتبارها مدمِجة لجملة أخرى فتكون الجملة الكبرى، أو كونها مدمَجة في جملة أخرى فتكون الجملة الصغرى ...

فهذا التصنيف يعتمد على انضواء الجملة داخل بنية تركيبية عاملية أكبر منها، أو كونها بنية عاملية تنضوي فيها جملة من الجمل، وهو تصنيف مهيأ للتصنيف القائم على علاقات الجمل في مستوى نص الخطاب، إذ به يتم تمييز الجملة غير المستقلة التي لا يحسن السكوت عليها ولا تتم منها الفائدة من الجمل التي يتوفر فيها شرط الإسناد والاستقلال بالفائدة.

---

1 - مقومات الجملة العربية.ص109 هامش رقم:1.

فالجمل الصغرى هي جمل من حيث قيامها على الإسناد، وهي صغرى من حيث افتقارها إلى شرط الاستقلال التركيبي الإعرابي الصناعي، لأنها تشغل محلا في بنية إعرابية أكبر منها، والجمل الكبرى هي الجمل التي توفر للصغرى البنية العاملية التي تحتضنها والتي تجعلها بالتالي جملة لها محل من الإعراب"[1].

وهذا الذي قاله هذا الباحث من أن أساس تصنيف الجملة إلى كبرى وصغرى وبالتالي إلى جملة لها محل من الإعراب وجملة ليس لها محل، أي انضواء جملة في جملة، هو تصنيف يتقاطع مع تصنيف الجمل في النحو التفريعي التحويلي إلى جملة مدمجة وجملة غير مدمجة.

ويؤكد هذا ما قاله د.حلمي خليل في تعليقه على نظرية ينجيف(yngve)[2]:"ومعنى هذا أن في كل جملة دلائل من ألفاظها تستدعي كلمات أخرى تؤدي إلى تركيب جمل أخرى، تندمج في الجملة الأصلية، وهي تشبه عملية تداعي المعاني، وهو يرمز إلى الألفاظ أو الجمل كما هو واضح من الرسم البياني برموز مجردة[3]، حيث تضاف جملة جديدة إلى الجملة الأصلية، وصولا إلى نوع من التحديد، وليس لمجرد تداعي المعنى

1- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، محمد الشاوش.ص288.

2- "هذه النظرية التي أشار إليها المؤلف (أي:جون ليونز) تحاول أو تفسر كيف تعمل الذاكرة عند تخليق جملة في الذهن، وخاصة الجمل المركبة التي تحتوي على أكثر من جملة بسيطة، وهي نظرية تلجأ إلى التجريد في التعبير عن ذلك كما هو شائع في الدراسات اللغوية المعاصرة التي تعمل في إطار النظرية التحويلية، هذه نظرية تقوم كما يقول المؤلف على أساس أن ما يدخل إلى الذاكرة أولا يخرج منها أخيرا، والعكس صحيح".نظرية تشومسكي اللغوية، جون ليونز،ترجمة:د.حلمي خليل،ص218، هامش رقم:1.

3- وذلك في ص216.

وحده، ويتخذ ذلك كله صورة تراكيب تتكرر، سواء قبل الجملة الأصلية أو بعدها،أو كما يقول، سواء من ناحية اليمين أو اليسار، ولكن لا بد أن نلاحظ أن اليمين أو اليسار يتحددان بالنسبة للجملة النواة أو الجملة الأصلية"[1].

ولكي يوضح د.حلمي خليل ذلك جيدا فإنه قال:"فإذا قلت (زَيْدٌ فِي الدَّارِ) فهذه الجملة هي الجملة النواة، أو الجملة الأصلية، ولكن إذا قلت (زَيْدٌ فِي الدَّارِ الَّتِي وَرِثَهَا عَنْ أَبِيهِ) فإن جملة الصلة هي جملة ليست أصلية، وإنما جملة أخرى اندمجت مع الجملة الأصلية، وسنلاحظ أن اللغة العربية غالبا ما يتم الاندماج فيها من ناحية اليسار دون اليمين"[2].

ثم ليبين أن ظاهرة دمج جملة في جملة -كما عند تشومسكي، أو ظاهرة الإضافة في العمق أي في عمق الجملة كما عند ينجيف- قد عرفها نحاة العرب قال:

"وقد لفتت هذه الظاهرة أنظار علماء العربية القدماء – أعني إضافة الجمل إلى الجملة الأصلية – فيما ذهب إليه ابن هشام من تقسيم الجمل إلى جملة صغرى وجملة كبرى، وهذا التقسيم هو إدراك واضح لفكرة الجملة النواة أو الجملة الأصلية، وما يضاف إليها بعد ذلك من جمل أخرى، حتى تتحول إلى جملة كبرى أو جملة مركبة، وهو تقسيم الجملة الكبرى إلى ذات وجه وإلى ذات وجهين"[3].

1- نظرية تشومسكي اللغوية،جون ليونز،ترجمة: د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1985م. ص218.

2 - المرجع نفسه.

3- المرجع نفسه.

والجملة النواة هي الجملة المركبة من مسند (prédicat)،ومسند إليه (sujet) فقط،وتسمى بالإنجليزية (Kernel Sentence)،وبالفرنسية (phrase noyau) وهي الجملة الأصلية عند النحاة العرب، وهي التي عرفها ابن هشام بقوله:"والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ(قَامَ زَيْدٌ)، والمبتدأ وخبره كـ(زَيْدٌ قَائِمٌ)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضُرِبَ اللِّصُّ) و(أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ) و(كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا) و(ظَنَنْتُهُ قَائِمًا)".[1]

ذلك أن الجملة الأصلية لا كبرى ولا صغرى[2]، وإنما تصير كبرى أو صغرى بعملية الإدماج التي نحن بصدد الحديث عنها، ولذلك فلا معنى لاستدراك الجملة التي لا كبرى ولا صغرى على ابن هشام كما فعله بعض شراح المغني على ابن هشام،كالدسوقي[3].

قال د.حلمي بعد ما ذكر ما فعله ابن هشام من تعريف للجملة النواة أو الجملة الأصل وأن أمر اسميتها أو فعليتها يتحدد بصدرها أي المسند أو المسند إليه، وأن الجملة الكبرى تنقسم إلى ذات وجه وإلى ذات وجهين، وأن الجمل التي لا محل لها من الإعراب سبع جمل،والجمل التي لها محل من الإعراب سبع أيضا:

"واللافت للنظر هنا أن ابن هشام فيما يبدو يرى أن هذه الجمل سواء التي لا محل لها من الإعراب أو التي لها محل من الإعراب ما هي إلا جمل

1 - مغني اللبيب.ص490.

2 - وقد سماها ابن جماعة الجملة الوسطى وقال:"وجه تسميتها وسطى لأنها صغرى باعتبار ما فوقها، وكبرى باعتبار ما تحتها"،انظر:أقرب المقاصد في شرح القواعد، ابن جماعة، تح:د.هشام محمد عواد الشويكي،مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) مج:15،ع:2،يونيه،2007م.ص1207.

3 - حاشية الدسوقي على المغني.2/51.

مندمِجة في الجملة الأصلية، أي بعبارة أخرى أن هذه الجمل تشكل عمقا زائدا للجملة الأصلية"[1].

قال:"وهنا نجد أن المعنى والإعراب مما يتدخلان في تحديد هذا العمق عند نحاة العربية، أما عند علماء النحو التحويلي فإن تطبيق القوانين أو القواعد التحويلية هي التي تحدد هذا العمق، ولكن نحاة العربية وعلماء النحو التحويليين يتفقون على أن لهذا العمق حَدًّا يقف عنده، فيما أشار إليه ابن هشام بعدد الجمل التي يجوز الاعتراض بها وحصرها فيما بين جملتين إلى سبع جمل كما جاء ذلك عن الزمخشري في تفسيره لسورة الأعراف"[2].

يشير بكلامه هذا إلى أن الجملة يمكن أن تطول بواسطة هذا التداخل والدمج إلى غير غاية، ولكن كما قال أ.د. الحاج صالح:"يمكن أن تطول هذه الوحدات إلى ما لا نهاية، إلا أن قدرة الإنسان محدودة على الإتيان أو على فهم الوحدات الكثيرة الكلم، والمتداخلة العناصر"[3].

ولذلك خلص تشومسكي:" إلى أن تكرار التداخل يؤدي إلى عدم للقبولية، كما أن التراكيب الذاتية التضمين (Self Embedded Construc-tion) يؤدي إلى عدم القبولية بشكل أكثر جذرية، وهذا يوضح لنا أن الزمن الذي تستغرقه العمليات الذهنية في الذاكرة لاستيعاب الجمل المتضمنة لتراكيب مدمجة أطول من الزمن الذي تستغرقه في استيعاب الجمل

1- نظرية تشومسكي اللغوية.مرجع سابق

2- المرجع نفسه.

3 - بحوث ودراسات في علم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، 2007م.ص193.

البسيطة، لذلك يجب أن تكون هناك حدود معينة لمثل تلك الجمل حتى تكون مقبولة"[1].

وأما الاختلاف الذي وقع بين الزمخشري وابن مالك،وبين أبي حيان،في عدد الجمل التي يجوز الاعتراض بها، فالزمخشري قال:" وقوله **{وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ القُرَى}**إلى **{يَكْسِبُونَ}** [2]وقع اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه"[3]،وابن مالك قال:"هذا اعتراض تضمن سبع جمل"[4]، فوافقه ردا على أبي علي الفارسي،الذي قال لا يجوز الاعتراض بأكثرمن جملة واحدة، وقال أبو حيان:" وتسمية ما تضمنه هذا الكلام سبع جمل فيه تسامح، بل هي أربع جمل"[5]، وسبب الخلاف هو الخلاف في تعريف الجملة، هل بينها وبين الكلام ترادف أم تخالف، ولذلك استدرك ابن هشام على هؤلاء وعلى هؤلاء، فكان على ابن مالك القائل بالتخالف أن يعدها ثماني جمل، وعلى أبي حيان القائل بالترادف أن يعدها ثلاثا[6].

فالأمر كما قال د. عز الدين مجدوب:" من الجدير بالملاحظة أن ابن هشام يقدم شاهدا حيا على اختلاف بعض النحاة واللغويين إجرائيا في

---

1 - الجمل الفرعية في اللغة العربية.ص163.

2- وذلك في قوله تعالى**{ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون .ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون .أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون}**[الأعراف:95.97].

3-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407م.2 /134.

4- شرح التسهيل.

5- التذييل والتكميل، أبو حيان، تح: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من 1. إلى 5) وباقي الأجزاء دار كنوز إشبيليا، ط1، 9 /202.

6- انظر:مغني اللبيب.ص491.

تقطيع النص القرآني، لاختلافهم في تحديد مضمون مصطلح جملة: أهي وحدة كبرى لتقطيع النصوص أم هي مكوّن جزئي من مكوّنات هذه الوحدة الكبرى"[1].

والحق أن الزمخشري لم يعد الجمل المعترضة في الآية الكريمة بسبع، وإنما قال عنها بأنها معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه فقط، ولو عدها سبعا لكان مخالفا لمذهبه المعروف بترادف الجملة والكلام، وابن مالك هو الذي قال:" هذا اعتراض تضمن سبع جمل"، لأنه قائل بالتخالف، فكيف زعم ابن هشام أن ابن مالك قال:" إن الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل ؟" فقوّله مالم يقل وغلط على الزمخشري، وتبعه في ذلك د.حلمي.

ويواصل د.حلمي كلامه السابق بقوله:" لكن هذا الحد للعمق يختص فيما يبدو بالجمل المعترضة، وليس حدا مطلقا، لأن الجملة وهي تنطق شيئا فشيئا اعتمادا على المخزون في الذاكرة سواء كانت الذاكرة طويلة المدى أو قصيرة المدى تختلف من شخص إلى شخص، بل من لغة إلى لغة، طبقا للطاقة التركيبية لهذه اللغة في إدماج جمل أخرى سواء من اليسار أو من اليمين"[2].

وخلاصة قوله في مدى امتداد الجملة :" أنها عملية ذات أبعاد لغوية تتصل بثقافة المتكلم اللغوية وقدرته وتحكمه في التراكيب، كما تتصل بعمليات نفسية وشعورية، ولذلك يختلف طول الجملة وطريقة تكوينها من متكلم إلى آخر، ومن كاتب إلى كاتب، ولا شك أن الدراسة المقارنة بين

1- المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، د. عز الدين مجدوب، دار محمد علي حامي، تونس، ط1، 1998م. ص155.

2- نظرية تشومسكي اللغوية.مرجع سابق.

لغةِ الكُتَّابِ قديما وحديثا أيضا تثبت هذا التفاوت والاختلاف في طول الجمل وقصرها، وأظن أن علم الأسلوب يستطيع أن يقدم في هذا الصدد خدمة لغوية جليلة، ثم على ضوء هذه الدراسات نستطيع أن نقوم بالوصف والتفسير لمثل هذه الظاهرة"[1].

ومما يجدربنا ذكره بعد كل ما سبق أن ابن هشام لما ذكر الجملة الكبرى وقال إنها:"هي الاسمية التي خبرها جملة...وقد يقال: كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل"، يحتمل أنه لم يقصد حصرها في هذين النوعين من الجمل، وإن كنا قلنا: بادي الرأي أنه قصد الحصر،وإنما قصد أن كل جملة لها محل من الإعراب فهي جملة صغرى في ضمن جملة كبرى، فيدخل في ذلك كل جملة وقعت حالا أو صفة أو مفعولا به أو مضافة إلى ظرف أو في موضع جزم، وسبب هذا الاحتمال شيئان:

أولهما أنه أعقب ذلك بالحديث عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب، والتي لها محل، وبدأ في (المغني) بالأولى كما قال:" لأنها لم تحل محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل"[2]، وعكس في (الإعراب عن قواعد الإعراب)3 فبدأ بالثانية: "لتعلقها بالإعراب، وهو المقصود الأصلي من الكتاب"4، وهو ما فهمه د. حلمي خليل كما نقلناه عنه سابقا، وتبعته عليه الباحثة معصومة عبد الصاحب فإنها قالت:

1- نظرية تشومسكي اللغوية، جون ليونز، ترجمة:د.حلمي خليل.ص218 - 220.

2 - مغني اللبيب.ص500.

3 - الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام، تح: علي فودة نيل،الناشر:جامعة الرياض. ص33 - 41.

4- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، محيي الدين الكافيجي، تح: د. فخر الدين قباوة، دار طلاس للترجمة والنشر، دمشق، سوريا، ط3، 1996م.ص82.

" وإذا نظرنا إلى تقسيم الجملة عند ابن هشام وتعريفه للجملة الكبرى والجملة الصغرى نجد شبها بينهما وبين تقسيم التحويليين للجملة الأصلية والجملة المدمجة، فالجملة الكبرى: (هي تركيب يشتمل على جملتين أو أكثر، والجملة الأولى هي الأصل الذي تتفرع عنه جمل أخرى)، وأما الصغرى فـ(هي الجملة التي تكون جزءا من الجملة الكبرى، فالإسناد فيها تابع للإسناد الأصلي حيث يكون المسند فيها).

وعلى هذا فالجمل الكبرى تشكل نوعا من الجمل المعقدة (Complex Sentences) في حين تماثل الجمل الصغرى نوعا من الجمل المدمجة (Embedded Sentence)"[1].

قالت:"ومن الملاحظ أن ابن هشام بعد تقسيمه الجملة إلى صغرى وكبرى وتوضيحه لهما تناول الجمل التي لا محل لها والتي لها محل من الإعراب، فكأنه يشير بذلك إلى أن تلك الجمل بنوعيها تمثل الجمل المدمجة في الجملة الأصلية"[2].

والسبب الثاني: أن أحد النحاة السابقين على ابن هشام وهو ابن السيد البطليوسي (521 هـ) – وقد كنا نقلنا عنه كلامه في شرح بيتي الربيع- قال:"والجملة الكبرى: هي كل جملة لا موضع لها من الإعراب، والجملة الصغرى: هي كل جملة لها موضع من الإعراب، لأن كل جملة يقدر في موضعها المفرد فلها موضع من الإعراب، وكل جملة لا يقدر في محلها المفرد فلا محل لها من الإعراب"3، فدخل في هذه الكلية كل جملة لها

1- الجمل الفرعية في اللغة العربية، د.معصومة عبد الصاحب، كنوز المعرفة، دون تاريخ أو طبعة أو بلد.ص50.

2- المرجع نفسه.

3- الحلل في شرح أبيات الجمل.ص44.

موضع من الإعراب سواء كانت جملة حال أو صفة أو مفعول به أو مضاف إليه أو في موضع جزم، وقد سبق مثل هذا الحكم في كلام السيرافي والرماني وابن جني وابن مضاء.

وأما قوله بعد ذلك:" كقولك (زيدٌ أبوه منطلقٌ) فهذه الجملة كلها تسمى: كبرى، وأما قولك: (أبوه منطلقٌ) فتسمى: صغرى، لأنها في موضع خبر المبتدأ، وهي جزء من الجملة الكبرى"[1]. فهو مجرد مثال قدمه للشرح والتفسير لا غير.

وقد ذهب د. عز الدين مجدوب إلى أن مصطلح (جملة لا محل لها من الإعراب) مساوٍ في الغالب لما يسميه المحدثون جملة مستقلة، قال:" ولعله يفسر اشتهاره، إذ يبدو لنا أن مصطلح الجمل التي لا محل لها من الإعراب يساعد في عدد كبير من الحالات على تعيين الوحدة الكبرى لتقطيع النصوص وتمييزها من المركبات المشابهة لها والواقعة مركبات جزئية"[2].

ثم ليوضح سبب غفلة الدارسين المعاصرين عن ذلك وحملاتهم المسعورة على النحاة وعملهم قال:" ولكن مهاجمة الإعراب وتسمية الوحدة الكبرى للتحليل هذه التسمية غير المباشرة هي التي جعلت المحدثين يظنون أن النحاة لم يدرسوا الجملة أو لم يدرسوها إلا بمقتضى ما لها من علاقة بالمفرد"[3].

قال:" ويدل على ما ذهبنا إليه أننا إذا تتبعنا الجمل السبع التي اعتبرها ابن هشام جملا لا محل لها من الإعراب ألفيناها في أغلبها مطابقة لما يعنيه المحدثون اليوم بالوحدة الكبرى للتحليل، لا نستثني من ذلك إلا الجملة... الواقعة صلة لاسم أو حرف، والجملة...الواقعة جواب شرط، لما يثيره

1 - المرجع نفسه.

2- المنوال النحوي العربي.ص157.

3- المرجع نفسه.

الشرط وجوابه من إشكالات..."[1]، ثم قدم عرضا لبقية الجمل التي لا محل لها من الإعراب دعما لهذا الفرض.

والحق أن جملة الشرط وجملة جوابه معا ينبغي أن ينظر إليهما على أنهما جملة واحدة، وهي الجملة الشرطية، كما سماها الزمخشري[2]،وينبغي أن تعتبرهذه الأخيرة جملة كبرى، كما فعل الشيخ ابن تيمية[3]، وبالتالي فهي جملة لا موضع لها من الإعراب، أي أنها جملة مستقلة بالإفادة، وقد قال بهذا بعض الدارسين المعاصرين، منهم على سبيل المثال مهدي المخزومي[4] وعلي أبو المكارم[5]، وكان بعض النحاة من المتقدمين قد نوهوا بأن جملة الشرط وجملة الجزاء هما بمثابة المبتدأ والخبر[6].

1- المرجع نفسه.

2 - قال علي أبو المكارم في (التراكيب الإسنادية:ص141:" لعل أقدم من يرد إليه مصطلح (الجملة الشرطية) الزمخشري...إذ إليه يعود فضل ابتكارهذا المصطلح من ناحية، وإقرارما يمكن أن يعد اعترافا باستقلال هذه الجملة".

3 - قال في (مجموع الفتاوى:15 /276) على قوله تعالى{**أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ**}[المؤمنون:35]:"كل واحدة من هاتين الجملتين جملة شرطية، مركبة من جملتين جزائيتين، فأكدت الجملة الشرطية بـ(أن) على حد تأكيدها في قول الشاعر:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا * يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ ثم أكدت الجملة الجزائية بـ(أن)، إذ هي المقصودة، على حد تأكيدها في قوله تعالى{**وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ**}[الأعراف:170]، ونظير الجمع بين تأكيد الجملة الكبرى المركبة من الشرط والجزاء وتأكيد جملة الجزاء قوله تعالى{**إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ**}[يوسف:90]"

4 - انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه.ص284 وما بعدها.

5 - انظر: التراكيب الإسنادية.ص141 وما بعدها.

6 - كقول ابن السراج في (الأصول:2/158):"لا بد للشرط من جواب، وإلا لم يتم الكلام، وهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من خبر". وقول السيرافي في (شرح

ثم مع شيء من التحفظ قال عزالدين مجدوب بعد ما سبق نقله عنه:" فإننا نزعم أن تعريف القدماء للوحدة الكبرى للتحليل تعريفا بالسلب حين قالوا: هي التي لا محل لها من الإعراب ولم تحل محل المفرد، لا يبعد عن تعريف بلومفيلد أو ما يلي Meillet للجملة بالسلب أيضا، ونرى أن هذا ليس من باب الصدفة أو الاتفاق، وأن له تفسيرا ضمن ثنائية مادة العلم وموضوعه، وبصفة أعم ضمن تطور العلوم"[1].

أقول: بل إن نحاتنا الأوائل الذين قالوا بترادف الجملة والكلام على الخصوص صرحوا باستقلالية الجملة بالإفادة، ولم يكتفوا في تعريفها بالسلب، كقول ابن جني في (الخصائص): " أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل"[2]، وقوله في (اللمع):"وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه"[3]،"وقال ابن هشام: الكلام ما قام من مسند ومسند إليه واستقل بمعناه"[4]، وهو مذهب سيبويه حين قال:"واعلم أن (قلت) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا، نحو:قلت زيد منطلق"[5]، قال ابن جني معلقا:"فتمثيله بهذا يعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائما برأسه مستقلا بمعناه،"، أو كما قال:"الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها، الغانية عما سواها" [6].

الكتاب:3/284):"الشرط والجواب هما في الأصل جملتان متباينتان، ربطهما حرف المجازاة، فصارتا كشيء واحد".

1- المرجع نفسه.ص-64 65.

2 - الخصائص:1/18.

3 - اللمع في العربية، ابن جني، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص26.

4 - التذييل والتكميل.1/38.

5 - الكتاب:1/122.

6 - المرجع نفسه.

وهؤلاء وإن كانوا يقولون باستقلالية الجملة لأنها مرادف للكلام فقد كانوا يسمون التراكيب الإسنادية الواقعة ضمن الجملة الكبرى كمسند أو عنصر متمم جملة مجازا، أي باعتبار ما كان، ولذلك قال ابن مالك:"صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقةً إلا على الجمل المفيدة"1، وفي ذلك قال ناظر الجيش:" وأما إطلاق الجملة على الواقعة شرطا أو جوابا أو صلة فإطلاق مجازي،لأن كلا منهما كان جملة قبل،فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان".[2]

الخلاصة:

إن موضوع الجملة الكبرى والجملة الصغرى يدخل في صميم ظاهرة أعم وأشمل سماها سيبويه (الإطالة) وسماها التحويليون (الإدماج) وفيها قال أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح:

" إن هناك ظاهرة خطيرة في اللغة، وفي جميع اللغات البشرية، وهي تداخل مستوياتها (Embedding) وذلك مثل تضمن أو احتواء وحدة من المستوى الأوسط وهو مستوى اللفظة لوحدات من المستوى الأعلى الخاص ببناء الكلام، بل للوحدات التي هي من نفس مستواها: لفظة داخل لفظة، أو بالأصح: لفظة في موضع كلمة"[3].

---

1 - شرح التسهيل، ابن مالك، تح:د.عبد الرحمن السيد- د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،دون. 1 /5.

2 - حاشية الشنواني على موصل الطلاب، تح: الشيخ محمد شمام، مطبعة النهضة، تونس، ط2، 1373 .ص49 - 50.

3- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، 2007م. 1 /330.

ونبه إلى أن:" أول من تفطن إلى الأهمية القصوى التي تكتسبها هذه الظاهرة بالنسبة لجميع اللغات هو نوام تشومسكي، وأعطاها اسم الـ(Recursiveness) أي قدرة الشيء على التكرار إلى ما لا نهاية، ويسمي سيبويه هذه الظاهرة (إطالة)"[1].

ثم فصل الأستاذ القول في الإطالة فقال:"وهي إطالتان في الحقيقة:

إطالة اندراجية: وهي هذه التي وصفناها الآن: اندراج الأعلى في الأسفل: تركيب في موضع لفظة أوكلمة، أولفظة في موضع كلمة.

وإطالة تدرجية: على مدرج الكلام غير اندراجية، وهي تكرار ما يحتوي عليه الموضع هو نفسه أو ما يقوم مقامه، وتسمى عند سيبويه تكرارا أو تثنية أوعطفا"[2].

قال الأستاذ:" فأما الإطالة بإدراج شيء في شيء فهي أيضا نوعان:

1 -نوع يحصل بمجرد إقامة تركيب أو لفظة في موضع الاسم، ويقع ذلك عند سيبويه في ستة مواضع..."[3]. فذكرها،ومثل لها بأمثلة سيبويه في جدول حملي حسب البنية العاملية التي وضعها:[(ع ← م1) ± م2] ± خ.

2 - " أما النوع الثاني فيقع الاندراج فيه برابط، وهو في العربية (أنْ) أو ما يقوم مقامها، و(أنَّ) المفتوحة و(ما) المصدرية، وتسمى كلها مصدرية لأنها مع صلتها تأتي في موضع مصدر، وهناك أيضا الموصول (مَنْ) و(ما) و(الذي) وأشباهه، فإن جميع هذه الموصولات تكون مع صلتها – مهما طالت – اسما واحدا، كما أن جميع العناصر المندرجة يمكن أن تطول إلى ما لا نهاية وهي في موضع اسم واحد".

1 - المرجع نفسه.

2- المرجع نفسه.

3 - المرجع نفسه.

ثم قال:" أما الإطالة غير الاندراجية فتحصل:

1 -بمجرد تكرير محتوى الموضع فيسمى تعددا إذا كان بدون رابط، وإذا كان هناك رابط فهو عند سيبويه اشتراك، وعطف نسق عند من تلاه.

2 -بتكرير الموضع دون محتواه، أي بزيادة نفس العنصر في نفس الموضع، للتوكيد أوما يقوم مقامه للتوضيح، وهو البدل أوعطف النسق"[1].

1 - المرجع نفسه.1 /332.

وقفات تأمّلية في الجوانب النّحوية للقراءات القرآنيّة

د. حورية عبيب
أستاذة محاضرة (أ)
كلية العلوم
الإسلاميةجامعة الجزائر 1

أسعى في هذه المقالة إلى بيان الثراء الذي أ دخلته القراءات القرآنية على تحليل علمائنا من قراء ومفسّرين ولغّويين ونحويين، إذ جعلتهم يستخدمون عقولهم ليبيّنوا معانيها المختلفة وليكشفوا عن أسرار صيغها وتراكيبها، ويبرزوا دقائقها النحوية. فتكاثرت الأوجه الإعرابية على اللفظ الواحد في القراءة القرآنية تكاثرا نتج عنه اختلاف في تأويل هذه الآية الكريمة أو تلك وتفسيرها على أوجه متعدّدة.

إنّ القراءات القرآنية غنية بالمسائل النّحوية والظواهر اللّغوية التي تثري اللغة وتضيف لمسات جديدة إلى مسيرة النحو العربي، بل إنّ في القرآن الكريم وقراءاته صورًا كثيرة من الإعجاز النّحوي، وأعني بالإعجاز النحوي الارتقاء في نظم الكلام حتى يخرج عن مقدرة البشر ويعجزهم عن محاكاته.

ورأى عبد القاهر الجرجاني[1] أنّ النظم هو توخّي معاني النّحو، وأنّه يقوم على تلاؤم المعاني في الكلمات المفردة تلاؤما يساعد على أداء المعنى العام المقصود في جمال وقوّة، ويتمّ نظم القرآن الكريم نظما مستقيما متلائما بفضل علم النحو بمعناه الواسع الذي يشمل علم المعاني من علوم البلاغة وعلم النّحو.

إنّ للنظّم صلة بالنّحو، فهو الاستخدام النّحوي، وهذا لا يعني –كما أوضح عبد القاهر الجرجاني[2] –مجرّد قواعد النّحو، فهي ممّا يعرفه كل عربي سليم الفطرة، وإنما يقصد من ذلك دقائق تأليف الكلام وأسرار الترابط بين مفرداته، فالعرب جميعهم يعرفون أنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمضاف إليه مجرور، لكن إدراك الفاعل في مثل قوله تعالى: {فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ} [3]، هو الذي يقتضي الذوق والعلم بالنظم، وهكذا في قوله تعالى: {وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً}[4]، وهذا ليس علما بالإعراب وإنّما بالوصف الموجب للإعراب، وهذا واضح في قوله: "واعلم أن ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها"[5].

أكد عبد القاهر الجرجاني أثر التركيب النحوي في المعنى، وما يترتب عليه من بلاغة في التعبير، فتعلق بآفاق من النحو الجمالي تتجاوز البحث في الصواب والخطأ.

والحقّ إنّ ميادين الإعجاز في النص القرآني مترامية الأطراف، لا يحدّها زمان ولا مكان، ولا تنفد مادتها، وفي دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني محاولات كثيرة لتلمس جوانب الإعجاز النحوي في آي الذكر الحكيم، كما شكّلت التجربة النحوية لعلمائنا في معالجة الوجوه النحوية التي قرئت

بها بعض آي الذكر الحكيم لونًا متميّزًا من ألوان البحث النحوي، وقد بدا هذا جليًّا في كتب معاني القرآن وإعرابه وتفسيره وقراءاته وإعجازه، وتوضيحًا لجهود علمائنا في هذا المجال، اخترت سورة الأنعام نموذجا لبيان تحليلهم النحوي للقراءات القرآنية ومدى مساهمتهم في هذا الجانب النحوي القرائي.

والآيات القرآنية الكريمة التي أقوم بتحليها في هذا العمل هي: 23، 38، 54، 55، 74، 94، 112، 137، 139، 145، 153، 154، 160، فكانت ثلاث عشرة آية كريمة.

1 -الآية الكريمة: {وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ} [6].

ذكر ابن مجاهد اختلاف القرّاء في النصب والخفض من قوله تعالى (ربّنا) مبيّنا أنّه قرأه ابن كثيرونافع وعاصم وأبوعمرو وابن عامربالكسر، وأنّه قرأه حمزة والكسائي بالنصب[7]، وأوضح الفرّاء أنّ خفض لفظ"ربّنا" على جعله محلوفًا به[8] ، فهوتابع لاسم الله تعالى، فإمّا أن يكون نعتًا له[9]، وإمّا بدلاً أو عطف بيان[10] ، كما بيّن أنّ نصب (ربّنا) قراءة الأعمش على النّداء [11] ، والتقدير: يا ربّنا ما كنّا مشركين، لأنّ لفظ الجلالة (الله) قد تقدّم ذكره، فنادوا بعد ذلك مستغيثين [12] ، وأكّد هذا المعنى أبوزرعة[13] مبيّنا أنّ هذه الآية الكريمة ابتدأت بمخاطبة الله تعالى إيّاهم، إذ قال تعالى للذين أشركوا: {أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ } [14] ، فجرى جوابهم إيّاه على نحوسؤاله لمخاطبتهم إيّاه، فقالوا:" والله ربّنا"، بمعنى: والله يا ربّنا ما كنّا مشركين، فأجابوه مخاطِبين له كما سألهم مُخاطَبين.

وذكرمكي بن أبي طالب [15] أنّه فصل بالنداء بين القسم وجوابه، وذلك حسن، لأنّ فيه معنى الخضوع والتضرع حين لا ينفع ذلك، وأجازأبو البقاء

العكبري[16] نصب لفظ (ربّنا) على إضمار العامل، أي على الاختصاص، فعامله محذوف وجوبًا تقديره: أعني.

وأشار أبو حيان الأندلسي[17] إلى أنّه قرأ عكرمة سلاّم بن مسكين "والله ربُّنا" برفع الاسمين على أنّ في الآية الكريمة تقديما وتأخيرًا، والتقدير: ما كنا مشركين والله ربُّنا، وهي قراءة شاذة.

2 -**الآية الكريمة:** {وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ}[18].

بيّن أبو جعفر النحّاس[19] أنّه قرأ القرّاء قوله تعالى: "ولا طائر" بالخفض عطفا به على لفظ" دابة"، وأنّه قرأه الحسن وعبد الله بن أبي إسحاق بالرفع عطفا به على موضع "دابة"، لأنّ موضعها الرفع، والتقدير: وما دابة ولا طائر يطير بجناحيه: فـ(مِن) حرف صلة وتوكيد، و(دابة) مجرورة لفظا مرفوعة حكمًا.

3 - **الآية الكريمة:** {كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ } [20].

ذكر ابن مجاهد[21] اختلاف القرّاء في قراءة هذه الآية الكريمة مبيّنا أنّه قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي" إنّه مَن عمل...فإنّه غفور رحيم" مكسوري الألف، وقرأ عاصم وابن كثير:" أنّه من عمل فأنه غفور رحيم" بفتح الألف فيهما، وقرأ نافع" أنّه من عمل" بفتح الألف، و"فإنّه غفور" بكسرها، وهي قراءة الأعرج كما ذكر سيبويه[22].

وأوضح ابن جرير الطبري[23] أنّ حجّة من قرأ بفتح الهمزة من (أنّه) وبكسرها من "فأنّه"، أنّه جعل الأولى بدلا من الرحمة، فأعمل فيها (كتب)، كأنه قال: كتب ربّكم على نفسه" أنّه مَن عمل"، وجعل الكسر في الثانية

على الابتداء، أو الاستئناف، لأنّها جاءت بعد الفاء وما بعدها مستأنف، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱللَّهِ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴿٢٣﴾﴾ [24] ، فحُكم (إنّ) في الابتداء والاستئناف الكسر، وبهذا جعل الفاء جوابا للشرط (مَن)، واستأنف (إنّ)، لأنّ ما بعد فاء الشرط يكون الكلام مستأنفا، ومنه قوله تعالى: **{وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ}**[25]، والتقدير في الآية الكريمة السابقة أعني قوله تعالى:"فإنّه غفور رحيم": فهو له غفور رحيم، أو فله المغفرة والرحمة[26].

والحجّة لمن كسرهما جميعا أنّه جعل (أنّه) الأولى مبتدأة، وجعل (كتب)، بمعنى (قال)، وكسر الثانية، لأنّها بعد فاء جواب الشرط[27] ، وعلّل ابن خالويه[28] الكسر فيهما أنّه جعل تمام الكلام في قوله تعالى:"كتب ربّكم على نفسه الرحمة"، ثمّ ابتدأ بقوله تعالى: "إنّه" وعطف الثانية عليها.

وذكر الطبري[29] أنّ حجّة مَن فتحهما جميعا أنّه جعل (أنّ) الأولى بدلا من الرحمة بمعنى: كتب ربّكم على نفسه الرحمة، ثمّ ترجم بقوله:" أنّه من عمل منكم سوءًا بجهالة" عن الرحمة، ثم عطف بـ"أنّه" الثانية على "أنه" الأولى، وجعلهما اسمين منصوبين[30] .

4 -الآية الكريمة: {كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ} [31].

اهتمّ ابن مجاهد[32] بقوله تعالى هذا موضّحا أوجه القراءة وقراءها، فحصر هذا الاختلاف في الياء والتاء، والرفع والنّصب، وذكر أنّه قرأ نافع:" ولتستبين" بتاء الخطاب، و"سبيل" بالنصب، وأنّه قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص "ولتستبين" بالتاء على التأنيث، و"سبيل" بالرفع، وأنّه قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي"وليستبين" بالياء، و"سبيل" بالرفع.

وبيّن الطبري[33] أنّ حجة مَن نصب كلمة (سبيل) أنّه جعل الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم كأنّ معناه عنده" ولتستبين أنت يا محمّد سبيل المجرمين، فكان السبيل مفعولا به للفعل (تستبين)، وفاعله ضمير مستتروجوبا تقديره (أنت)، أمّا الذين قرأوا السبيل رفعًا (ولتستبين) بتاء التأنيث، فقد جعلوا الفعل للسبيل، فرفعوها بالحديث عنها، فكانت التاء علامة تأنيث، ولا ضمير في الفعل، واعتبروا السبيل مؤنثة[34] ، كما قال تعالى: **{قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي}**[35] ، وقوله عزوجل: **{الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجاً }**[36].

وأوضح الزمخشري[37] أنه يقال: استبان الأمروتبيّن واستبنته وتبيّنته، فيكون الفعل لازما ومتعدّيا.

وحجّة من قرأ" وليستبين" بالتاء ورفع السبيل، أنّه جعل السبيل مذكرا[38]، ومنه قوله تعالى:{وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِأَيَٰتِنَا وَلِقَآءِ ٱلْءَاخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ ۚ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ}[39] .

وذهب الطبري[40] إلى أنّ معنى هؤلاء في هذا الكلام، ومعنى من قرأ ذلك بالتاء في (ولتستبين) ورفع (السبيل) واحد، وإنّما الاختلاف بينهم في تذكير (السبيل) وتأنيثها، لأنّ من العرب مَن يذكر السبيل وهي تميم وأهل نجد، ومنهم مَن يؤنّث (السبيل) وهم أهل الحجاز، ثم بيّن الطبري أنهما قراءتان مستفيضتان في قراءة الأمصار، ولغتان مشهورتان من لغات العرب، وليس في قراءة ذلك بإحداهما خلاف لقراءته بالأخرى، ورأى أبو جعفر النحاس[41] أنّ تأنيث السبيل أكثر.

5 -الآية الكريمة: {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ }[42] .

قرأ القراء قوله تعالى: (آزر) بالفتح[43] على أنه بدل من لفظة (أبيه)،

وهو مجرور بفتحه نيابة عن الكسرة، لأنّه ممنوع من الصرف[44] لعلتين هما العلمية والعجمة على قول مَن لم يشتقه من (الأزر) أو (الوزر) أي (الظهر) ومَن اشتقه من واحد منهما قال إنه عربي، ولم يصرفه للتعريف ووزن الفعل، لأنه على مثال أفعل، يقال: رجل أجوف أي عظيم الجوف، وكذا آزر يكون عظيم الأزر معوجّه[45] .

وقرأ أبيّ وابن عبّاس والحسن ومجاهد والضحاك وابن يزيد المدني ويعقوب (آزر) بالرفع على النداء، والتقدير: يا آزر، ورويت عن سلمان التيمي[46]، وهي في قراءة أبيّ (يا آزر) بحرف النداء [47]، و(آزر) مبني على الضمّ في محل نصب، لأنه منادى مفرد.

وذهب الطبري[48] إلى أنّ الصواب من القراءة في ذلك قراءة مَن قرأ ذلك بفتح الراء من (آزر) على إتباعه إعراب (الأب)، وإنّما اختار هذه القراءة لإجماع الحجّة من القرّاء عليها، وصحّ فتح الراء من (آزر) من أحد وجهين، الوجه الأوّل: أن يكون (آزر) اسما لأبي إبراهيم صلوات الله عليه وعلى جميع أنبيائه ورسله، فيكون في موضع خفض ردًّا على لفظ الأب، والوجه الثاني: أن يكون نعتا، فيكون أيضا خفضا بمعنى تكرار اللام عليه، ولكنه لما خرج مخرج (أحمر) و(أسود) ترك إجراؤه، وفعل به كما يفعل بأشكاله، فيكون تأويل الكلام حينئذ: وإذ قال إبراهيم لأبيه الزّائغ أتتخّذ أصناما آلهة.

6 -الآية الكريمة: {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ }[49]

ذكر ابن مجاهد[50] أنه قرأ ابن كثيروأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحمزة قوله تعالى (بينكم) بالرفع، وقرأ نافع والكسائي ذلك نصبا، وروى حفص عن عاصم ذلك بالنصب.

والنّصب في هذه القراءة على الظرفية، ويقوّي هذا قراءة عبد الله بن مسعود:" لقد تقطّع ما بينكم"[51].

وذهب ابن خالويه[52] إلى أنّ نصب (بينكم)- وهو ظرف-يجوز أن يكون مرفوعًا في المعنى بـ (تقطّع)، لكنّه لمّا جرى في أكثر الكلام منصوبا ترك في حال الرفع على حاله حملاً على أكثر أحوال هذا الظرف، فهو فاعل وإن كان مفتوحا، لأنّ من الأسماء ما يكون ظرفا واسما كما في قولنا: زيد دونك، وزيدٌ دون من الرجال، وزيد وسط الدار، وهذا وسطها.

أمّا من قرأ قوله تعالى (بينكم) بالرفع، فقد جعله اسما لا ظرفا[53]، قال أبو عمرو: بينكم أي: وصلكم[54]، فكان فاعلا لـ (تقطع) على اعتبار البين بمعنى الوصل، والتقدير: لقد تقطّع وصلكم أي: تفرّق جمعكم، وأصل (البَيْن) الافتراق، ولكن اتّسع فيه، فاستعمل اسما غير ظرف بمعنى الوصل[55].

7 -الآية الكريمة: {وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ}[56]

أوضح ابن مجاهد[57] أنهّ قرأ ابن عامر وحده (زيّن) برفع الزاي، و(قتل) برفع اللام، و(أولادهم) بنصب الدال، و(شركاءكم) بالياء، وأنه قرأ الباقون (زيّن) بنصب الزاي، و(قتل) بنصب اللاّم، و(أولادهم) بالخفض، و(شركاءهم) بالرفع، على أنّ (قتل) نصب بـ (زيّن)، وخفض (أولادهم) بالإضافة، ورفع (شركاءهم) بـ (زيّن) لا بالقتل، لأنّهم زيّنوا ولم يقتلوا، أي إنّ شركاء هؤلاء المشركين هم الذين زيّنوا لهم قتل أولادهم.

أمّا قراءة ابن عامر، ففيها فصل بين المضاف (قتل) والمضا ف إليه (شركائهم)، بالمفعول به (أولادهم)، والمعنى: وكذلك زيّن لكثير من المشركين

قتلُ شركائهم أولادهم، وعدّ ابن جرير الطبري[58] هذا الفصل قبيحا غير فصيح، وهو قول ابن خالويه[59]، واعتبر مكي بن أبي طالب[60] هذه القراءة ضعيفة للتفرقة بين المضاف والمضاف إليه، ولأنّ الإضافة بمنزلة الصلة، وذلك إنّما يجوز عند النحويين في الشعر، كما انتقد هذه القراءة الزمخشري[61] لضعفها في القياس وهو الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وبيّن أنّ مثل هذا الفصل لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودًا، فكيف به في الكلام المنثور، بل فكيف به في القرآن الكريم المعجز بحسن نظمه وجزالته، وذكر أنّ الذي حمل ابن عامر على هذه القراءة أنّه رأى في بعض المصاحف كلمة (شركائهم) مكتوبة بالياء.

إنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها- متقدّموهم ومتأخّروهم - ولا يجيزون ذلك إلاّ في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن الكريم عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللّحن في لسان العرب، فلا التفات إلى قول الزمخشري ومن تبعه في هذا، لوجود هذا الفصل في الكلام العربي الفصيح، ولا يختصّ ذلك بضرورة الشعر، ويكفي في ذلك دليلا هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت حدّ التواتر وقارئها أعلى القرّاء السبعة سندا وأقدمهم هجرة، وكلامه حجّة وقوله دليل[62].

وذكر الزجاج أنّه قرأ أبو عبد الرحمن السّلمي والحسن ويحيى بن الحارث الذِماري (زين) بضمّ الزاي، و(قتل) بالرفع، و(شركاؤهم) بالرفع مضاف إلى (أولادهم) على أن يكون (شركاؤهم) محمولا على فعل آخر، لأنّ

التقدير كأنه قال: زيّنه شركاؤهم[63] بمعنى: إنّ وجه هذه القراءة الشاذة أن يكون (قتل) اسم ما لم يسمّ فاعله، وأن يكون (شركاؤهم) مرفوعا بفعل مضمر، لأنّ الفعل (زيّن) يدلّ عليه، وعلى هذا يجوز أن يقال: ضُرب زيدٌ عمروٌ، بمعنى: ضربه عمرو[64]، وأكّد هذا التأويل ابن جنّي مبيّنا أن الشركاء في هذه القراءة الشاذة يحتمل أن يكون مرفوعا بفعل مضمر دل عليه قوله تعالى:" زين"، كأنه لما قال: "زين لكثير من المشركين قتل أولادهم"، قيل: من زينه لهم؟ فقيل: زينه شركاؤهم، فارتفع الشركاء بفعل مضمر دلّ عليه (زيّن)، فهو إذا كقول القائل: أكِل اللّحمُ زيدٌ، ورُكِبَ الفرسُ جعفر، يرفع (زيد) و(عمرو) بفعل مضمر دلّ عليه هذا الظاهر[65].

8 -الآية الكريمة: {وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا}[66].

ذكر أبو جعفر النحاس[67] أن كلمة"خالصة" من قوله تعالى ذاك لها أربعة أوجه: قرأها العامة بالرفع والتأنيث، وقرأها قتادة بالنصب والتأنيث، وقرأها ابن عباس (خالصه) على الإضافة، وقرأها الأعمش (خالص) بغير هاء.

إنّ رفع (خالصة) وبالتاء قراءة الجمهور، وهو رفع من وجهين:

الوجه الأول: أن تكون (خالصة) مرفوعة باعتبارها خبر المبتدأ (ما) الذي هو اسم موصول بمعنى (الذي)، مبني في محل رفع مبتدأ، وقوله تعالى:" في بطون هذه الأنعام" صلته، والتقدير: ما في بطون هذه الأنعام خالصة لنا أي خالص لنا، فأنّث للمبالغة في الخلوص، وليكون أيضا بلفظ المصدر نحو العاقبة والعافية[68]، وذكر الفرّاء[69] أنّ (خالصة) أنّثت لِتأنيث الأنعام، وذهب الكسائي[70] والأخفش[71] ومن تبعهما[72] إلى أنّ التاء

للمبالغة كالتاء في علاّمة ونسّابة، وأوضح ابن الأنباري[73] أنّها أنّثت حملا على معنى (ما)، لأنّ المراد بـ (ما في بطون هذه) الأجنّة، وذكّر (محرّم) حملا على لفظ (ما).

والوجه الثاني: أن تكون (خالصة) مرفوعة، لأنّها بدل من (ما) وهو بدل الشيء من الشيء، وهو بعضه، وأن يكون (لذكورنا) هو الخبر[74].

9 -الآية الكريمة: {وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاء} [75].

بيّن ابن مجاهد[76] أنّه قرأ ابن كثير (وإن يكن ميتة) بالياء ورفع (ميتة) خفيفة، وأنّه قرأ ابن عامر (وإن تكن) بالتاء، و(ميتة) رفعا، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر (وإن تكن) بالتاء، و(ميتة) نصبا، وروى حفص عن عاصم (وإن يكن) بالياء، و(ميتة)نصبًا، وعلى هذا فـ (يكون) بالياء، و(ميتة) بالنصب هي قراءة باقي السبعة أعني قراءة نافع وأبي عمرو بن العلاء وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي، وهي قراءة يعقوب وخلف ووافقهما اليزيدي والأعمش من غير السبعة.

والحجّة في هذه القراءة أنه ذكر الفعل (يكن) لتذكير (ما) في قوله تعالى (ما في بطون)، والتقدير: وإن يكن ما في بطونها ميتة، لأنّ الفعل لِـ (ما)، وجعل (كان) ناقصة تحتاج إلى خبر، فأضمر فيها اسمها وهو ضمير (ما) في قوله تعالى: (وقالوا ما في بطون)، ونصب (ميتة) على خبر (كان)، والتقدير: وإن يكن ما في بطون هذه الأنعام ميتة فهم في أكله شركاء[77]، واختار أبو عمرو بن العلاء هذه القراءة، لأنّ ما بعد هذه الآية الكريمة يقوّيها وهو قوله تعالى:" فهم فيه شركاء" ولم يقل (فيها)[78]، وذهب أبو حيان الأندلسي إلى أنّ (الميتة) لكل ميت ذكرا كان أو أنثى[79].

وحجّة من قرأ بالتاء ونصب (ميتة)-وهو أبو بكر كما سبق ذكره-أنه أنّث الفعل لتأنيث الأنعام التي في البطون، والتقدير: وإن تكن الأنعام التي في بطونها ميتة[80].

وحجّة مَن قرأ بالتاء ورفع الميتة أنّه أنّث لتأنيث لفظ الميتة، وجعل (كان) تامة بمعنى (حدث ووقع)، فهي لا تحتاج إلى خبر، وإنما إلى فاعل، فكانت (ميتة) فاعلا لها، والتقدير: وإن تكن في بطونها ميتة، وحجّة مَن قرأ بالياء ورفع الميتة أنه ذكّر لمّا كان تأنيث الميتة غير حقيقي[81].

10 - الآية الكريمة: {قُلْ لا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَسْفُوحاً }[82].

صرّح ابن مجاهد أنّه قرأ ابن كثير وحمزة قوله تعالى: "إلاّ أن تكون" بالتّاء، و"ميتة" بالنّصب، وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم والكسائي"إلاّ أن يكون" بالياء، و"ميتة" بالنصب، وروى نصر بن علي عن أبيه قال: سمعت أبا عمرو يقرأ" إلاّ أن تكون" و"إلاّ أن يكون" بالتاء والياء، وقرأ ابن عامر وحده"إلاّ أن تكون" بالتاء، و"ميتة" بالرفع[83].

وحجّة من قرأ" إلاّ أن يكون" بالياء، و"ميتة" بالنّصب أنّهم أضمروا في (كان) مذكرا وهو اسمها، تقديره: إلاّ أن يكون المأكول أو المحرّم ميتة"[84]، فحملوا الكلام على اللّفظ، لأن قوله تعالى:"لا أجد" يدلّ على نفي الموجود، والتقدير: قل يا محمد لا أجد فيما أوحي إليّ محرّما على طاعم يطعمه إلاّ أن يكون الموجود ميتة أو كذا أو كذا، فإنّه رجس[85].

وحجّة مَن قرأ بالتاء ونصب" ميتة" أنّه أضمر في (كان) اسما مؤنّثا بمعنى: إلاّ أن تكون المأكولة ميتة[86] ، فحمله على المعنى، فأنّثت (تكون) لذلك، وفي (كان) اسمها وهو العين أو النّفس أو الجثّة، و(ميتة) خبر[87].

وحجّة مَن قرأ" إلاّ أن تكون" بالتّاء، و"ميتة" بالرفع وهو ابن عامر من السبعة، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع من غير السبعة[88] أنّه جعل (كان) تامة بمعنى: حدث ووقع، فكانت (ميتة) فاعلا لها، وحمل التأنيث على لفظ الميتة.

وذكر الفرّاء[89] أنّه لا يصلح الرفع في هذه القراءة، لأنّ (الدم) منصوب بالرد على الميتة، وفيه ألف تمنع من جواز الرفع، وهو رأي الطبري[90] إذ ذهب إلى أن الصواب من القراءة في ذلك قراءة الجمهور وهي "إلا أن يكون" بالياء، و"ميتة" بتخفيف الياء ونصب الميتة، وحجّته في ذلك أنّه لا خلاف بين الجميع في قراءة الدم بالنصب، وكذلك هو في مصاحف المسلمين، وهو عطف على الميتة، ولو كانت (الميتة) مرفوعة لكان (الدم) وقوله (أو فسقا) مرفوعين، ولكنّها منصوبة، فيعطف بهما عليها بالنّصب، وهو قول العكبري[91]، ورأى مكي بن أبي طالب[92] قوة قراءة (الميتة) بالرفع وصحتها، فذكر أنه كان يلزم أبا جعفر أن يقرأ (الدم) بالرفع وكذلك ما بعده، لكنه عطفه على موضع"إلا أن يكون" ولم يعطفه على"ميتة"، فكان تناسب في هذا العطف بين المعطوف والمعطوف عليه من حيث الإعراب وهو النصب، ويكون عطف الدم وما بعده في قراءة النصب على (الميتة).

11 -الآية الكريمة: {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً}[93].

أشار ابن مجاهد[94] إلى أنّه قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو" وأنّ هذا" مفتوحة الألف مشدّدة النون، وقرأ ابن عامر" وأنْ هذا" مفتوحة الألف موقوفة النون، وقرأ حمزة والكسائي "وإنّ هذا" مكسورة الألف مشدّدة النّون.

وتفسير قراءة فتح الألف وتشديد النّون لدى الخليل وسيبويه[95] :لأن هذا صراطي، وذهب الفرّاء[96] إلى أنّها في موضع خفض، بمعنى: ذلكم وصالكم به ووصاكم بأنّ هذا صراطي مستقيما، ورأى الكسائي أنها في موضع نصب على هذا المعنى، إلاّ أنّه لما حذف الباء نصب[97] ، وعلى هذا، فقد خرّجت هذه القراءة على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون محمولا على إضمار اللاّم، و(أن) في موضع نصب لحذف الخافض، والتقدير: ولأنّ هذا صراطي مستقيما فاتّبعوه، أي: اتّبعوه، لأنّه مستقيم، فكان تعليلا حذفت منه اللاّم.

والوجه الثاني: أن يكون معطوفا على قوله تعالى:(ألاّ تُشركوا بي شيئا)، أي: وأتلو عليكم أنّ هذا صراطي مستقيما، أو يكون معطوفا على قوله تعالى:(أتل ما حرّم ربكم عليكم) أي: وأتلو عليكم أنّ هذا صراطي[98] .

والوجه الثالث: أن يكون في موضع جرّ عطفا به على الضمير في قوله تعالى: "به" بمعنى: ووصاكم به وبأنّ، حذفت الباء لطول (أن) بالصلة، ويكون على هذا التأويل نصبا وخفضًا.

وحجّة من قرأ بكسر الألف وتشديد النّون أنه ابتدأها مستأنفا، فكانت الفاء عاطفة، أي إنّ جملة (فاتبعوه) معطوفة على هذه الجملة المستأنفة[99] .

وحجّة ابن عامر في قراءته بفتح الهمزة وتخفيف النّون أنه جعل (أن) مخفّفة من الثقيلة، واسمها محذوف وهو ضمير الشأن أو القصّة، وهذه الجملة معطوفة على قوله تعالى:" أن لا تشرك بي شيئا"[100] .

12 -الآية الكريمة: **{ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ }**[101] .

قرأ القراء قوله تعالى:" أحسن" بفتح النون على اعتباره فعلاً ماضيا، وهو صلة الاسم الموصول (الذي)، وفيه ضمير يعود على (الذي)، تقديره: تماما على المحسن، ويؤيّد هذا قراءة عبد الله بن مسعود وهي: (تماما على الذين أحسنوا)، ومعناه أنّ الله تعالى أخبر عن موسى عليه السلام، أنّه آتاه الله تعالى الكتاب فضيلة على ما أتى المحسنين من عباده، أو معناه: تماما على الذي أحسن موسى عليه السلام، فيما امتحنه الله تعالى به في الدنيا من أمره ونهيه.

وذهب الكوفيون إلى أنّه لا ضمير في (أحسن)، والفاعل محذوف، والهاء محذوفة، و(الذي) بمعنى (ما)، وكأنّ الكلام حينئذ: ثم آتينا موسى الكتاب تماما على ما أحسن موسى، بمعنى: تماما على إحسانه في الدنيا في عبادة الله تعالى، والقيام بما كلفه به من طاعته، أو معناه: تمامًا على إحسان الله تعالى إلى أنبيائه[102].

وقرأ يحيى بن يعمر[103] وعبد الله بن أبي إسحاق[104] قوله تعالى:"أحسن" برفع النّون، والتقدير: تمامًا على الذي هو أحسن، وأنكر الطبري[105] هذه القراءة لخلافها ما عليه الحجة وإن كان لها في العربية وجه صحيح، وضعّفها ابن جني[106] من حيث الإعراب لحذف العائد على (الذي)، وإنّما يحذف من صلة (الذي) الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صلّتها، نحو مررت بالذي ضربت، أي: ضربته، وأكرمت الذي أهنت أي أهنته، فالهاء ضمير المفعول، وليس المبتدأ بفضلة فيحذف تخفيفا، ولا سيما هو عائد الموصول.

والحقّ، إنّ حذف المبتدأ من الجملة إذا وقعت صلة (الذي)-وإن كان قليلا ونادرا- جائز لمجيء نحوه عن العرب، إذ ذكر سيبويه[107] هذه القراءة

الشاذة برفع (أحسن)، وبيّن أن الخليل بن أحمد قد سمع من العرب قولهم: ما أنا بالذي قائل لك سوءًا، وما أنا بالذي قائل لك قبيحا.

13 -الآية الكريمة: {مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا}[108].

قرأ القراء قوله تعالى:"فله عشر أمثالها" بطرح التنوين في"عشر" وخفض "أمثالها"[109]، والتقدير: فله عشرُ حسنات أمثال حسنة[110]، وحذفت التاء من (عشر)، لأنّ معناه: فله عشر حسنات أمثالها، وطرح الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه[111].

وقرأ الحسن البصري قوله تعالى ذاك بتنوين (عشر) ورفع (أمثالها)، والتقدير: فله حسنات عشر أمثالها، بمعنى: فله من الجزاء عشرة أضعاف مما يجب له، فـ(عشر) مبتدأ، و(أمثالها) صفة له، و(له) خبر مقدم[112].

وبهذه الآية الكريمة وما تضمّنته من قراءات أنهي حديثي هذا موضّحة أنّ توجيه القراءات نحويًا له أهمية كبيرة في الكشف عن المعاني المختلفة والدلالات العديدة، كما أبيّن أنّ القراءات القرآنية تعدّ مصدرًا مهمًا لكثير من العلوم الإسلامية واللّغوية منها علم النحو، ولذلك ينبغي الاعتماد عليها في دراسة العربية الفصحى، لأنّ روايتها هي أوثق الشواهد وأوكدها، بل إن القراءات القرآنية وإن كان فيها ظواهر لهجية فهي محكومة بالرواية والنقل من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس لأحد أن يقرأ القرآن الكريم بلهجته كما يشاء، ولم تقع هذه الإباحة في الحروف السبعة إلاّ للنبيصلى الله عليه وسلم ليتوسع بها على أمته، ويظهر نهاية البلاغة وكمال الإعجازوغاية الاختصارفي القرآن الكريم وقراءاته، والرسول عليه الصلاة والسلام قد اعتمد على الوحي في كل أنماط تلاوته للقرآن الكريم، فلم يَدْخلها شيء من عمل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإنّما نزل

الوحي بها جميعا، وإن القراء في اختلافهم مجرد ناقلين وليسوا كالفقهاء أو النحويين الذين يختلفون نتيجة اجتهادهم، وإن إضافة القراءات إلى أئمة القراءة وروايتهم لا يعني أكثر من أنهم اختاروها وداوموا عليها، ولزموها حتى اشتهروا بها، وإن شرط موافقة النحو في القراءة لا معنى له إذا صح سندها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا صحّ الإسناد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لا تقتضيه قوانين العربية المطردة، وجب الأخذ بما صح عن الثقة ثم يلتمس الوجه بعد ذلك، وإنّ العربية لا تحكم على القراءة، وإنّ القرآن الكريم أصل سماعي يحكم على العربية وتتبعه ويستفاد منه، لأنه كما قال عزّ وجل: **{بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ}**[113] ، وهذا سيبويه يقول: "القراءة سنة"[114] لا تخالف.

ومعنى هذا أنه إذا وجدت قراءة موافقة لقواعد العربية، فلا تقبل هذه القراءة لموافقتها للعربية وإنما يجب النظر في صحّة سندها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنّ القرّاء كانوا يستعينون بتوجيهات النحاة وقواعدهم لتوثيق ما يقرأون بالدراية، كما كان النحاة يستعينون بمسندات القرّاء لتوثيق ما يوجّهون بالرواية.

الهوامش

1 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، موفيم للنشر، الرغاية، الجزائر، 1991، من ص357 إلى 361.

2 -المرجع نفسه، ص117.

3 - البقرة: 16.

4 -مريم: 4.

5 -دلائل الإعجاز: ص117.

6 -الأنعام: 23.

7 -ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1972م، ص255، وانظر: أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، عني بتصحيحه أنورتزل، مطبعة الدولة، استانبول، 1930م، ص120.

8 -أبو زكريا الفرّاء، معاني القرآن، حقّقه أحمد يوسف نجاتي ومحمّد علي النجار، دار السرور، 1955م، ج1، ص330.

9 -ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط4، بيروت، لبنان، 1401هـ1981-م، ص137.

10 -القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ-1996م، مج3، ج6، ص260، وانظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1413هـ1993-م، ج3، ص100.

11 -انظر: الفراء، معاني القرآن، ج1، ص330.

12 -الحجة في القراءات السبع، ص137، وانظر: الزمخشري، الكشّاف، حققه وعلق عليه محمد مرسي عامر، دار المصحف، ط2، القاهرة، مصر، 1355هـ-1977م، ج2، ص61.

13 -أبو زرعة، حجّة القراءات، حقّقه وعلق حواشيه سعيد الأفغاني، ط1، بيروت، لبنان، 1394هـ1974-م، ص244.

14 -الأنعام: 22.

15 -مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، ط5، بيروت، لبنان، 1418هـ1997-م، ج1، ص427.

16 -أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، حقّقه علي محمد البجاوي، دار الجيل، ط2، بيروت، لبنان، 1407هـ1987-م، ج1، ص487.

17 -تفسير البحر المحيط، ج3، ص100.

18 -الأنعام: 38.

19 -أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، حققه الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط3، بيروت، لبنان، 1409هـ، ج2، ص65، وانظر: الكشاف، ج2، ص65.

20 -الأنعام: 54.

21 -السبعة في القراءات، ص258.

22 -سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح محمد عبد السلام هارون، دار الجيل، ط1، بيروت، لبنان، 1411هـ1991-م، ج3، ص134.

23 -ابن جرير الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، 1418هـ1997-م، ج5، ص207 - 208.

24 -الجن: 23.

25 -المائدة:95.

26 -انظر: الأخفش الأوسط، معاني القرآن، حققه فائز فارس، ط2، الكويت، 1401هـ1981-م، ج2، ص276.

27 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص69.

28 -الحجة في القراءات السبع، ص139، وانظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ج1، ص158.

29 -جامع البيان، ج5، ص208.

30 -انظر: مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، حققه وعلق عليه ياسين محمد السواس، دار اليمامة، ط3، دمشق، بيروت، 1423هـ2002-م، ص237، وابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ضبطه وعلق حواشيه بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، لبنان، ج1، ص273.

31 -الأنعام: 55.

32 -السبعة في القراءات، ص258، وانظر: التيسير، ص13.

33 -جامع البيان، ج5، ص207، وانظر: حجة القراءات، ص253.

34 -الحجة في القراءات السبع، ص141، وانظر: مشكل إعراب القرآن، ص238.

35 -يوسف: 168.

36 -الأعراف: 45.

37 -الكشاف، ج2، ص69، وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص274.

38 -الحجّة في القراءات السبع، ص141.

39 -الأعراف: 146.

40 -جامع البيان، ج5، ص208.

41 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص70.

42 -الأنعام: 74.

43 -انظر:ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة علي محمد الضياع، دار الفكر، ج2، ص259.

44 -الفراء، معاني القرآن، ج1، ص340، وانظر: الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ج2، ص278.

45 -النحاس، إعراب النحاس، ج2، ص76.

46 -ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار، القاهرة، مصر، 1993م، ج1، ص223.

47 - تفسير البحر المحيط، ج4، ص169.

48 -جامع البيان، ج5، ص240.

49 -الأنعام: 94.

50 -السبعة في القراءات، ص263، وانظر: التيسير، ص105.

51 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص83.

52 -الحجة في القراءات السبع، ص145، وانظر: مشكل إعراب القرآن، ص245.

53 -الحجة في القراءات السبع، ص145.

54 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص83.

55 -مشكل إعراب القرآن، ص245.

56 -الأنعام: 137.

57 -السبعة في القراءات، ص270، وانظر: التيسير، ص273، والنشر، ج2، ص263.

58 -جامع البيان، ج5، ص353.

59 -الحجة في القراءات السبع، ص151-150.

60 -مشكل إعراب القرآن، ص256-255.

61 -الكشاف، ج2، ص90-89.

62 -تفسير البحر المحيط، ج4، ص232-231، وانظر: النشر، ج2، من ص263 إلى ص265.

63 -الزجاج، إعراب القرآن، ج1، ص198، وانظر: النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص98-97.

64 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص98-97.

65 -المحتسب، ج1، ص230-229، وانظر: الجامع لأحكام القرآن، مج4، ص-60 61.

66 -الأنعام: 139.

67 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص100-99، وانظر: المحتسب، ج1، ص232.

68 -المحتسب، ج1، ص232.

69 -الفراء، معاني القرآن، ج1، ص358.

70 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص99.

71 -الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ج2، ص288.

72 -كابن جني في المحتسب، ج2، ص232، والزمخشري في الكشاف، ج2، ص90.

73 -البيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص291.

74 -المرجع نفسه.

75 -الأنعام: 139.

76 -السبعة في القراءات، ص270، وانظر: النشر، ج2، ص266-265.

77 -إعراب القراءات السبع وعللها، ج1، ص172-171.

78 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص100.

79 -تفسير البحر المحيط، ج4، ص235.

80 -مشكل إعراب القرآن، ص257.

81 -إعراب القراءات السبع وعللها، ج1، ص172.

82 -الأنعام: 145.

83 -السبعة في القراءات، وانظر: التيسير، ص108، والنشر، ج2، ص216.

84 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص103، وانظر: مشكل إعراب القرآن، ص259.

85 -الكشف عن وجوه القراءات وعللها، ج1، ص456.

86 -مشكل إعراب القرآن، ص259.

87 -الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، ج1، ص456.

88 -النشر، ج2، ص216.

89 -الفراء، معاني القرآن، ج1، ص360.

90 -الطبري، جامع البيان، ج5، ص380، 381.

91 -التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص545.

92 -مشكل إعراب القرآن، ص259.

93 -الأنعام: 153.

94 -السبعة في القراءات، ص273، وانظر: النشر، ج2، ص266.

95 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص107.

96 -الفراء، معاني القرآن، ج1، ص364.

97-النحاس، إعراب الفراء، ج2، ص107.

98 -التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص549.

99 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص107، وانظر: حجّة القراءات، ص277.

100 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص107، وانظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، ج1، ص457.

101 -الأنعام: 154.

102 -جامع البيان، ج5، ص400-398، وانظر: النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص93.

103 -جامع البيان، ج5، ص398، وانظر: المحتسب، ج1، ص234.

104 -الجامع لأحكام القرآن، مج4، ج7، ص93.

105 -جامع البيان،ج5، ص400.

106 -المحتسب، ج1، ص236-235-234.

107 -انظر: الكتاب، ج2، ص108 [باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة].

108 -الأنعام: 160.

109 -النشر في القراءات العشر، ج2، ص266.

110 -مشكل إعراب القرآن، ص263.

111 -الفراء، معاني القرآن، ج1، ص367.

112 -مشكل إعراب القرآن، ص263.

113 -الشعراء: 195.

114 -الكتاب، ج1، ص148.

المصادروالمراجع

1 - القرآن الكريم وقراءته

2 - إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، حققه الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط3، بيروت، لبنان، 1409هـ

3 - البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، ضبطه وعلق حواشيه بركات يوسف هبود،دار الأرقم، بيروت، لبنان.

4 - التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، حقّقه علي محمد البجاوي، دار الجيل، ط2، بيروت، لبنان، 1407هـ1987-م.

5 - تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1413هـ- 1993 م.

6 - التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني،، عني بتصحيحه أوتورتزل، مطبعة الدولة، استانبول، 1930م،

الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ- 1996م.

7 - الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ- 1996م.

8 - جامع البيان في تفسير القرآن، ابن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، 1418هـ1997-م.

9 - الحجّة في القراءات السبع، ابن خالوية، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط4، بيروت، لبنان، 1401هـ1981-م.

10 - حجّة القراءات، أبو زرعة حقّقه وعلق حواشيه سعيد الأفغاني،ط1، بيروت، لبنان، 1394هـ1974- م.

11 - دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، موفيم للنشر، الرغاية، الجزائر، 1991.

12 - السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1972م.

13 - - الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح محمد عبد السلام هارون، دار الجيل، ط1، بيروت، لبنان، 1411هـ1991-م.

14 - الكشّاف، الزمخشري، حققه وعلق عليه محمد مرسي عامر، دار المصحف، ط2، القاهرة، مصر، 1355هـ1977-م.

15 - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، ط5، بيروت، لبنان، 1418هـ1997-م.

16 - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار، القاهرة، مصر، 1993م.

17 - معاني القرآن، أبو زكريا الفرّاء، حقّقه أحمد يوسف نجاتي ومحمّد علي النجار، دار السرور، 1955م

18 - معاني القرآن، الأخفش الأوسط، حققه فائز فارس، ط2، الكويت، 1401هـ-1981م.

19 - مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، حققه وعلق عليه ياسين محمد السواس، دار اليمامة، ط3، دمشق، بيروت، 1423هـ2002-م.

20 - النشر في القراءات العشر،ابن الجزري، تصحيح ومراجعة علي محمد الضياع، دار الفكر.

كتاب اللغة العربية للسنة الأولى من التعليم المتوسط في الجزائر قراءة نقدية

أ.د عبد القادر هني
قسم اللغة العربية
جامعة الجزائر 2

إذا كان الهدف ن تعليم وتَعلُّم أية لغة من اللغات الطبيعية هو الوصول بالمتعلِّم إلى التحكم فيها والتصرف العفوي والسليم في استعمالها في المقامات والوضعيات المختلفة، فإن لاَ أحد ممن لهم صلة قريبة بمنظومتنا التربوية في الجزائر، مراحلها المختلفة، يُنكر أن ظاهرة تعثر التلاميذ في استعمال اللغة العربية، وهي اللغة التي يكتسبون بها مُختلف المعارف، أضحت مسألة ظاهرة للعيان ومُقلقة في الوقت نفسه، ولها تأثيراتها السلبية على تحصيلهم المعرفي .

إن الضعف اللغوي الذي يتَشكَّ منه جمهور غفير من المتعلمين في مدارسنا بالجزائر والذي يرافق فئة كبيرة منهم في مسارهم الدراسي كله، بما في ذلك مراحل التعليم العالي، يستدعي التدخل في مراحل مبكرة في المسار الدراسي للمتعلمين بالتوسل بطرق بيداغوجية علمية ناجعة من أجل إصلاح الاختلالات الحاصلة وتمكينهم (أي المتعلمين) من تحصيل القدرة على استعمال اللغة استعمالاً عفوياً وسليماً .

الملاحظ أن الإصلاح الأخير الذي عرفته المنظومة التربوية الجزائرية الذي أقرَّ تعديلات على المنهاج وعلى محتويات البرامج وطرائق التدريس لم يقض على مظاهر الضعف التي تلاحق التلاميذ في استعمال اللغة ولا على المشاكل والصعوبات التي يكابدونها في فهم دروس اللغة العربية المقررة عليهم والمُتَوَخَّى منها أن ترقى بهم إلى مستوى من التمكن يؤهلهم إلى استخدامها استخدامًا سليمًا وبريئا من الصنعة والتكلف، بوصفها أداة توصيل وتواصل في مختلف الوضعيات التي يجد المتعلم نفسه فيها، وفي مختلف ميادين المعرفة التي يحوجه تحصيلها أو تبليغها إلى التوسل باللغة.

ونظراً إلى أن الكتاب المدرسي (كتاب اللغة العربية للسنة الأولى من التعليم المتوسط في حالتنا)، يُعد أداة أساسية في تعليم وتعلم اللغة العربية أو بالأحرى هذا هو الهدف المُتَوَخَّى منه، فإنه بدا لنا من الأهمية بمكان فحص كتاب اللغة العربية المقرر على تلاميذ السنة الأولى من التعليم المتوسط في المدرسة الجزائرية، لنرى إلى أي مدى يمكنه أن يساعد المتعلمين الموجه إليهم على اكتساب اللغة اكتسابًا يسمح لهم باستعمالها استعمالاً صحيحا وبيُسرٍ في مختلف الوضعيات والمقامات التي يلفون أنفسهم فيها في الحياة اليومية.

1 - ترتيب الدروس في الكتاب ودوره في اكتساب اللغة:

لعل أول ما يلفت النظر عند تصفح الكتاب موضوع قراءتنا هو الطريقة المتبعة في توزيع وحدات الدرس النحوي، فهي لا تخضع لتسلسل منطقي يُسهِّل على المتعلم استيعاب المعارف المقررة عليه، فالدروس أحيانا غير متكاملة، لأن هناك فصلاً بين بعضها على الرغم من كونها متكاملة

في الأصل، وأنه يجب عند توزيعها أن يحترم هذا التكامل، لما في ذلك من تيسير الفهم على المتعلم وتمكينه من استنباط ما يمكن استنباطه بنفسه، بدلاً من أن تُملى عليه المعارف إملاءً، أوتقدم له في وصفة جاهزة وليس له في مثل هذه الحال سوى تخزينها في ذاكرته لاسترجاعها بوصفها معارف مقصودة لذاتها، لا على أنها كفاءة اكتسبها ليستثمرها استثمارًا عفويا في الوضعيات المختلفة التي تستدعي منه استعمال اللغة. فمسألة ترتيب المادة التعليمية والتدرج فيها مسألة ذات أهمية بالغة في تعليم وتعلم اللغات، والغاية منها مثلما يقول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح هي « أن نجعل المتعلم لا يحس بأية غرابة عندما ينتقل من درس إلى آخر بل يشعر بوجود تسلسل متماسك بين الدروس المتتالية، ولا يتم ذلك إلا إذا كان الدرس الواحد يرتبط بما قبله لما فيه من التدعيم والتثبيت للمكتسبات السابقة وبالذي يليه لما فيه من التمهيد له»[1] .

توضيحا لما قلناه نمثِّل بافتتاح الكتاب المدرسي درس القواعد بـ«الميزان الصرفي»[2]. قبل تقديم درس "الفعل" الذي تفصل بينه وبين الميزان الصرفي في ترتيب الدروس دروسٌ أخرى مثل درس «العناصر الأصلية للجملة الفعلية»[3]. الذي تناوله الكتاب هو الآخر قبل الدروس الخاصة بكل عنصر

1- عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، يصدرها معهد العلوم اللسانية والصوتية لجامعة الجزائر، العدد.4 ، 1973 /1974 ، ص.63 ، وينظر: صليحة مكي ، دراسة تحليلية نقدية لبرنامج القواعد المقررة في الطور الثاني من التعليم الأساسي عل ضوء مبادئ النظرية الخليلية، ضمن كراسات مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية العدد.5 / 2007 ص.27

2 - الشريف مريبعي وآخرون، كتاب اللغة العربية للسنة الأولى من التعليم المتوسط، وزارة التربية الوطنية، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2013/2014 ، ص.12

13 -

3 - المرجع السابق ص.32 - 33

من عناصر الجملة على حدة والتي من دون فهمها واستيعابها لا يمكن للمتعلم أن يهتدي بنفسه إلى ما هو أصلي في الجملة وإلى ما هو فضلة فيها . ففي هذا الموضع من الكتاب المدرسي (أي درس العناصر الأصلية للجملة الفعلية)، قُدِّمت للمتعلم معلومات جاهزة وغير وافية عن عناصر الجملة من دون إشراكه في التعرف عليها وفهمها. فقد تناول الموضوع من خلال جملتين جاء في تحليلهما إلى عناصرهما ما يلي: «الجملة الأولى تتركب من عنصرين أصليين هما "ظهر" فعل ماض لازم "ومجموعة" فاعل. والجملة الثانية تتركب من ثلاثة عناصر هي: " تعمل" فعل مضارع متعدد، "هذه" اسم إشارة، فاعل، "مثل" مفعول به»، هذا كله قبل أن يتعرض الكتاب للفعل اللازم والمتعدي وإلى الفرق بينهما، وقبل أن يتعرض أيضا للفاعل والمفعول به ولاسم الإشارة، وهي دروس ستفصل بينها وبين درس "العناصر الأصلية في الجملة الفعلية" دروس أخرى. هذا فضلا عن خطأ جسيم في اعتبار كلمة " مثل" في الجملة الثانية مفعولاً به، بينما هي في موقعها ذاك مفعول مطلق.

مسألة أخرى تعرض لها الكتاب في هذا الدرس نفسه دون مراعاة ترتيب الدروس وتدرجها وهي عناصر الجملة الفعلية التي يكون فعلها مبنيًا للمجهول وتحتاج إلى نائب فاعل. وقد سلك في التعريف بعناصرها نفس الطريقة السابقة، الأمر الذي يجعل من المتعلم في هذه الحالة مجرد متلق سلبي، وهنا أيضا نلاحظ استباقا في الحديث عن الفعل المبني للمجهول وعن نائب الفاعل[1] ، وهو درس ستفصل طائفة من الدروس بينه وبين درس "العناصر الأصلية للجملة الفعلية". فقد كانت تقتضي مراعاة

1 - التطرق للمبني للمجهول ولنائب الفاعل سيكون في ص.131 من الكتاب المدرسي.

التسلسل المنطقي للدروس وفق ما يُعين التلميذ على الفهم وعلى استيعاب ما يقدم له أن يتأخر هذا الدرس عن درس الفعل والفاعل والمفعول به وعن الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل. فالتلميذ عندما يستوعب هذه الدروس ويتمكن منها ويقوى على استثمارها في ما ينشئه من كلام، فإنه يسهل عليه التمييز بين العناصر الأصلية وغير الأصلية في الجملة. أما البدء بما حقه التأخير على النَحْوِ الذي وقفنا عنده، فإنه يؤدي بالمتعلم إلى أن يكون في موضع المتلقي السلبي للقاعدة النحوية ولا يتجاوب تجاوبًا إيجابيا مع الدرس ولا مع التمارين التي يقصد منها اختبار تحصيله ومدى رسوخ القاعدة في ذهنه. فعلى سبيل المثال، كيف يمكنه أن يتجاوب مع المطلوب منه في ما يلي: «وردت في النص جمل فعلية، استخرج بعضها واذكر عناصرها الأصلية»[1]، قبل أن يدرس هذه العناصر ويتمكّن منها فهمًا واستعمالاً ؟

دائمًا وفي إطار هذا الضرب من الاختلال في توزيع الدروس نجد فصلاً بين درس الفعل اللاّزم والمتعدي[2] وبين درس المفعول به[3] من دون مسوّغ بيداغوجي. فكيف يُميّز التلميذ في هذه الحالة بين الفعل اللازم والفعل المتعدي؟ فتعريف الكتاب الفعل المتعدي بأنه "الفعل الذي يحتاج إلى المفعول به ليتم معناه" قبل معرفة المفعول به الذي أُجِّلت دراسته إلى موضع لاحقٍ في الكتاب يحرم التلميذ من المشاركة الإيجابية في استخلاص المعارف من خلال استقراء الأمثلة المستقاة من النص ومناقشتها والمقارنة بينها. ولا يصح القول في هذه الحالة إن التلميذ قد تعرّف من قبل على

1 - الكتاب المدرسي ص.32
2 - الكتاب المدرسي ص.93
3 - الكتاب المدرسي ص.120

العناصر الأصلية وعلى العناصر غير الأصلية في الجملة، لأن هذا الدرس نفسه كان حقه التأخير مثلما ذكرنا، وإلاَّ فما الغاية المتوخاة من إفراد درس قائم بذاته- بعد ذلك- للمفعول به في الكتاب المدرسي؟

وفي هذا السياق نفسه جاءت دراسة الفعل المجرد والفعل المزيد[1] متأخرة جداً عن دراسة الميزان الصرفي[2]، فقد فصل بينهما عدد كبير من الدروس، والأصل في هذه الحال أن تتقدم دراسة المجرد والمزيد لتعقبها مباشرة دراسة الميزان الصرفي، وذلك للرابطة الموجودة بينهما، وبهذه الكيفية يستطيع التلميذ أن يميز تمييزا جيداً بين ميزان الفعل المجرد وبين ميزان الفعل المزيد، ويتعرف بيُسرٍ على مواقع أحرف الزيادة في الميزان الصرفي.ولا ندري أيضا ما هو المسوغ البيداغوجي الذي جعل دراسة الجملة الفعلية تتقدم دراسة الجملة الاسمية التي احتلت موقعا متأخرًا جدًا في الكتاب المدرسي[3]، مع أن الأخذ بمبدأ الأصل والفرع كان يستوجب تقديم الجملة الاسمية على الجملة الفعلية .

على هذا النحو يبدو جليا أن دروس قواعد اللغة العربية في الكتاب المدرسي للسنة الأولى من التعليم المتوسط غير مرتبة ترتيبًا بيداغوجيا على أساس مبدأ التكامل بين الدروس وأسبقية الأصل على الفرع. وهذه الظاهرة كثيرة الشيوع في الكتاب، وهذا الأمر يعيق اكتساب الكفاءة النحوية التي تمكن المتعلم من التصرف العفوي والسليم في اللغة بوصفها أداة توصيل وتواصل في الأحوال المختلفة التي يجد نفسه فيها، ذلك لأن

1 - الكتاب المدرسي ص.175 - 176

2 - الكتاب المدرسي ص.209 - 210

3 - الكتاب المدرسي ص.

تناول الدروس المتضافرة معزولاً بعضها عن بعض، لا على أساس أنها وحدات منسجمة يؤدي بعضها إلى بعض في تصنيف تراتبيّ متدرج وفي إطار تصورٍ تكامليّ، يُصَعّبُ على التلاميذ فهم الدروس وتمثُّلِها، الأمر الذي يحول دون تحول المفاهيم النحوية عن طريق التدريب اللغوي الذي يجب أن تعطى له أهمية أكبر مما مُنح له في الكتاب المدرسي، إلى سلوك لُغَويّ، فيعمل المتعلم بقوانين اللغة وأصولها دون ما شعور (ويشعر بها عندما يتعثر لسانه) كما يقول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح1، فتغدو اللغة بموجب ذلك أداة تبليغ، لأن اللغة التي يجب تعليمها مثلما ترى اللسانيات التعليمية الحديثة هي لغة التعامل والتحاور2، أي اللغة التي تؤدي مختلف الوظائف التي يحتاجها متعلمها حسب المقامات والأحوال، وعليه لا تصبح أصول اللغة وقوانينها مجموعة من المعلومات الكمية المكدسة القائمة بذاتها ولذاتها، إنما تضحى وسيلة وظيفية لغوية وأسلوبية ومعرفية وذهنية تساعد المتعلمين على فهم النصوص وتذوقها ووصفها وتحليلها3 .

2 - نصوص الكتاب والاكتساب الوظيفي للغة:

يقودنا التأكيد على الطابع الوظيفي للغة التي يكتسبها المتعلم إلى النظر في النصوص التي تستهل بها الدروس لتكون عماداً في استخلاص وتبليغ

1- عبد الرحمن الحاج صالح ، النظرية الخليلية الحديثة ، مفاهيمها الأساسية ، كراسات مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية ، ع.4 / 2007 ، ص.25.

2- ينظر صليحة مكي ، كريمة أوشيش ، حبيبة بودلعة ، طريقة تعليم وتعلم اللغة العربية في المدرسة الأساسية الجزائرية ، كراسات مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، ع.3 /2006 ، ص.11.

3 - المعهد التربوي الوطني ، ملف خاص عن مشروع بحث: "تحليل الانسجام في برنامج اللغة العربية للطور الثالث من التعليم الأساسي" ، المجلة الجزائرية للتربية ، ع.5 /1996 ، نقلا عن المرجع السابق

المفاهيم النحوية والصرفية والبلاغية والإملائية. ويجب أن نُذكرِّ ابتداءً أن النص في التعليمية اللغوية حُدِّدَ على أنه «إنتاج وضعية خطابية يعبر فيها المتكلم أو الكاتب عن فكرته من خلال خطاب وصفي أو سردي أو حجاجي باستخدام آليات الكلام التي تناسب وضعية الخطاب»[1].

إن المنتظر من النصوص، في مثل هذه الحالة، فضلاً عن تزويد المتعلمين بأنسب الأمثلة التي تتوافر على الظواهر اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية والإملائية المراد تدريسها هو أن تُسهم «في عملية اكتساب اللغة اكتسابًا وظيفيًا يُمكِّنُ التلاميذ من كتابة اللغة ونطقها نطقا سليمًا والتعبير بها عن مختلف الحاجات اليومية»2. فإذا كان الأمر كذلك، وهو كذلك حقا، فإلى أي مدى يمكن للنصوص التي وقع عليها الاختيار في كتاب اللغة العربية للسنة الأولى من التعليم المتوسط أن تحقق الغاية المرجوة منها، وهي اكتساب الظواهر اللغوية وآليات استعمالها في مختلف المواقف بالنسبة إلى المتعلمين المقرر عليهم؟.

بالعودة إلى النصوص التي استهلت بها الدروس في الكتاب المدرسي للسنة الأولى من التعليم المتوسط، فإننا نلاحظ شيئا من الحرص في انتخابها على أن تكون من مشارب مختلفة، فمنها الأدبي ومنها العلمي، وبالنسبة إلى النصوص الأدبية فإنها توزعت عمومًا بين ما هو شعر وبين ما هو نثر. أما النصوص ذات الصبغة العلمية فمنها ما تعلق بالتكنولوجيات الحديثة ومنا ما اتصل بالبيئة وعلوم الطبيعة والحياة.

1 - الكلام لجون بيار روبير ، نقلا عن كريمة أوشيش حماش "النصوص المستغلة في تقديم دروس التراكيب النحوية والصيغ الصرفية لتلاميذ السنة السابعة أساسي" ضمن: "إشكالية تعليم وتعلم اللغة العربية في المدرسة الجزائرية" كراسات مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية ، ع.5/2007 ، ص.72.

2-كريمة أوشيش حماش ، المرجع السابق ، ص.٧٢

أما عن مصادر هذه النصوص ومؤلفيها، فإن عددًا كبيرًا منها جُلب من الأنترنيت مع السكوت عن ذكر مؤلفيها في بعض الأحيان، ومنها مع هو مُستقى من المجلات ومن كتب مدرسية سابقة ومن مؤلفات قديمة، إضافة إلى نصوص نثرية وشعرية لمؤلفين محدثين اعْتُمِدَ لبعضهم أكثر من نص في الكتاب مثلما هي الحال بالنسبة إلى أحمد أمين ومعروف الرصافي. أما النصوص الجزائرية فرقعتها في الكتاب ضيقة للغاية.

إذا عدنا إلى هذه النصوص مرة أخرى نتصفحها، فإن ما يشد الانتباه فيها هو أن عددًا معتبرًا منها لا يناسب تلاميذ هذه المرحلة (الذين تتراوح أعمارهم في الأعم الأغلب بين عشرة وأحد عشرة سنة) من حيث مستواهم الذهني ومن حيث الوسط الاجتماعي الذي يترعرعون فيه، فهي تتعرض لموضوعات واهية الصلة بحياتهم وبعيدة عن اهتماماتهم. ولغتها -معجمًا وأسلوبًا- تتجاوز مستواهم الإدراكي، وهذا مخالف لما تدعو إليه الاتجاهات الحديثة في تعليم اللغات التي « تُلِحُّ على ضرورة الانطلاق من لغة المتعلمين ومن خبراتهم المباشرة ومن الأمور التي تثير اهتماماتهم، وذلك لأنها تساعدهم في عملية اكتساب اللغة التي يتعلمونها وفي الاستفادة مما يتعلمونه»1

إن النص الثاني في الكتاب- على سبيل المثال- تخللته ألفاظ وعبارات ليس من السهل على تلاميذٍ في هذا المستوى التعليمي فهْمُها وإدراك إيحاءاتها، فعبارات من مثل " طفلة أصَرَّت على تسلق قمم العلم وعدم الركون إلى العيش بين حُفر الجهل" و " فالتحقت بمدرسة قريتها غير آبهة بالتحديات " و"ركبت قطار التحدي لدخول معترك الحياة العلمية تترقب

1 - صليحة مكي، كريمة أوشيش حماش ، حبيبة بودلعة " طريقة تعليم وتعلم اللغة العربية في المدرسة الأساسية الجزائرية" مرجع سابق ص.13

من شرفة نافذتها بزوغ شمس غد مشرق" إن هذه العبارات وغيرها في النص منسوجة بلغة مفعمة بالإيحاء، لذلك يصعب على تلميذ وصل لتوّه من المدرسة الابتدائية الإمساك بمدلولاتها وإدراك أبعادها الدلالية، وسَيُلقِي ذلك بظلاله على فهم النص واستشفاف معانيه، فيؤدي إلى تشتت انتباه المتعلمين وإلى انصرافهم عن متابعة النص. وهناك أكثر من نصٍ في الكتاب نحا هذا المنحى في التعبير الذي يرقى على المستوى اللغوي الذي يصل به التلميذ إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط، من ذلك العبارات التالية في النص الذي عنوانه "ميلاد طفل"[1]: "لم يكد الفجر يستفيض من وراء الأفق كما يستفيض الأمل الباسم من وراء الضلوع"، "استيقظ أهل ذلك البيت الصغير من إغفاءاتهم ونفضوا عنهم بقايا أحلامهم"، "واستقبلوا نور الفجر الساحر فأشرقت به قلوبهم وانبسطت له وجوههم" أو هذه الفقرة المغرقة في إنشائيتها في الحديث عن الأم"2 : " يا علة كياني ورفيقة أحزاني يا رجائي في شدتي وعزائي في شقوتي، يا لذتي في حياتي وراحتي ومماتي، يا حافظة عهدي ومطية سُهدي وهادية رشدي، يا ضاحكة فوق مهدي وباكية فوق لحدي، أمي، ما أحلاك يا أمي".

إن مثل هذه العبارات الجانحة جنوحًا واضحًا إلى الاستعمال المجازي للغة، بالإضافة إلى سمة التجريد الغالبة على بعضها، تقف حاجزًا بين تلاميذ هذا المستوى من التعليم وبين الاهتداء إلى معنى النص الذي هو في الوقت نفسه وسيلة للتمكن من قوانين اللغة واكتساب القدرة على استعمالها.

---

1 - الشريف مريبعي وآخرون ، كتاب اللغة العربية للسنة الأولى من التعليم المتوسط ص.49

2 - المرجع السابق ص.44

فضلاً على هذا النوع من النصوص، هناك أخرى يكثر فيها اللفظ الغريب على الرصيد المفرداتي الذي بحوزة التلاميذ مثل «سوارٍ عالية»، "ذوائبها" "أذود بحمىً حصين" "وشخصت إليه بصري" ، "تعلو بهامتك النبيلة"[1] ومثل "التعاريش" "ظلام الدكنة الخضراء" "فصوص الماس"، "ينسدل" «يهبط المطر رذاذًا» "يقعقع على أغصان الأشجار المجوفة" "وصف يزري بجلالها" "أزهارها محتقنة دموية" "أوراقها ريانة" "أمطارها عاتية مكتسحة" ، إلى أخوات لها وردت في هذا النص نفسه الذي عنوانه "غابة إفريقية"، نعتقد أن معانيها صعبة المنال على تلاميذ السنة الأولى من التعليم المتوسط. إن اختبار مدى استيعاب المتعلمين الدرس الخاص بالتاء المفتوحة والتاء المربوطة والدرس المتعلق بالمَواطِنِ التي تكون فيها الهمزة همزة قطع لم يكن يستدعي الاعتماد على نص لغته تفوق الإمكانات اللغوية والذهنية للتلاميذ . المثال الأخير الذي نضربه للتعقيد اللغوي نأخذه من قصيدة لمعروف الرصافي جيء بها لترسيخ الفرق بين القصيدة والمقطوعة الشعرية، ولتثبيت الأسلوب الخبري المناسب للسرد والوصف وكذا لاختبار مدى فهم التلاميذ درس الطباق2 . فمن الألفاظ التي تخلَّلت القصيدة ونحسبها صعبة على المتعلمين في هذا المستوى ما يلي:

"تراض" ، "تعاورت" ، "الهام" ، "إرزام" ، "لطام" ، "الآرام" ، "محجم" . إن مثل هذه الألفاظ البعيدة عن مألوف المتعلمين، لا تؤدي – في تقديرنا- الوظيفة التبليغية المرجوة، فالنص يظل مبهما وبعيد المنال بالنسبة إليهم. والتمارين التي تدور حوله إذا تعلقت الإجابة عنها بمدلولات هذه الألفاظ،

1 - المرجع السابق ص.77

2 - المرجع السابق ص. 279 - 280

فإنهم سيجدون صعوبة في الاهتداء إلى الجواب المناسب، وبسَببٍ من ذلك يكون النص قد أخفق في تحقيق الغاية التي اختير من أجلها.

3 - كيفية تعامل الكتاب مع الرصيد المعجمي للنصوص:

مسألة أخرى نرى أنها مهمة في تقريب النصوص من أفهام التلاميذ ولم يولها الكتاب الاهتمام المطلوب، على الرغم من دورها في تحقيق الهدف المنشود من الكتاب المدرسي، وهو أن يتوصل التلاميذ إلى اكتساب اللغة وممارستها ممارسة وظيفية، على اعتبار أن كتاب اللغة العربية بالنسبة إلى المتعلمين هو المرجع الوحيد الذي يستقون منه المعلومات الخاصة بهذه المادة. ومنتظر كذلك أن يكون لهم عونا للتحصيل الذاتي، ثم إنه، فضلاً عن ذلك، السند بالنسبة إلى المعلم في إعداد دروسه1 . المسألة التي نعيتها تتعلق بالطريقة التي سلكها الكتاب لتقريب معاني الألفاظ الصعبة الواردة في النصوص من أذهان التلاميذ. في هذا المجال نلاحظ أن هناك عبارات وألفاظًا كثيرة أحيانا يضرب الكتاب صفحًا عنها فيتركها من دون شرح، على الرغم من صعوبة اهتداء التلاميذ إلى معانيها. من ذلك الألفاظ والعبارات الآتية الواردة في نص "إسلام خالد بن الوليد": "حضرني رشدي" "قذف في قلبي الإسلام" "بوجه طلق" " لبست صالح ثيابي" ، ومنها أيضا الألفاظ والعبارات التالية التي جاءت في النص الذي عنوانه "خلية النحل" : "عظيمة السلطان" "واسعة النفوذ" " لتصريف الشؤون" . "يتعهدها الصغار".

---

1 - استفدنا هنا من حبيبة بودلعة لعماري في بحثها " طريقة عرض دروس البنى التركيبية الإسمية في كتب القواعد المقررة لسنوات الطور الثالث أساسي" ضمن كراسات مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، ع.5 /2007 ، ص.49

بينما شُرِحَت ألفاظ وعبارات تبدو معانيها واضحة، مثل " لا تتنازع" "تلازم المدينة" "تضل الطريق". والأمر نفسه نلاحظه في نصوص أخرى يحتاج معجمها إلى شرح لرفع اللبس عن معنى النص مثلما هي الحال في نص " الحمامة المطوقة" الذي بقيت طائفة من ألفاظه التي نحسب أن معانيها غائمة على التلاميذ من دون تفسير، مثال ذلك، إمَّا حَيْني ,إما حينُ غيري" ، "شبكة محكمة النسج" ، "عاتقة" ، "لا تتخاذلن في المعالجة" ، "جُرذٌ". كما يلفت الانتباه الميل إلى شرح المعجم الأدبي على حساب المعجم العلمي في بعض النصوص ذات الصبغة العلمية. ففي النص الذي عنوانه "قدوتي العلمية" نرى أن شرح عبارة "مرتبة بشكل هندسي و"شيء ضخم أشبه بالدولاب" أولى من شرح "تولدت صداقة" و" يرقب أباه". كما أن شرح معاني وألفاظ من مثل "السِّللوز" "الأملاح المعدنية" ، "الألياف النباتية" "تصلّب الشرايين" "البوتاسيوم" "الفسفور" ، "الصوديوم" "المنغنيز" ، "الكبريت" "قرحة المعدة والإثنى عشر" ، "الترياق" ، في النص الذي عنوانه "ذات الأوراق غذاء وترياق" ، أولى من شرح لفظة "الطازجة" مثلا، وإلاَّ فما الغاية من اقتراح نصوص علمية في الكتاب إن لم تكن تزويد التلميذ بلغتها الخاصة وتمكينه من استعمالها في المقامات المناسبة؟ لأن الهدف الذي يجب أن يُعمل على تحقيقه من خلال كتاب اللغة المقرر على التلاميذ ليس اكتساب اللغة الأدبية الخالصة فقط، إنما أيضا اكتساب اللغة المستعملة في الميادين الأخرى اكتسابًا يسمح لهم باستخدامها هي كذلك استخدامًا سليمًا. ولا يمكنهم ذلك إلاَّ إذا تمكنت ملكتها في نفوسهم . وهنا نسجل أن الكتاب المدرسي يهتم في الأعم الأغلب بشرح معاني عدد من مفردات النص من دون أن يُعنى بتدريب التلاميذ على استعمالها في

كتاباتهم وفي كلامهم . ففي الكتاب كله لم يُختبر فَهْمُ المتعلمين معاني بعض الألفاظ الواردة في النصوص وقدرتهم على استعمالها إلاَّ في مَوْضِعَين هما التطبيق الذي جاء في الصفحة 35 من الكتاب المدرسي وفيه طُلب منهم تركيب المفردات الآتية: " الأنترنيت" ، "حاسوب" ، "رقمية" في جمل مفيدة. مع العلم أن هذه الألفاظ لم تُشرح لهم معانيها في الكتاب . أما الموضع الثاني فهو التطبيق الوارد في الصفحة 162 منه، وفيه طُلب من التلاميذ البحث في القاموس عن معاني مجموعة من المفردات وإدخالها في جمل وهذه المفردات هي: نَفَرَ ، نَفَّرَ ، تَنَافَر ، النَّفَر ، النَّفِير . مع الملاحظة أن الكتاب شرح كلمة "نفر". أمَّا باقي الألفاظ المشروحة فإن الكتاب لم يُعن بتمرين التلاميذ على استعمالها في كتاباتهم وفي كلامهم كيما تصبح جزءًا من الرصيد المفرداتي الذي اكتسبوه لاستعماله في عملية التواصل. فتمارين الكتاب خُصِّصَ أغلبها لترسيخ القاعدة النحوية والبلاغية والإملائية، حتى لكأنَّ الهدف الرئيس من الكتاب هو تعليم قوانين اللغة لا تمكين المتعلمين من اكتساب القدرة على استثمارها في الكلام وفي الكتابة، على اعتبار أنَّ اللغة أداة تبليغ قبل كل شيء، فالمعرفة بقوانينها مهمة، لكنها لا تُغْني مع الافتقار للقدرة على الاستعمال التي تكتسب بالتدريب والمران، لذلك يقول ابن خلدون، إن «العلم بقوانين الإعراب إنما هو علم بكيفية العمل وليس هو نفس العمل»[1]، فقصر التعليم على هذه القوانين أو تغليبها على حساب الاستعمال يجعل المتعلم إذا ما استعرنا عبارة ابن خلدون، « بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علمًا ولا يُحكِمها عملاً»[2].

1 - ابن خلدون ، المقدمة ، ط ، دار الكتاب اللبناني ، مكتبة المدرسة ، بيروت 1982، ص.1082.

2 - ابن خلدون ، المقدمة، ص.1081.

دائما وفي سياق الحديث عن المعجم والدلالة' فإن الكتاب المدرسي في شرحه معاني المفردات لا يولي- في بعض الأحيان- السياق النصي الذي جاءت فيه الأهمية المطلوبة، على الرغم من أن« مدلولات الألفاظ لا تتحدَّدُ إلاَّ بسياقاتِها ، لا بما تذكره القواميس من معانيها (لأن القواميس تكتفي غالباً بذكر بعض المعاني بالاعتماد على بعض السياقات)، إنما يكون القاموس هو الأساس في تحديدها إذ لم يرد اللفظ في أي نصٍ إلاَّ في ذاك الذي قد يذكره هو وحده»[1]. ففي الكتاب المدرسي كان الاعتماد غالبا في شرح الألفاظ على معانيها كما يُقدمها المعجم، وهو ما لا يناسب دائما المعنى الذي تؤديها اللفظة في موضعها من النص. فمفردة مثل تتلجلج" مثلاً، شرحت بـ "تتردَّدُ" ، فإذا ما قمنا باستبدال اللفظة التي أعطيت في الشرح بالتي جاءت في النص فإننا نتحصل على ما يلي "فجعلت كلُّ حمامة تتردد في حبائلها وتلتمس الخلاص بنفسها" (الكتاب المدرسي ص.96). إن لفظة "تتردد" بهذا الاستعمال تفيد عدم الاستقرار على "الرأي" بسبب مجيء حرف الجر "في" بعدها، كما في قولنا "تتردد في الأمر " أي لم تستقر فيه على رأي ولم تحسمه. أما قولنا " تردد على الشيء" فتفيد فيه معاودة الإقبال عليه المرة تلو المرة. وليس هذا هو المقصود من "تتلجلج" في النص، إنما المراد هو "تتحرك مذعورة" . والمثال الآخر الذي نقدمه لنقص الدقة في شرح الكلمات وعدم اعتبار السياق فيه هو شرح "وَلَّى" بـ "رَجَعَ" التي إذا وضعناها في موضع "ولَّى" في النص فإنها تعطينا: "إن الصيف قد رجع وانتهى وجاء الخريف" في مقابل "إن الصيف قد ولىَّ وانتهى وجاء الخريف" (الكتاب المدرسي ص. 108) . فالأنسب حسب السياق أن تشرح كلمة "ولىَّ"

1 - عبد الرحمن الحاج صالح ، مجلة اللسانيات ، مرجع سابق ، ص. 40

بـ "انصرف" لأن كلمة "رجع" تُلبس المعنى على التلاميذ، لأنها في الاستعمال يمكن أن تفيد المجيء، وليس الانصراف كما في قولنا "رجع من السفر" وإذا استعملت مع حرف الجر "إلى" فإنها تفيد ضد هذا المعنى كأن نقول "رجع إلى البيت":

رجع من السفر

رجع إلى البيت

المثال الأخير الذي نضربه لهذه الظاهرة التي نحسب أنها تُخِلُّ باكتساب اللغة اكتسابًا صحيحا هو شرح كلمة "خَفْض" بـ "حطَّ بعد عُلُوٍّ" فإذا ما أوردنا كلمة "حط" في نفس الموضع الذي جاءت فيه الكلمة المشروحة' فإننا نحصل على التركيب الآتي: "قالوا : يا هذا، نحن في حطِّ عيش وكفافٍ من الرزق" عوضا عن التركيب الأصلي وهو "قالوا: يا هذا، نحن في خَفْضِ عيش وكفافٍ من الرزق" (الكتاب المدرسي ص. 166)، ولكي تتبيَّن مدى موافقة معنى "حط" للمعنى الذي أدته كلمة "خفض" في موضعها أو عدم موافقته له، نورد سياقها النصي كاملاً، فالأمر يتعلق بامرأة جادت بما حضَّرته من طعام لأبنائها كاملا فلمّا وصل الطعام إلى الأمير وأُخبر بأمر هذه المرأة وأبناءها، قال لأعوانه: «احملوها إليَّ وأبناءها الساعة، فلما وصلوا إليه سَلَّمُوا عليه ثم دنوا منه، قال: إني لم أطلبكم وأمكم لمكروه، وإنما جاورتكم في هذه الليلة فأحببت أن أضع بعض مالي فيكم، قالوا: يا هذا نحن في خَفْضِ عيش وكفافٍ من الرزق، فوجهه نحو من يستحقه» (الكتاب المدرسي ص. 166).

إن السياق الذي جاءت فيه اللفظة المشروحة والذي حرصنا على نقله كاملاً يشيء أن المرأة المتحدث عنها وأبناءها على الرغم من ضيق حالهم، فإنهم – كما هو بيِّنٌ من الكلام الذي جاء على لسانهم- لم يشكوا من العوز الذي هم فيه، لأنهم لو فعلوا ذلك لَبَدُوا متناقضين مع رفضهم المال الذي عرض عليهم لجبر حالهم، بل على العكس من ذلك عبَّروا عما هم فيه من كفاية، لأن من يكرم الغير لا يَصِحُّ أن يبدِيَ له حاجته لما تفضل به عليه بسخاء. لذلك فإن عبارة " في خفض عيش" لا يعقل أن تفيد المعنى الذي شرحت به وهو " حط بعد علو"، خاصة أن العبارة التي تلتها وهي "وكفافٍ من الرزق" معناها الكفاية من الرزق، فدلالتها هذه تتساوق مع معنى سابقتها الذي شرحه المنجد في اللغة بـ"لين العيش وسعته"، وأضاف " يقال هو في خفضٍ من العيش "، أي في لين وسعة"[1]. على هذا النحو يبدو جليا الالتباس الذي سيلقي بظلاله على أذهان التلاميذ في فهم هذه العبارة، نتيجة الأخذ بالمعنى الذي فسرّت به عبارة "في خفض عيش" في الكتاب المدرسي.

ثم إننا إذا عاينا العبارات والألفاظ التي شرحت في الكتاب، فإننا نرى بوضوح أن بعضها لا يحتاجه تلاميذ السنة الأولى متوسط في كلامهم وفي كتاباتهم مثل: القوة النافورية، همجٌ ، رعاع ، نسيّع بالسيّاع، السفود ، يزقانه ، خامات الرجولة ، السُرادقات ، أبق مني ، اللجج ... إلخ " إن مثل هذا المعجم وما في حكمه ليس مما يحتاجه التلاميذ في هذه المرحلة ، فأولى منه ما يحتاجه في التعبير عما يجري في محيطه، وبهذا الخصوص يقول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح: « لا يحتاج المتعلم إلى كل ما هو ثابت

1 - لويس معلوف ، المنجد في اللغة والآداب والعلوم ، ط.18 ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، د.ت ، مادة "خفض"

في اللغة للتعبير عن أغراضه بل تكفيه الألفاظ التي تدل على المفاهيم العادية وبعض المفاهيم العلمية والفنية أو الحضارية لما تقتضيه الحياة العصرية. أما اللغة التقنية التي سيحتاج إليها بعد اختياره لمهنة معينة ثم الثروة اللغوية الواسعة، فهذا سيكون من مكتسباته الشخصية يتحصل عليها على ممر الأيام في مسيرته الثقافية وفي تلقيه لشتى الدروس غير دروس اللغة»1 .

إن لهذا المعجم الصعب على تلاميذ هذا المستوى من التعليم، والذي لا تقتضيه حاجاتهم للتعبير عما يجري في محيطهم الأسري والاجتماعي، علاقة بالنصوص التي وقع عليها اختيار مؤلفي الكتاب، فعدد معتبر من هذه النصوص يتجاوز مستواها اللغوي والأسلوبي مستوى تلاميذ هذه المرحلة من التعليم، وهي ظاهرة لوحظت من قبل في النصوص الموجهة لتلاميذ الطور الثالث من النظام التعليمي الذي جرى عليه الإصلاح (التعليم الأساسي)2، ففي الكتاب نصوص مستقاة من كتب مدرسية سابقة استغني عنها ومن مؤلفات قديمة نحسب أن معجمها وأسلوبها لا يتناسبان مع مدارك التلاميذ، من ذلك على سبيل المثال نص "الفتاة البارة" المُستل من كتاب المطالعة العربية (الكتاب المدرسي ص.151) ، ونص "يا أمي" لأمين مشرق (الكتاب المدرسي ص.44). واتسمت بعض النصوص الشعرية بهذه السمة أيضا مثال ذلك النصان الواردان في الصفحتين 94 و 191 لمعروف الرصافي وعبد الكريم العقون على التوالي. وفضلا عن

1 - عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات ، مرجع سابق ، ص.44

2 - يُنظر حبيبة بودلعة لعماري ، مرجع سابق ، ص.54

استغلاق معجم بعض النصوص على التلاميذ فإن أسلوبها بدا عليه جنوح واضح إلى المجاز، الأمر الذي يجعل الإمساك بمعنى العبارة مسألة غير هينة بالنسبة إلى التلاميذ كما تبيّنه العبارات الآتية " ...رياحٌ تُصفِّرُ ورطوبة وضباب يتحرّك، سحابة تبتلع كل شيء ثم لا تلبث أن تعصف بها الريح فتتبدد وكأنها حلم صيف ثم يهبط المطر رذاذًا خفيفا هامسًا ثم سيلا دِفاقا ثم طوفانا منهمرًا يقعقع على أغصان الأشجار المجوَّفة، كأنما يعزف على طبول مشدودة، ويلمع البرق ويزأر الرعد..." (الكتاب المدرسي ص.230).

4 - علاقة نصوص الكتاب باهتمامات التلاميذ:

فضلاً عما قلناه عن نصوص الكتاب مما نعتقد أنه لا يساعد على اكتساب اللغة اكتسابًا سليما، فإن بعض النصوص ليس فيه ما يَشُدُّ اهتمام المتعلم أو يثيره أو بالأحرى لا يجد فيه (أي المتعلم) ما يعنيه في السن التي هو فيها. نضرب مثالاً على ذلك بالنص الذي عنوانه "مقهى القرية" (الكتاب المدرسي ص.241). لعلَّ المسوّغ الوحيد الذي حَمَل مصنفي الكتاب المدرسي على اختياره هو كونه نصًا لكاتب جزائري (مولود فرعون). إن اختيار نصوص لكتاب جزائريين وإن كان مُهمًا، على اعتبار أنه يُفترض أن تعبر عن واقع قريب من التلميذ، فإن ما يقع عليه الاختيار يجب أن تُرعى فيه زيادة على مستواه اللغوي والأسلوبي ميول التلاميذ واهتماماتهم في المرحلة العمرية التي هم فيها، فهذا النص إذا كان قد أدى وظيفته بنجاح في البناء الروائي لرواية فرعون الأرض والدم، فإن التلميذ لا يجد فيه ما يشبع رغبة الاكتشاف وحب المغامرة لديه في مثل هذه السن، إن الإخلال بهذا الجانب يحول دون مشاركة المتعلمين مشاركة إيجابية

في استثمار النص لتحقيق الغاية المتوخاة منه، ومن هذا الصنف من النصوص النص الذي عنوانه "رباطة الجأش" (الكتاب المدرسي ص.151) والنص الموسوم بـ "هارون الرشيد" (الكتاب المدرسي ص.134) وغيرهما مما نرى أنه ليس مما يستقطب اهتمام هذه الفئة من المتعلمين، لبعد ما تتناوله عما يجري في محيطهم الاجتماعي وفي محيطهم العام، من ثمَّ فإنها لا تساعدهم كثيراً – في تقديرنا- على اكتساب اللغة، ما داموا لا يجدون فيها ما يوثق صلتهم بها ويسترعي اهتمامهم ويحفزهم للعودة إليها من تلقاء أنفسهم، فيترسخ في أذهانهم معجمها وبُناها التركيبية وأنماطها الأسلوبية فتحصل لهم الملكة اللغوية المستهدفة.

ظاهرة أخرى تشترك فيها جميع نصوص الكتاب بوصفها المدونة التي يعتمد عليها المعلم في تقديم دروس اللغة العربية واستخلاص قواعدها، هي أنها لا تعير الوظيفة الانتباهية الاهتمام المطلوب، إذ لم يُعنَ فيها بكتابة ما له علاقة بالمفاهيم النحوية والصرفية والبلاغية والإملائية المراد تدريسها بالخط البارز أو بلون مغاير1، للفت انتباه التلاميذ إليها وتيسير إدراكها وتمثلها ذهنيا، لأن إثارة انتباه المتعلم مسألة ضرورية في عملية التعلم، حتى يركز اهتمامه على ما يقدم له. ثم إن بعض الصور المرافقة لنصوص الكتاب لمساعدة التلميذ في إدراك مغزى النص واستيعابه ضعيفة الصلة بمحتوياتها. ففي النص الذي عنوانه "الحنين إلى الوطن" يتحدث كاتبه، وهو محمود تيمور، عما خالجه من مشاعر وهو يرى علم بلاده (مصر) يرفرف بين الأعلام وهو في ديار الغربة (في نيويورك)، وعلى

1 - وهي ظاهرة لوحظت كذلك في الكتاب المدرسي قبل الإصلاح الأخير ، راجع حبيبة بودلعة لعماري ، مرجع سابق ، ص.53

يسار النص صورة تبرز راياتٍ لعددٍ من البلدان، لكننا لا نرى بينها العلم المصري الذي حرّك مشاعر الكاتب، وبذلك تبدو الصلة منقطعة بين حديث الكاتب عن علم بلاده وبين الصورة. فأي علاقة ينسجها التلميذ بين قول محمود تيمور يخاطب راية بلاده: «أيها العلم! أنت حبيب النفس، ولا في الحياة صغير ولا كبير يُعرض عن تقديسك وتعظيمك... » (الكتاب المدرسي ص.77) وبين الصورة التي لا يظهر فيها هذا العلم؟ ثم إن الشخص الموجود على الصورة والذي أريد الرمز به إلى المتحدث في النص، يفترض وهو يخاطب علم بلاده أن يَظهرَ يُقابل الرايات بوجهه لا أن يدير لها ظهره كما تبرزه الصورة.

المثال الثاني الذي نضربه لغياب التوافق بين النص والصورة المرافقة له، يتعلق بالصورة التي اختيرت لإبراز فحوى النص الذي عنوانه "أمهات مثاليات في عالم الحيوان" (الكتاب المدرسي ص.213).

فما يظهر على الصورة هو فرسَانِ إحداهما توقفت لإرضاع صغيرها أما الثانية فكانت ترعى وصغيرها بمحاذاتها من جانبها الخلفي الأيمن، بمعنى أنها كانت منشغلة عنه. فالصورة تّظهر لنا، إذًا، وضعيتين متقابلتين، أما النص فيتناول رعاية الطيور والحيوانات صغارها وتأمين الغذاء لها قبل أن تقوى على تحصيله بنفسها، لتدريبها على الوصول إليه. فالصورة في هذه الحالة لا تجسد تجسيدًا دقيقا فكرة تعهد الحيوانات صغارها بالرعاية والتكفل بتدريبها على تحصيل قوتها بنفسها، لذلك تبدو صلتها بمغزى النص ضعيفة. إلى أمثلة أخرى في الكتاب يظهر فيها اختيار الصورة غير موفق في تقريب فكرة النص من أذهان المتعلمين.

إن الملاحظات التي سجلناها على كتاب اللغة العربية للسنة الأولى من التعليم المتوسط تبيّن أن هذا الكتاب من حيث هو عنصر أساسيٌ في العملية التعليمية يتشكّى من جملة من النقائص تتعلق باختيار نصوصه التي وإن ناسبت أحيانا اهتمامات تلاميذ هذه المرحلة من التعليم، كنصوص المغامرات والنصوص التي تناولت موضوعات التطور التكنولوجي الحديث وتلك المستقاة من محيطه الاجتماعي المباشر بعاداته وتقاليده ومعتقداته وما يحييه من مناسبات، فإنها كانت في عدد غير قليل من المرات غير وثيقة الصلة بالواقع اليومي للتلميذ وبما يشغله في هذه المرحلة من العمر، الأمر الذي يؤدي إلى صرف اهتمامه عنها. كما أن مادتها اللغوية معجما وأسلوبا كانت في أحيانا كثيرة فوق مستواه، لذلك لا يكون السبيل لفهمها وإدراك مقاصدها ميسورًا، فينعكس ذلك سلبًا على تحصيلهم، على اعتبار أن من أهم ما يرتبط بالتحصيل الدراسي « القدرة اللغوية والفهم الصحيح للتعبيرات اللغوية من خلال فهم معاني الكلمات والقدرة على استيعاب العلاقات بينها1 »، لاسيما أن بعض الصور التوضيحية التي رافقت بعض النصوص لم تكن مناسبة لترجمة مغزى النص وتقريب فحواه من الأفهام.

بالإضافة إلى ما ألمحنا إليه، فإن دروس قواعد اللغة في الكتاب لم يَرع فيها الترتيب الذي ييسر على المتعلمين فهمها واستيعابها بأن يكون البدء بالأصل ثم الفرع، وبالسهل قبل الصعب المعقد، وهذا الأمر ذاته له

1 - يوسف مصطفى القاضي وآخرون، الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي ، ط.1 ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية 1981 ، ص.116 نقلا عن آسيا قرين« أسلوب المعلم في التعامل مع التلاميذ وعلاقته بالتحصيل الدراسي لدى تلاميذ السنة الخامسة ابتدائي» ، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ، تيزي وزو – الجزائر 2015 ، ص.82.

انعكاساته السلبية هو الآخر على تحصيل التلاميذ المادة اللغوية المقدمة لهم.

بناء على ما ذكرناه فإن النقائص التي رصدناها طوال الصفحات السابقة من شأنها أن تحول دون تحقيق الكتاب المدرسي الهدف الأساس المرجو منه تحقيقا كاملاً وهو أن « يتدرب المتعلم على الكتابة والتعبير بمنهجية صارمة ومن جهة أخرى، يستطيع أن يتفقد مواضع ضعفه بنفسه ويبحث عن أسبابها» (الكتاب المدرسي: التقديم).

طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
وحدة الرغاية - الجزائر-
2016
Achevé d'imprimer sur les presses
ENAG, Réghaïa
-Algérie-
Bp 75 Z.I. Réghaïa Tél: (023) 96 56 10 /11

الإيداع القانوني : 2005–1513
ISSN : 1112-65-23 ردمد